المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

مشروع قانون المالية لسنة 2015

مذكرة تقديم

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

" إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة من النضج، تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس على حياة المواطنين. وهو ما أكده البنك الدولي، الذي أبرز أن القيمة الإجمالية للمغرب، شهدت خلال السنوات الأخيرة، ارتفاعا ملموسا، وخاصة بفضل النمو الكبير لرأسماله غير المادي."

مقتطف من نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 30 يوليو 2014 بمناسبة عيد العرش

الفهرس

مدخل عام 1

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية 3

1.1 الإطار المرجعي 3
1.1.1 التوجيهات الملكية السامية 3
2.1.1 الحصيلة المرحلية وأولويات العمل الحكومي 4
2.1 التوجهات العامة 6

الباب الثاني: المعطيات المرقمة 11

1- بنية نفقات الدولة 11

2- الميزانية العامة 13

1.2. النفقات 13
1.1.2 نفقات التسيير 13
2.1.2 نفقات الاستثمار 17
3.1.2. نفقات الدين العائم والدين القابل للاستهلاك 19
2.2. المـوارد 20
1.2.2 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 22
2.2.2 الضرائب غير المباشرة 22
3.2.2 الرسـوم الجمركيـة 23
4.2.2 رسـوم التسجيـل والتمبـر 23
5.2.2 عائـدات ومداخيل أملاك الدولة 24
7.2.2 موارد القـروض 24
8.2.2 المـوارد المختلفة 25

3-مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 25

4- الحسابات الخصوصية للخزينة 26

الباب الثالث: برامج العمل 27

1.3 تحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة 27

1.1.3 تعزيز الاستثمار العمومي كرافعة أساسية للتنمية 27
1.1.1.3 مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتنمية النقل 28
1.1.1.1.3 الأوراش الكبرى للبنيات التحتية 28
2.1.1.1.3 تطوير النقل 33
2.1.1.3 مواصلة تفعيل و دعم التقائية الاستراتيجيات القطاعية 37
1.2.1.1.3 مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 38
2.2.1.1.3 الاستراتيجية الطاقية 43
3.2.1.1.3 مخطط المغرب الأخضر 45
4.2.1.1.3 إستراتيجية "هاليوتيس" 50
5.2.1.1.3 الاستراتيجية المعدنية 52

6.2.1.1.3 رؤية 2020 للسياحة 52
7.2.1.1.3 مخطط « رواج» 54
8.2.1.1.3 الصناعة التقليدية – رؤية 2015 54
9.2.1.1.3 استراتيجية المغرب الرقمي 55
10.2.1.1.3 الاقتصاد الوطني في خدمة التنمية المستدامة 57
2.1.3 إنعاش الاستثمار الخاص و تقوية التنافسية 60
1.2.1.3 تحسين مناخ الأعمال 60
1.1.2.1.3 تبسيط المساطر الإدارية 61
2.1.2.1.3 تحسين الإطار القانوني للأعمال 61
3.1.2.1.3 تحسين فعالية إدارة الجمارك 65
4.1.2.1.3 تسهيل الولوج إلى العقار والتعمير 66
2.2.1.3 تسهيل الولوج للتمويل 66
1.2.2.1.3 دينامية السوق المالية 66
2.2.2.1.3 تقوية عرض الضمان 69
3.2.1.3 تنمية اللوجستيك 70
4.2.1.3 تعزيز التكوين المهني 71
5.2.1.3 تشجيع الابتكار و البحث و التطوير 73
1.5.2.1.3 تطوير البحث العلمي الجامعي 73
2.5.2.1.3 استراتيجية مغرب ابتكار 74
6.2.1.3 الآليات الخاصة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا وتنمية القطاع المهيكل 76
7.2.1.3 المشاريع الاستثمارية الكبرى 78
1.7.2.1.3 مشروع رونو 78
2.7.2.1.3 مشروع بومبارديي 78
3.7.2.1.3 مشاريع وصال كابيتال 79

2.3 تسريع تنزيل الدستور و الإصلاحات الهيكلية الكبرى و تفعيل الجهوية 80

1.2.3 مواصلة البناء المؤسساتي 80
1.1.2.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة 80
2.1.2.3 توطيد الديمقراطية التشاركية : تفعيل توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني 82
3.1.2.3 الجهوية المتقدمة و اللاتمركز الإداري 84
4.1.2.3 إصلاح القضاء و تعزيز حقوق الانسان 85
5.1.2.3 تأطير الحقل الديني 87
2.2.3 تحسين حكامة السياسات العمومية 89
1.2.2.3 الرفع من فعالية النفقة العمومية : إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 89
2.2.2.3 تحديث الإدارة العمومية 91
3.2.2.3 إصلاح مراقبة المؤسسات و المقاولات العمومية و تحسين حكامة المحفظة العمومية 93
4.2.2.3 إصلاح السياسة العقارية 94
5.2.2.3 تقوية الحكامة الأمنية 96
6.2.2.3 إشعاع الدبلوماسية وتعزيز العمل الخارجي للمغرب 97
3.2.3 تسريع الإصلاحات الهيكلية 98
1.3.2.3 إصلاح أنظمة التقاعد 98
2.3.2.3 الإصلاح الضريبي 100
3.3.2.3 إصلاح المقاصة 102

3.3 تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و مواصلة دعم البرامج الإجتماعية و إنعاش التشغيل 103
1.3.3 مواصلة جهود تعميم التمدرس ومحاربة الأمية وتطوير التعليم العالي 104
1.1.3.3 قطاع التربية الوطنية والتربية غير النظامية 104

2.1.3.3 محاربة الأمية.....106
3.1.3.3 تطوير التعليم العالي.....107
2.3.3 تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية.....109
3.3.3 إنعاش التشغيل.....111
4.3.3 عرض سكني لائق وظروف معيشية ملائمة.....113
1.4.3.3 سياسة تهدف إلى تحسين ظروف السكن وتنويع العرض السكني.....113
1.1.4.3.3 القضاء على السكن غير اللائق.....114
2.1.4.3.3 تنويع العرض السكني.....115
2.4.3.3 سياسة مجالية تضمن تنمية حضرية مندمجة.....117
3.4.3.3 تنمية متماسكة و متجانسة للتراب الوطني.....118
5.3.3 دعم التماسك الاجتماعي و محاربة الفقر.....120
1.5.3.3 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....120
2.5.3.3 تأهيل العالم القروي و المناطق الجبلية.....121
3.5.3.3 صندوق دعم التماسك الاجتماعي.....123
4.5.3.3 استدامة مشاريع برنامج "حساب تحدي الألفية"- المغرب.....125
5.5.3.3 صندوق التكافل العائلي.....127
6.5.3.3 إنعاش الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.....127
6.3.3 الاندماج الاجتماعي للشباب والفئات الهشة.....128
1.6.3.3 سياسة الشباب: رافعة للتنمية البشرية.....128
2.6.3.3 المرأة والأسرة والطفولة و الأشخاص المسنين.....130
3.6.3.3 مغاربة العالم والهجرة.....132
4.6.3.3 دعم المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير.....134
5.6.3.3 إعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء.....135
7.3.3 التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية.....135
1.7.3.3 سياسة ثقافية في خدمة التنمية الإجتماعية.....135
2.7.3.3 التنمية الاعلامية.....137
3.7.3.3 دعم التنمية الرياضية.....138

4.3 مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.....139

1.4.3 إستعادة التوازن الميزانياتي.....140
1.1.4.3 التحكم في النفقات.....140
2.1.4.3 تحسين المداخيل.....143
1.2.1.4.3 تعبئة الموارد الضريبية و الجمركية.....143
2.2.1.4.3 تثمين الملك الخاص للدولة.....143
3.2.1.4.3 تطوير تدبير فعال للمحفظة العمومية.....144
2.4.3 إستعادة التوازنات الخارجية.....144
1.1.2.4.3 تحسين الإطار القانوني للتجارة الخارجية.....144
2.1.2.4.3 تنمية وإنعاش الصادرات.....145
2.2.4.3 التحكم في تدفق الواردات.....146
3.2.4.3 إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة.....147
4.2.4.3 تعبئة احتياطي العملة.....147

الباب الرابع: تقديم الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015 148

الملاحق.....172

مدخل عام

يستند مشروع قانون المالية لسنة 2015 على التوجيهات الملكية السامية الواردة خاصة في خطابي عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 30 يوليو و20 غشت 2014، وكذا في الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم الجمعة 10 أكتوبر 2014 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة.

ويترجم هذا المشروع كذلك الأولويات التي تم تحديدها من طرف الحكومة على ضوء حصيلة منتصف الولاية والتي تبرهن عن إرادة الحكومة وطموحها لإنجاح تنزيل الدستور من خلال مواصلة مسلسل بناء دولة الحق و القانون والتي تستمد قيمها من مبادئ التعددية والحداثة والتضامن والمساواة والديموقراطية، بالإضافة إلى تجذرها الإقليمي والدولي.

يشكل إذا مشروع قانون المالية لسنة 2015، على أكثر من صعيد، خطوة جديدة في اتجاه تفعيل الإصلاحات الهيكلية والبرامج ذات الأولوية التي شرعت فيها الحكومة والتي تعتبر حجر الزاوية من أجل تطوير نموذج اقتصادي محفز للنمو ومدر للثروات، في خدمة الرخاء المشترك لجميع المواطنين في جميع جهات المملكة.

ويأتي هذا المشروع في سياق اقتصادي تطبعه هشاشة للنمو على الصعيد الدولي على أن يتم تسجيل تحسن في النمو خلال سنة 2015.

ومن المتوقع أن تتسارع تدريجيا وتيرة نمو الاقتصادات المتقدمة مدعومة بسياسات نقدية جد ملائمة. وهكذا فإن الاقتصاد الأمريكي بعد تباطؤ طفيف سنة 2014، سيعرف تسارعا برسم سنة 2015 مدعوما بانتعاش استهلاك الأسر والمرتبط بتعافي أسواق العقار والبورصة والتشغيل. ويستمر التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، لكن هذا الانتعاش سيبقى بطيئا وغير كاف للتعافي الكلي لسوق الشغل و لضبط المديونية.

أما بالنسبة للسياق الوطني فقد تميز بتحسن للمؤشرات الماكرواقتصادية للبلاد من خلال الاسترجاع التدريجي للتوازنات الميزانياتية والخارجية. حيث، انتقل عجز الميزانية من 7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,2% سنة 2013، ومن المتوقع أن يبلغ 4,9% سنة 2014 بفضل تبني مجموعة من إجراءات التتبع واليقظة في مجال المالية العمومية.

وفيما يتعلق بالتوازنات الخارجية، سجل العجز التجاري للسلع انخفاضا مهما بلغ نسبة 3,4% في نهاية شهر غشت 2014، لتصل نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 50,3% بدل 47,6% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

كما سجلت مداخيل الأسفار ارتفاعا قدر ب 3,3% لتبلغ 40,1 مليار درهم عند نهاية غشت من سنة 2014، في حين ظلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه مستقرة مقارنة مع السنتين الأخيرتين، حيث بلغت 39,5 مليار درهم عند متم غشت من سنة 2014.

وهكذا، تحسنت وبشكل ملحوظ الاحتياطات الصافية من العملة لتبلغ 175,6 مليار درهم، أي ما يغطي 4 أشهر و 28 يوما من الواردات.

لقد تم إعداد هذا المشروع بناء على توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار خلال سنة 2015 بعد تحقيق محصول قدر ب 68 مليون قنطار خلال سنة 2014. كما تم الأخذ بعين الاعتبار التحولات الهيكلية التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة وكذا آخر المعطيات الظرفية المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

وبناء عليه، يحدد مشروع قانون المالية لسنة 2015، الأهداف التالية:

- تحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة؛
- تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و مواصلة دعم البرامج الاجتماعية و إنعاش التشغيل ؛
- مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

وفي هذا السياق، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيتم ترجمة مجهودات الحكومة خلال سنة 2015، من خلال تفعيل الإصلاحات والبرامج ذات الأولوية وعلى الخصوص الأوراش السياسية باعتبارها حجر الأساس لمواصلة استكمال البناء الديمقراطي و تنزيل الدستور وتفعيل الجهوية، والأوراش الاقتصادية التي تساهم في تحسين أداء الإقتصاد الوطني وتقوية الثقة وخلق الشروط الملائمة للانبثاق الاقتصادي، والأوراش الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تطوير الخدمة العمومية و ترسيخ تنمية التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي ودعم التنوع الثقافي، وكذا الاصلاحات الكبرى الهيكلية والقطاعية المساهمة في تحسين التنافسية وجاذبية البلاد.

تطمح الحكومة عبر مشروع قانون المالية برسم سنة 2015، إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام يقدر ب **4,4%**، وذلك على أساس عجز للميزانية في حدود **4,3%** من الناتج الداخلي الخام ومتوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم يبلغ **8,6** دراهم ومتوسط سعر برميل البترول في حدود **103** دولار الموافق لمتوسط سعر غاز البوطان في حدود **804** دولارا للطن.

تقدم هذه المذكرة، الاطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية برسم سنة 2015 وكذا برنامج عمل الحكومة والمعطيات الرقمية والأحكام المقترحة في هذا الاطار.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية

1.1 الإطار المرجعي

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 على أساس التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطابين الملكيين لعيد العرش بتاريخ 30 يوليو 2014 ولذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2014، وكذا في الخطاب الملكي بتاريخ 10 أكتوبر 2014 الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة.

كما تم إعداد هذا المشروع بناء على حصيلة عمل الحكومة خلال منتصف الولاية المخصصة لها وعلى آفاق العمل الحكومي خلال النصف الثاني من هذه الولاية.

1.1.1 التوجيهات الملكية السامية

أبرز جلالة الملك في خطاب العرش الذي ألقاه بتاريخ 30 يوليو 2014، الأولويات التالية:

- القيام بدراسة لقياس القيمة الاجمالية للمغرب ما بين سنة 1999 ونهاية سنة 2013 بهدف اعتماد الرأسمال غير المادي لبلادنا كمعيار أساسي لتوجيه السياسات العمومية نحو توزيع أفضل لثروات البلد قصد تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية ؛

- ضمان الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني لتحصين المواطن والمجتمع من نزوعات التطرف والانغلاق والجهل و حماية المساجد من أي استغلال، باعتبارها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية؛

- حسن استثمار تطور النموذج الديمقراطي والتنموي للمغرب من أجل تعزيز صورة ومكانة المغرب على الساحة الدولية والدفاع عن مصالحه العليا وقضاياه العادلة؛

- إقامة الجهوية المتقدمة بمختلف مناطق المملكة، وفي مقدمتها الأقاليم الجنوبية، بما تتيحه من احترام للخصوصيات الجهوية، ومن تدبير ديمقراطي من قبل سكان المنطقة لشؤونهم المحلية في إطار المغرب الموحد للجهات؛

- مواصلة النهوض بأوراش التنمية والتحديث، لتوفير ظروف العيش الحر الكريم لجميع المواطنين في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

كما ركز جلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 20 غشت 2014 بمناسبة الذكرى ال61 لثورة الملك والشعب، على الجوانب التالية:

- تحصين المكاسب والمنجزات التي تم تحقيقها وتقويم الاختلالات وتحفيز النمو والاستثمار لتأهيل المغرب للانضمام للدول الصاعدة؛

- تطوير مجموعات ومقاولات قوية، تعزز مناعة الاقتصاد الوطني، سواء لمواجهة المنافسة الدولية، أو من أجل تطوير شراكات مع المقاولات الصغرى، للنهوض بالتنمية، على المستوى الوطني؛

- توفير الموارد البشرية المؤهلة للرفع من التنافسية، للاستجابة لمتطلبات التنمية، وسوق الشغل، ومواكبة التطور والتنوع الذي يعرفه الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مناخ الأعمال، ولاسيما من خلال المضي قدما في إصلاح القضاء والإدارة، ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة؛

- تعزيز الدور الاستراتيجي للدولة، في الضبط والتنظيم، والإقدام على الإصلاحات الكبرى، لاسيما منها أنظمة التقاعد، والقطاع الضريبي، والسهر على مواصلة تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة، في جميع القطاعات؛

- الحرص على تلازم التنمية الاقتصادية، مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي لاسيما من خلال مواصلة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتثمين الرأسمال البشري.

وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة، أكد جلالة الملك على :

- كون السنة التشريعية الحالية هي سنة استكمال البناء السياسي والمؤسسي، الذي يوطد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، التي حققها المغرب، في مختلف المجالات وهي أيضا سنة حاسمة في المسار السياسي لبلادنا، بالنظر للاستحقاقات التي تتضمنها؛

- ضرورة الانكباب بكل جد، على الأسبقيات الوطنية، مع تغليب روح التوافق الإيجابي، وخاصة خلال إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الدستورية والإصلاحات الكبرى مع إعطاء الأسبقية لإخراج النصوص المتعلقة بإصلاح القضاء، وخاصة منها إقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية وإقرار النظام الأساسي للقضاة؛

- أهمية الرأسمال البشري باعتباره الرصيد الأساسي للمغرب، في تحقيق كل المنجزات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، و مواصلة إيلاء بالغ الأهمية لتكوين وتأهيل مواطن، معتز بهويته، ومنفتح على القيم الكونية، ولاسيما من خلال مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

2.1.1 الحصيلة المرحلية وأولويات العمل الحكومي

عملت الحكومة منذ تنصيبها على تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامجها. ويمكن وصف حصيلة تنزيل هذا البرنامج، خلال نصف الولاية، بالإيجابية خاصة في ظل سياق سياسي واقتصادي واجتماعي صعب سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ولتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، ركزت الحكومة جهودها على تحقيق استقرار التوازنات الماكرواقتصادية وتسريع وتيرة تفعيل الاصلاحات الهيكلية (إصلاح القضاء، الاصلاح الضريبي، إصلاح المقاصة، إصلاح أنظمة التقاعد،...). وهكذا، تم التركيز أساسا على تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني عبر إنعاش الاستثمار العمومي والخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإعطاء الإنطلاقة للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020؛ والذي يهدف إلى إحداث 500.000 منصب شغل في أفق سنة 2020 والرفع من حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط، لينتقل من 14% إلى 23% في أفق 2020. وبالموازاة مع ذلك، أولت الحكومة عناية خاصة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ركز العمل الحكومي على عدة جوانب، تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وإنعاش التشغيل ويتعلق الأمر بمواصلة سياسة دعم الأسعار عبر صندوق المقاصة ومضاعفة الميزانية المخصصة للمنح الجامعية وإنشاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي خلال سنة 2012 لتمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بتعميم نظام المساعدة الطبية (راميد) وبرنامج "تيسير" ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا إحداث أكثر من 68.000 منصب مالي برسم سنوات 2012 و 2013 و 2014.

كما تعتزم الحكومة، في إطار مواصلة جهودها المبذولة خلال نصف ولايتها، التركيز على الأوراش والإصلاحات ذات الأولوية التالية:

- الحرص على صيانة السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وتقوية الصرح الديمقراطي وتسريع وتيرة تنزيل مقتضيات الدستور وتكريس دولة الحق والحريات والحكامة الجيدة ؛

- تقوية الإقتصاد الوطني وجعل المغرب قطبا جهويا للاستثمار والإنتاج والمبادلات، من خلال الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر الموقعة من طرف بلادنا ومن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تربطنا بالعالم العربي و بالدول الافريقية؛

- بلورة سياسة اجتماعية متكاملة و مندمجة ومتناسقة وفعالة تنبني على مقاربة توافقية واسعة ومن خلال حوار وطني حول واقع وآفاق السياسات الاجتماعية، لتمكين فئات اجتماعية واسعة من الاستفادة من ثمار التنمية والمساهمة في القضاء على الفقر والهشاشة والتهميش؛

- مواصلة تنزيل أوراش الإصلاح، خاصة إصلاح النظام الجبائي وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وإصلاح صندوق المقاصة وفق مقاربة تدرجية تجمع ما بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية، وإصلاح أنظمة التقاعد للمحافظة على توازنها المالي وديمومتها وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد وتحسين حكامة تدبيرها؛

- مواصلة الجهود المبذولة للتحكم الأمثل في عجز الميزانية خلال السنوات المقبلة للحد من تفاقم الدين العمومي.

2.1 التوجهات العامة

تهدف الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- **تحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة:**

إن إقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته لدى كافة الفاعلين وطنيا ودوليا، يشكل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة.

وفي هذا الصدد، ستواصل سياسة تعزيز الاستثمار العمومي وتقوية مردوديته، وكذا تعزيز مناخ الأعمال باعتباره رافعة لإنعاش الاستثمار الخاص.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة مجهوداتها لدعم وتسريع وتيرة إنجاز المخططات القطاعية وتوفير شروط التكامل والالتقائية فيما بينها واعتماد آليات المتابعة والتقويم، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى مواكبة تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية من خلال إحداث صندوق لمواكبة ودعم التطوير الصناعي وكذا تفعيل مقاربة جديدة لتعبئة الوعاء العقاري العمومي لإحداث مناطق صناعية ذات جودة عالية مخصصة للكراء، وذلك بهدف دعم المقاولات والقطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تساهم في تطوير العرض التصديري وتوفير فرص للشغل.

كما ستحرص الحكومة على مواصلة استراتيجيتها المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار الخاص من خلال تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار وعلى الخصوص عبر مجموعة من الإجراءات تهم مراجعة القانون-الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار وتسريع معالجة الطلبات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المعروضة على لجان الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي ومتابعة تنفيذها وتذليل العراقيل التي تواجهها ، وكذا مواصلة تبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار.

وعلى صعيد آخر، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتحفيز القطاع غير المنظم لإدماجه بكيفية تدريجية في الدورة الاقتصادية وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية واستثمار كل الآليات القانونية والجبائية والجمركية المتاحة لمحاربة الغش والتملص الضريبيين و التهريب وإغراق الأسواق والتصريحات الجمركية الناقصة واستيراد المواد المقلدة والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة.

وستعطى أولوية خاصة لدعم المقاولة ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال مواصلة معالجة الدين المتراكم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة في إطار « المصدم » وتسريع إرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، وتسريع أداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمقاولات العمومية وتقليص آجال التسديد المتعلقة بالصفقات العمومية وتعديل القانون المتعلق بآجال التسديد، والحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية

في احترام للالتزامات الدولية للمغرب، وتفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20 في المائة من الصفقات العمومية.

وفي إطار نفس التوجه، سيولى اهتمام كبير لتشجيع التصدير والمقاولات المصدرة والرفع من قدراتها وتنافسيتها.

كما سيتم تثمين الاستقرار الذي تعيشه بلادنا والثقة التي تحظى بها، لتوطيد أسس النموذج الديبلوماسي المغربي في بعده الاقتصادي عبر التموقع كقاطرة في العلاقات جنوب-جنوب على المستوى الإفريقي والمغاربي والعربي وخاصة من خلال الشراكة المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، موازاة مع تفعيل شراكات متوازنة وذات النفع المتبادل مع دول الشمال وعلى الخصوص تلك المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى تنويع الشراكات وتعزيز الانفتاح على القوى الاقتصادية الصاعدة و على رأسها روسيا والصين.

تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية:

إن إقلاع اقتصادنا الوطني يرتبط بضرورة استكمال البناء المؤسساتي عبر التنزيل السريع والسليم لمقتضيات الدستور، موازاة مع الرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية وتفعيل الجهوية.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة عازمة على مواصلة المجهودات المبذولة لتسريع وتيرة إخراج القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور أو المتضمنة في برنامجها التشريعي.

و هكذا، ستحرص الحكومة على تفعيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة لتوطيد استقلالية السلطة القضائية وتخليقها وتوطيد حماية الحقوق والحريات.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها لوضع الاطار المؤسساتي الذي سيمكن من انبثاق نموذج للتنمية الجهوية باعتباره ورشا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة لكافة جهات بلادنا. لذا ستعمل الحكومة وبالتعاون مع كل الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على وضع الآليات الكفيلة بتفعيل هذا الورش وإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقررة سنة 2015.

وستواصل الحكومة عملية اللاتمركز الإداري وإعادة تأهيل المصالح الخارجية للوزارات ودعم التنسيق فيما بينها ومع الجماعات الترابية بشكل يمكن من تنفيذ فعال ومندمج للسياسات العمومية ومن تقوية أثرها على مستوى عيش المواطنين.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، فإن الحكومة عازمة على إصلاح أنظمة التقاعد بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بما يكفل الحفاظ على التوازن المالي لهذه الأنظمة ويضمن ديمومتها على المدى البعيد.

وفي نفس السياق، ستواصل الحكومة سياستها الرامية إلى إصلاح صندوق المقاصة مع الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات المعوزة والطبقة المتوسطة.

وستوجه الهوامش التي سيتم توفيرها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن ودعم استهداف بعض الفئات المعوزة.

وفي هذا الإطار، سيستمر العمل بتطبيق نظام المقايسة بالنسبة للمواد البترولية مع السهر على تنفيذ مقتضيات العقد-البرنامج المبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال مواصلة تعويض دعم الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء. كما سيتم إعطاء انطلاقة برنامج لتشجيع استعمال الطاقة الشمسية لجلب مياه السقي في المجال الفلاحي.

كما سيتم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015، مواصلة الإصلاح الضريبي عبر تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة سنة 2013 خاصة ما يتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل والتقليص من الإعفاءات الضريبية وإصلاح نظام الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى محاربة الغش والتملص الضريبين.

إضافة إلى ذلك، ستسهر الحكومة على مواصلة التنزيل التدريجي لمقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية خاصة ما يتعلق باعتماد هيكلة ميزانياتية مبنية على البرامج واعتماد البرمجة المتعددة السنوات وكذا نظام تتبع وتقييم نجاعة الأداء بالإضافة إلى تكريس المبادئ والقواعد الحديثة للتدبير الميزانياتي.

وعل صعيد آخر، ستستمر الجهود لتفعيل التدابير الرامية لتحسين حكامة ومردودية المحفظة العمومية، عبر إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على المقاولات والمؤسسات العمومية، وتعميم آليات التدبير المرتكز على نجاعة الأداء.

تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و مواصلة دعم البرامج الاجتماعية و إنعاش التشغيل :

ستسهر الحكومة في هذا المجال على دعم آليات التماسك الاجتماعي من أجل تفعيل نموذج تنموي يرتكز على التضامن والمساواة بين مختلف الجهات والفئات الاجتماعية.

وفي نفس السياق، ومن أجل مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي في الأحياء الهامشية وفي العالم القروى وفي المناطق الجبلية والنائية، ستسهر الحكومة على تنسيق وتكامل تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع باقي الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف التنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تركيز مجهودات الحكومة لتعزيز التماسك الاجتماعي عبر مواصلة إنجاز البرامج الممولة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي وعلى الخصوص برامج المساعدة الطبية (راميد) ودعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ستعطى أهمية خاصة لتعميم التعليم المدرسي وتطوير العرض الجامعي والتكوين المهني وكذا تحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.

من جهة أخرى، ستتم مضاعفة الجهود لتكثيف وتنويع العرض السكني، مع إيلاء أهمية خاصة للسكن الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح والسكن المهدد بالانهيار.

و ستعمل الحكومة موازاة مع ذلك، على إطلاق استراتيجية وطنية للتشغيل تنبني على توسيع وتجويد عروض التشغيل من خلال التكوين والتكوين المستمر وذلك من أجل الرفع من نجاعة برامج إنعاش التشغيل. و بغية مواكبة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات، يتوقع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 إحداث **22.510** منصبا ماليا.

كما سيتواصل العمل على تثمين التراث الثقافي ودعم الأنشطة الفنية والإبداعية بكل أصنافها، موازاة مع توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية لبلادنا.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إيلاء أهمية خاصة لمغاربة العالم وفق مقاربة تربط بين تعزيز وتحصين الهوية الوطنية في أبعادها الروحية واللغوية والثقافية والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما ستعكف الحكومة على التعبئة اللازمة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة بما ينسجم مع قيم المغرب النبيلة وحضارته العريقة وروح الدستور الجديد وما يفرضه القانون الدولي وما تمليه ضرورة ترسيخ مكانة المغرب و إشعاعه داخل محيطه الجهوي.

مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية:

تشكل استدامة الإطار الماكرو اقتصادي إحدى الأولويات الكبرى للبرنامج الحكومي، وذلك قصد تأسيس نموذج تنموي يساعد على انبثاق اقتصادي واجتماعي ويمكن من تمويل الاقتصاد الوطني بأفضل شروط السوق.

وفي هذا الاطار، يترجم مشروع قانون المالية لسنة 2015، طموح الحكومة لتسريع وتيرة تفعيل التدابير الكفيلة باستعادة التوازن الميزانياتي وتقويم الوضعية الخارجية للبلاد.

ففيما يخص استعادة التوازن الميزانياتي، ستواصل الحكومة مجهوداتها للتحكم في النفقات عبر ترشيد نمط عيش الإدارة والتحكم في كتلة الأجور والاستعمال الأمثل لنفقات الاستثمار وربطها بالنجاعة وتحقيق الأهداف.

كما سيتم التركيز على تعبئة موارد إضافية من خلال دعم عمل الإدارتين الجبائية والجمركية وتثمين الملك الخاص للدولة والرفع من مردودية المحفظة العمومية. ولهذه الغاية، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتفعيل إجراءات محاربة إغراق السوق وتلك الهادفة إلى محاربة التهريب والتصريحات الجمركية الناقصة مع السهر على تطبيق معايير الجودة والسلامة على المنتوجات المستوردة.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة على دعم استقرار التوازنات الخارجية من خلال تقوية الآليات الموجهة لدعم الصادرات ومواكبة المقاولات المصدرة للرفع من تنافسيتها في الأسواق الخارجية وكذا التحكم في تدفقات الواردات.

وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر الحكومة في تعبئة التمويلات الخارجية وخاصة الهبات الممنوحة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة.

كما ستحرص الحكومة أيضا على تقليص المحتوى من العملة الصعبة في المشاريع الاستثمارية والمشتريات العمومية وإعطاء الأفضلية للمقاولات الوطنية، في إطار احترام شروط المنافسة والجودة والإلتزامات الدولية لبلادنا.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2014 كما يلي:

1- بنية نفقات الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات بحوالي 383 118 179 000 درهم لسنة 2015 مقابل 367 201 285 000 درهم لسنة 2014، بزيادة قدرها 4,33% و تنقسم كالتالي:

- 316 902 949 000 درهم للميزانية العامة؛
- 3 002 422 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 63 212 808 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة.

مبيان 1 : بنية تحملات الدولة

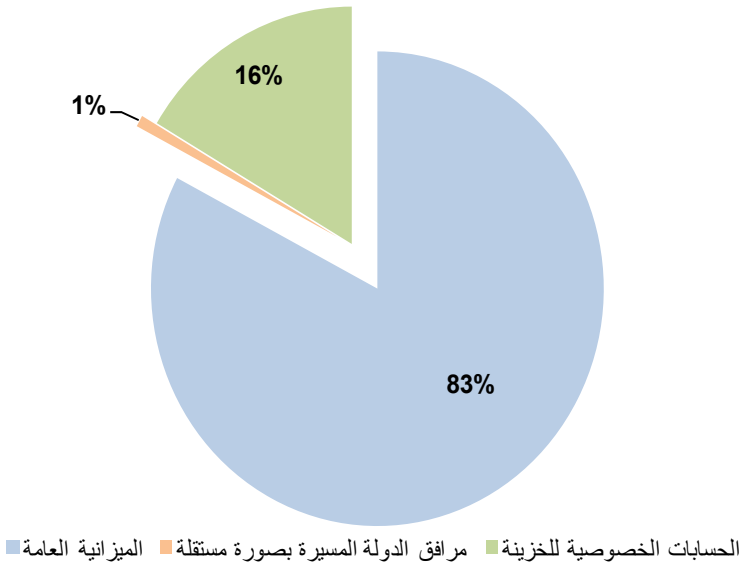

يصل المبلغ الإجمالي للموارد إلى حوالي 347 723 471 000 درهم لسنة 2015 مقابل 335 177 260 000 درهم لسنة 2014، أي بزيادة قدرها 3,74% و تنقسم كالتالي:

- 268 101 625 000 درهم للميزانية العامة ؛
- 3 002 422 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 76 619 424 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة.

مبيان 2 : بنية موارد الدولة

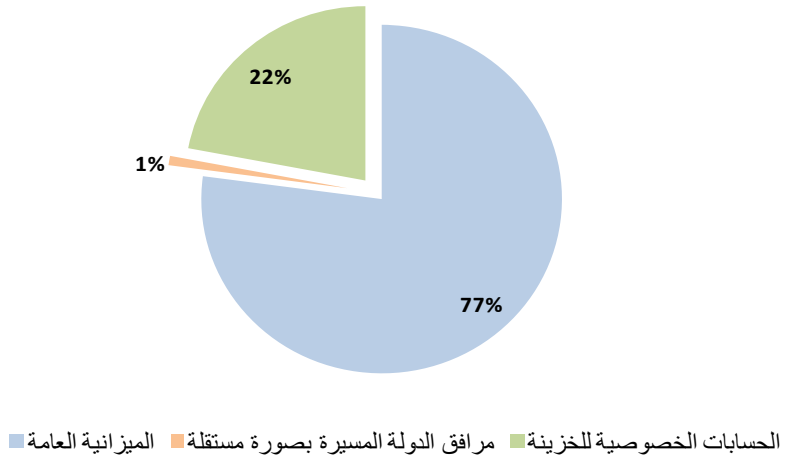

وتبين هذه الأرقام فائضا في التحملات بالمقارنة مع الموارد يقدر ب 35 394 708 000 درهم مقابل 32 024 025 000 درهم لسنة 2014، بزيادة قدرها 10,53%.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد و التحملات على مدى خمس سنوات :

مبيان 3 : تطور موارد و تحملات الدولة (بملايير الدراهم)

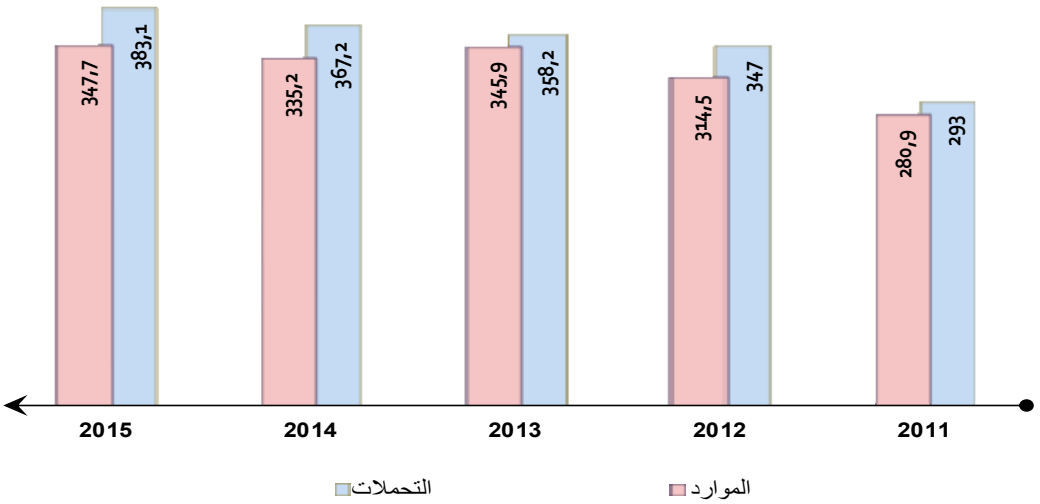

وتتوزع الموارد والتحملات على المكونات الثلاثة لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2015 كما يلي:

2- الميزانية العامة

1.2. النفقات

تتوزع نفقات الميزانية العامة كما يلي:

نفقات التسيير.....	**194 762 186 000** درهم
نفقات الاستثمار.....	**54 091 026 000** درهم
نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم.....	**68 049 737 000** درهم
المجموع	**316 902 949 000** درهم

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

مبيان 4 : بنية نفقات الميزانية العامة

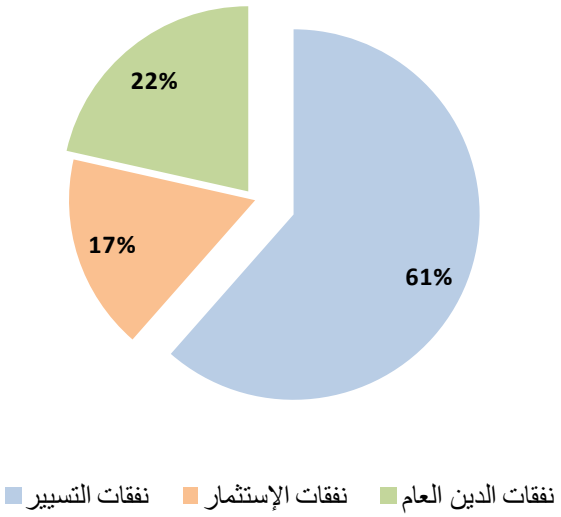

1.1.2 نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير 194 762 186 000 درهم مقابل 199 353 163 000 درهم خلال سنة 2014 أي بانخفاض قدره 2,3%.

مبيان 5 : نفقات التسيير (بملايير الدراهم)

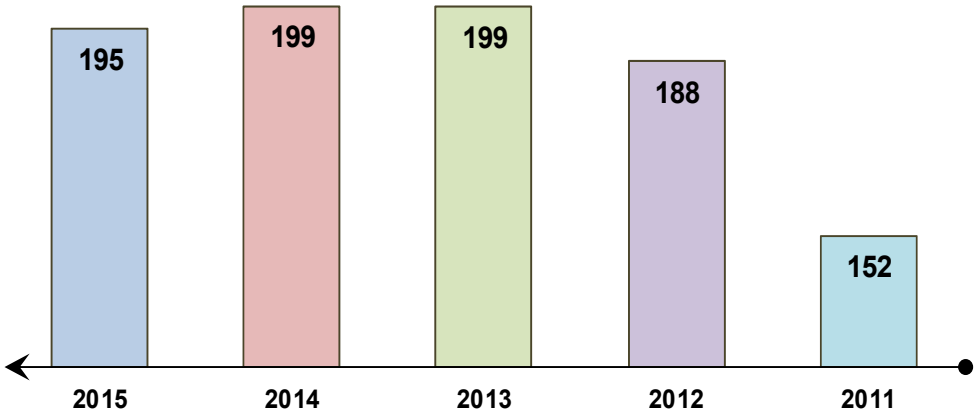

و يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير :

مبيان 6 : بنية نفقات التسيير

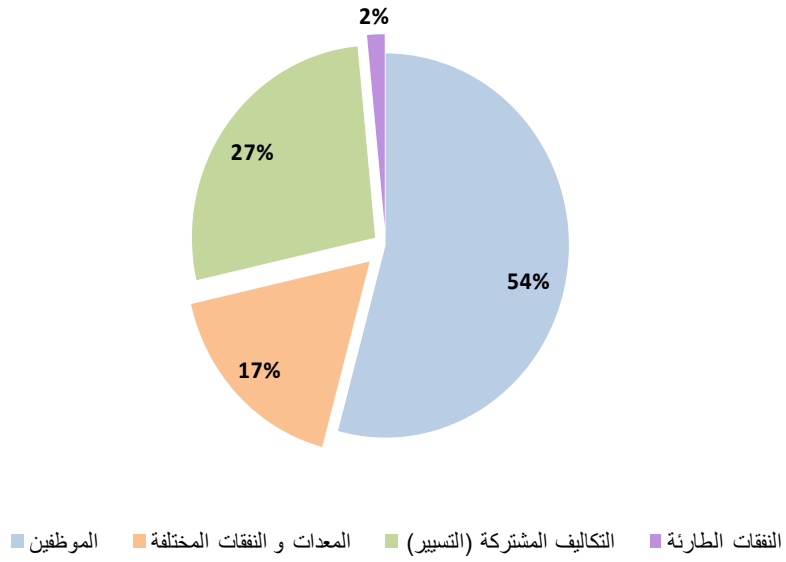

نفقات الموظفيـن:

تبلغ نفقات الموظفين 105 509 061 000 درهم مقابل 103 700 000 000 درهم برسم سنة 2014 أي بزيادة قدرها 1,74%.

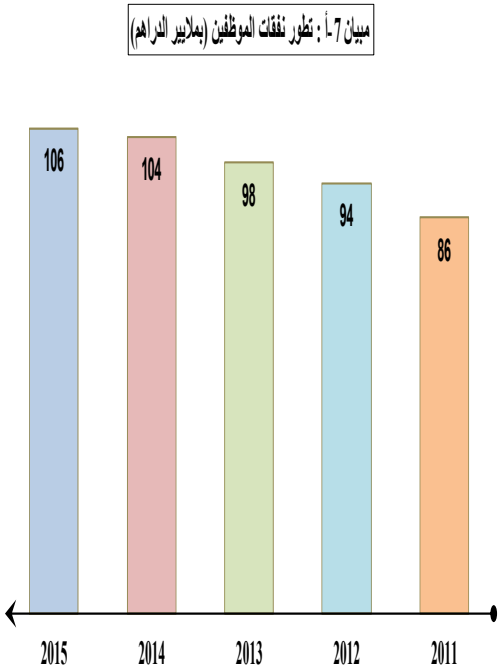

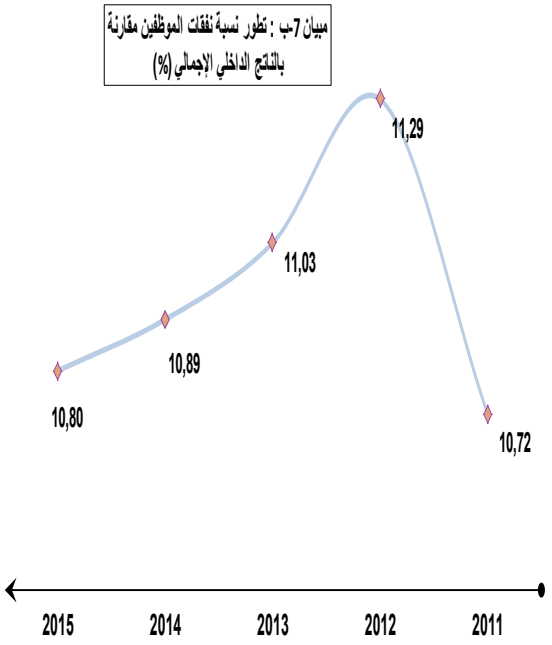

نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة 33 629 125 000 درهم مقابل 30 959 163 000 درهم خلال سنة 2014 أي بزيادة قدرها 8,62% .

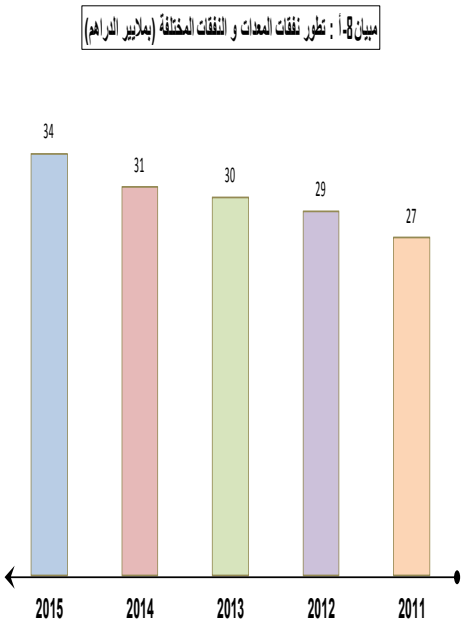

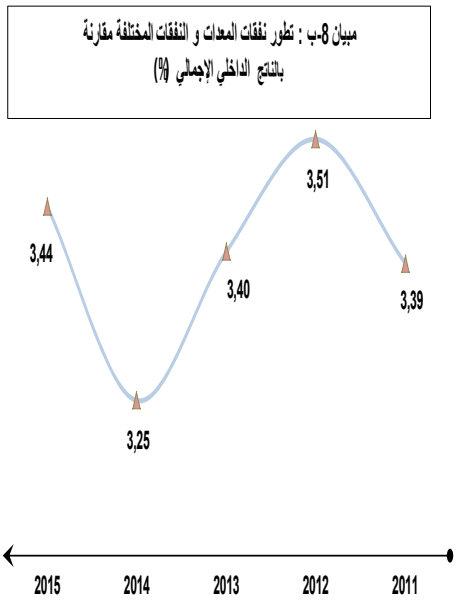

وتتوزع هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

البيـــــــان	اعتمادات 2015 (بالدرهم)
أتاوات الماء والكهرباء والاتصالات.....	1 722 122 982
الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....	14 823 385 290
نفقات أخرى خاصة بالمعدات.....	17 083 616 728

التحملات المشتركة – التسيير:

تبلـغ الاعتمادات المخصصة للتحملات المشتركة–التسييـر- 000 000 624 52 درهم مقابل 000 000 028 62 درهم برسم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 000 000 404 9 درهم أو 15,16% مقارنة مع سنة 2014.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية الإعانات المرصدة لدعم أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقية ولتمويل مساهمة الدولة باعتبارها مشغلا في الصندوق المغربي للتقاعد.

مبيان 9: تطور التكاليف المشتركة - التسيير (بملايير الدراهم)

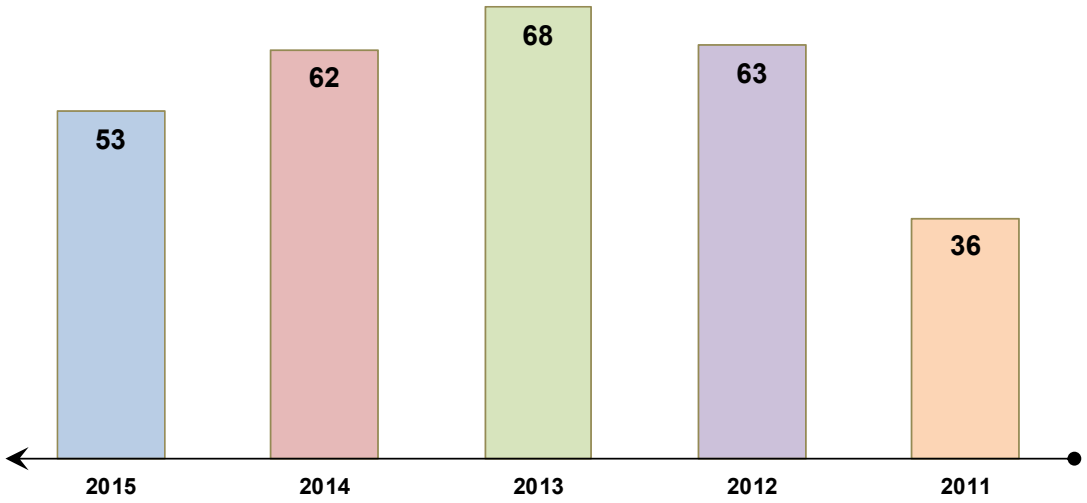

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل ما قدره 000 3 مليون درهم. تخصص أساسا لتغطية:

- النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة؛
- النفقات المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية المرتقبة برسم سنة 2015 ؛
- برنامج تصفية المتأخرات.

2.1.2 نفقات الاستثمار

- **الميزانية العامة**

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار 54,09 مليار درهم.

مبيان 10-أ : تطور نفقات الإستثمار للميزانية العامة (بملايير الدراهم)

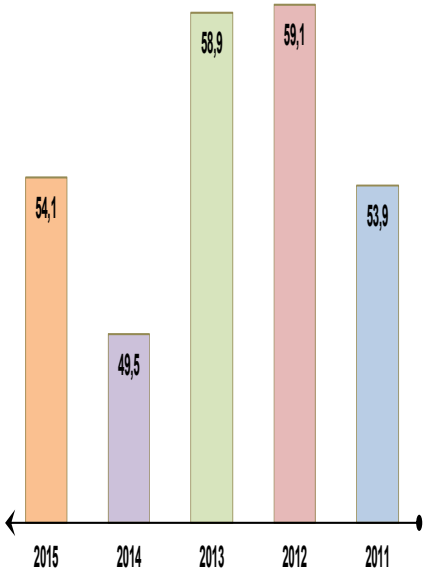

مبيان 10-ب : تطور نسبة نفقات الإستثمار للميزانية العامة مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي(%)

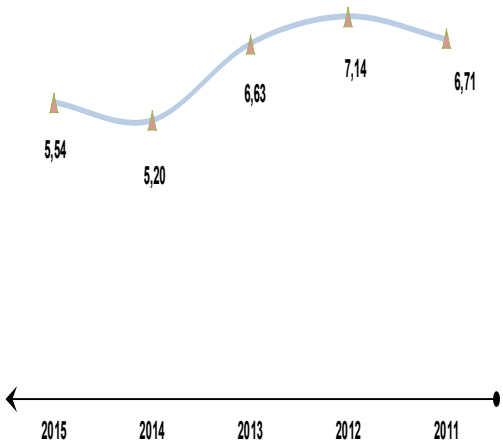

وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2016 والسنوات التي تليها والبالغة 32,73 مليار درهم؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2014، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2014 الأمر بأدائها والتي تقدر ب 17,5 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات أو المؤسسات برسم نفقات الاستثمـــار إلى 104,33 مليار درهم.

وتضاف إلى نفقات الاستثمار المسجلة برسم الميزانية العامة، نفقات الاستثمار الخاصة بالحسابات الخصوصية للخزينة والجماعات الترابية والمقاولات والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبهذا يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية ما قدره 189 مليار درهم برسم سنة 2015 .

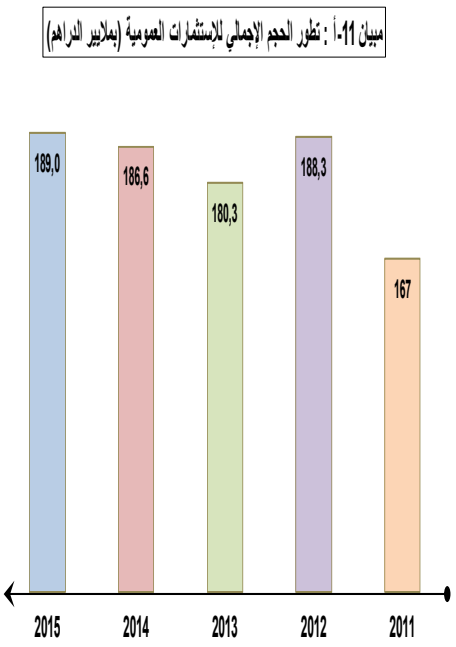

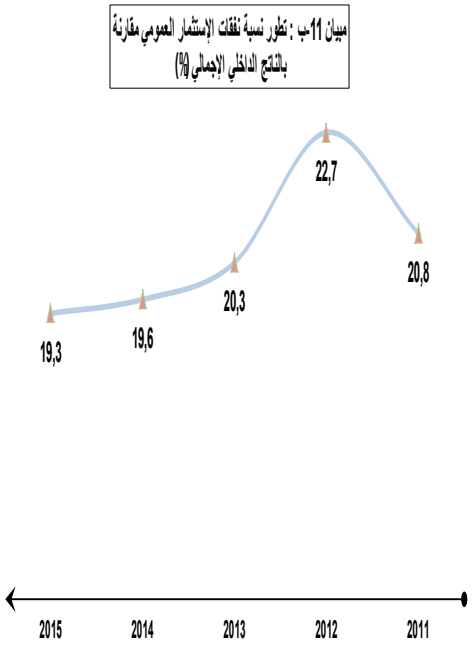

الحسابات الخصوصية للخزينة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة التي لا تستفيد من التحويلات المالية للميزانية العامة إلى 15 مليار درهم، وتهم أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وتربية المواشي والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة ودعم المقاولين الشباب وكذا برامج اجتماعية و تربوية.

الجماعات الترابية

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج إلى 13 مليار درهم تقريبا.

المؤسسات والمنشآت العامة

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمنشآت العامة بما فيها المبلغ المخصص من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برسم سنة 2015

الى حوالي 114,95 مليار درهم، و يهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق الى حوالي 801,96 مليون درهم. وتوجد التفاصيل الخاصة بهذه البرامج في التقرير المتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

3.1.2. نفقات الدين العائم والدين القابل للاستهلاك

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم خدمة الدين العمومي والتي تشمل تسديد أصل الدين وتسوية الفوائد والعمولات 68 049 737 000 درهم مقابل 57 312 929 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 10 736 808 000 درهم أو 18,73%.

مبيان 12 : تطور الدين العمومي (بملايير الدراهم)

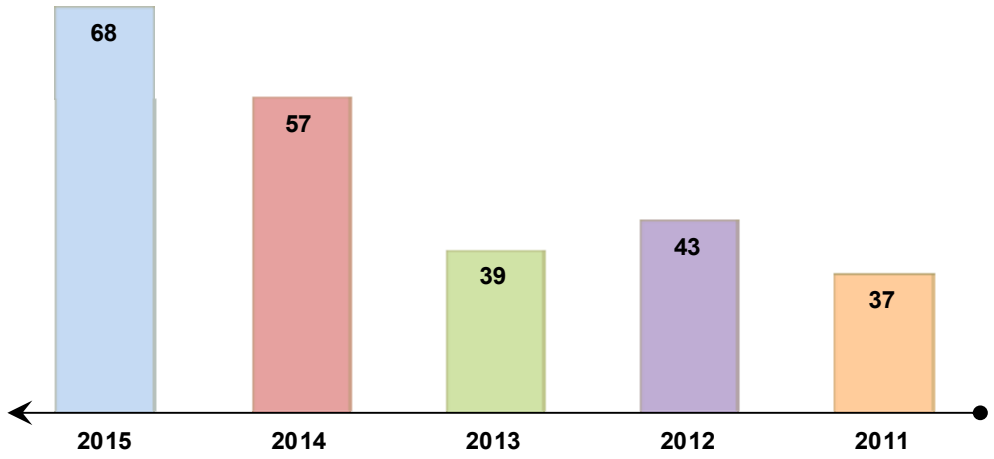

الدين الخارجي

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي إجمالا 8 184 876 000 درهم ، أي بزيادة قدرها 6,77% بالمقارنة مع سنة 2014 وتتوزع كالتالي :

- 4 400 432 000 **درهم** بالنسبة لأصل الدين، أي بزيادة قدرها 1,89%؛

- 3 784 444 000 درهم بالنسبة للفوائد والعمولات، أي بزيادة قدرها 13,06%.

الديـن الداخلـي

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي إجمالا إلى 59 864 861 000 درهم، أي بزيادة قدرها 20,58% موزعـة كالتالي :

- 37 089 200 000 درهم بالنسبة لأصل الدين، أي بزيادة قدرها 27,63%؛
- 22 775 661 000 درهم بالنسبة للفوائد والعمولات، أي بزيادة قدرها 10,63%.

و بهذا فإن الاعتمادات المسجلة برسم خدمة الدين العمومي موجهة بنسبة 87,97% لتغطية نفقات الدين الداخلي وبنسبة 12,03% لتغطية نفقات الدين الخارجي.

مبيان 13 : بنية الدين العمومي

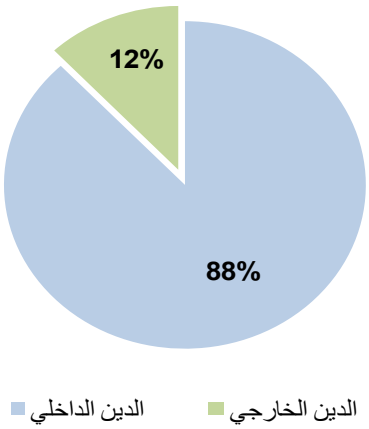

2.2. المـوارد

تبلغ موارد الميزانية العامة ما قدره 268 101 625 000 درهم برسم سنة 2015، مقابل 262 330 430 000 لسنة 2014 أي بزيادة قدرها 2,19% وتتوزع هذه الموارد كما يلي :

يلخص الجدول التالي تطور مداخيل الميزانية العامة حسب أهم الأصناف:

(بالدرهـــم)

بيان الموارد	مشروع قانون المالية لسنة 2015 (1)	قانون المالية لسنة 2014 (2)	التغيرات ب % (1-2)/2
1 - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	81 750 000 000	77 167 000 000	5,94
2 -الرسوم الجمركية	7 250 100 000	7 700 000 000	-5,84
3 - الضرائب غير المباشرة	80 843 000 000	80 630 000 000	0,26
4 - رسوم التسجيل والتمبر	14 875 700 000	14 660 500 000	1,47
5 - عائدات أملاك الدولة	349 500 000	464 500 000	-24,76
6 - حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	9 516 800 000	10 841 000 000	-12,21
7 - موارد الإقتراضات والهبات والوصايا	67 989 000 000	66 112 000 000	2,84
8- حصيلة تفويت مساهمات الدولة	-	-	-
9- موارد مختلفة	5 527 525 000	4 755 430 000	16,24
المجموع	**268 101 625 000**	**262 330 430 000**	**2,19**

و بهذا تحتل الضرائب المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة (30,58%)، تليها الضرائب غير المباشرة (30,24%)، ثم موارد القروض و الهبات (25,43%)، ثم رسوم التسجيل (5,56%)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (3,56%)، ثم الرسوم الجمركية (2,71%)، كما يوضح ذلك المبيان التالي:

مبيان 14 : موارد الميزانية العامة حسب أهم الأصناف

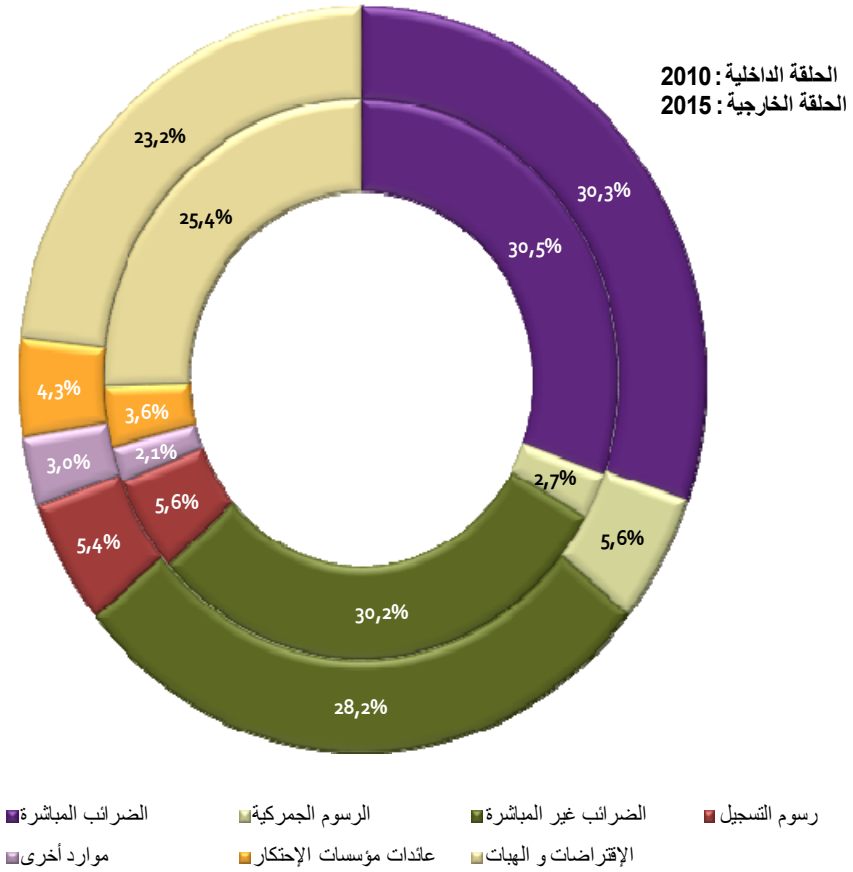

1.2.2 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل 36 540 000 000 درهم مقابل 35 137 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 3,99%؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات 42 780 000 000 درهم مقابل 39 710 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 7,73%.

2.2.2 الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب 21 700 000 000 درهم مقابل 22 309 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 2,73%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة 690 000 000 درهم مقابل 694 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 0,58%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 33 807 000 000 درهم مقابل 34 192 400 000 درهم برسم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 1,13%؛

- ستبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية 14 350 000 000 درهم مقابل 13 621 000 000 درهم برسم سنة 2014 أي بزيادة قدرها 5,35 %؛

- ستبلغ حصيلة الضرائب على التبغ والمواد البديلة للتبغ المصنعة 8 676 000 000 درهم ؛

- ستبلغ حصيلة الرسم الداخلي على الجعة 770 000 000 درهم مقابل 793 000 000 درهم برسم سنة 2014 درهم، أي بانخفاض قدره 2,9%.

3.2.2 الرسـوم الجمركيـة

تتعلق أهم التغييرات بما يلـي:

- حصيلة رسوم الاستيراد التي ستبلغ 7 250 000 000 درهم مقابل 7 700 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 5,84%؛

- موارد الرسم المفروض على أنبوب الغاز الطبيعي التي حددت في مبلغ 2 283 000 000 درهم.

4.2.2 رسـوم التسجيـل والتمبـر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية 7 901 000 000 درهم مقابـل 7 697 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 2,65% ؛

- ستبلغ حصيلة رسوم التمبر والورق المقاس 561 000 000 درهم مقابل 560 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 0,18%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات 1 955 000 000 درهم مقابل 1 953 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 0,1%؛

- ستبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على التأمينات 919 000 000 درهم مقابل 918 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 0,11% ؛

- ستبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات 1 047 000 000 درهم مقابل 1 045 000 000 درهم برسم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 0,19% .

5.2.2 عائـدات ومداخيل أملاك الدولة

ستبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة 349 500 000 درهم منها:

- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية 25 000 000 درهم؛

- حصيلة مداخيل مبانـي أمـلاك الدولة 318 000 000 درهم.

6.2.2 الاحتكارات والاستغلالات

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة على الشكل التالي:

- عائدات شركة المكتب الشريف للفوسفاط 2 000 000 000 درهم؛

- عائـــــــدات الوكالـــــــة الوطنيـــــــة للمحافظـــــــة العقاريـــــــة والمسح العقاري والخرائطية 1 500 000 000 درهم ؛

- أرباح الدولة عن مساهمتها المالية في اتصالات المغرب.1 455 300 000 درهم؛

- عائدات بنك المغرب 360 000 000 درهم؛

- عائدات صندوق الإيداع والتدبير700 000 000 درهم؛

- عائدات الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية 35 000 000 درهم.

7.2.2 موارد القـروض

- من المتوقع أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 40 000 000 000 درهم برسم سنة 2014 إلى 42 000 000 000 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 5%؛

- من المتوقع أن تنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 24 000 000 000 درهم سنة 2014 إلى 24 350 000 000 درهم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 1,46%.

8.2.2 المـوارد المختلفة

ستنتقل الموارد المختلفة من 4 755 430 000 درهم برسم سنة 2014 إلى 5 527 525 000 درهم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 16,24%.

3- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2015 ما 3 002 422 000 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

- نفقات الاستغلال 2 200 462 000 درهم ؛
- نفقات الاستثمار 801 960 000 درهم ؛
- المجموع 3 002 422 000 درهم.

مبيان 15 : نفقات الإستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بملايين الدراهم)

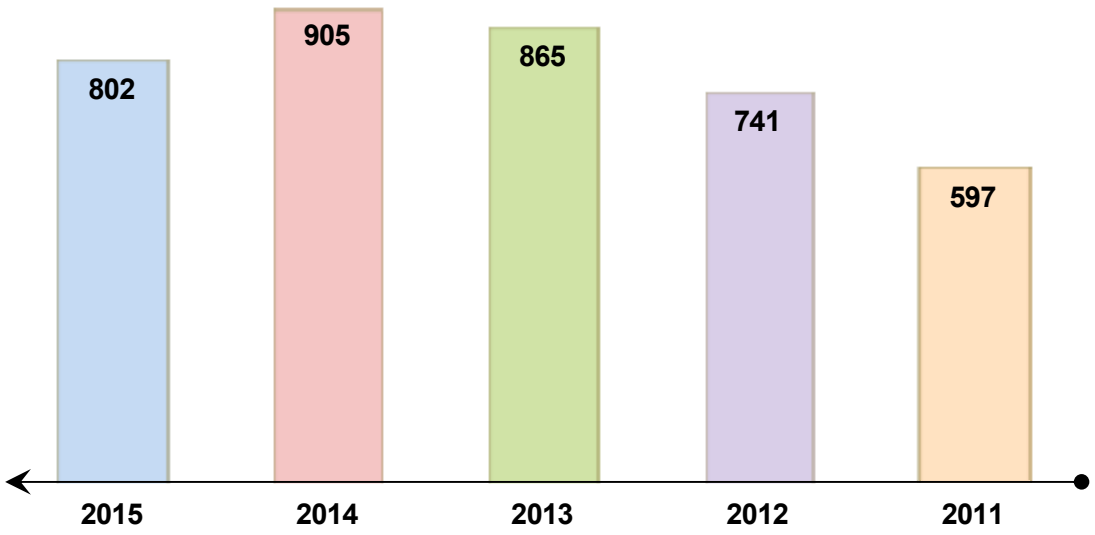

4- الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2015 وتطورها مقارنة مع سنة 2014 :

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد	التغيرات %	سقف التحملات	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	65 909 372 000	13,19	52 313 064 000	11,33
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	424 600 000	-11,25
3 - حسابات العمليات النقدية	200 000 000	-80	-	-
4 - حسابات القروض	34 908 000	-34,11	-	-
5 - حسابات التسبيقات	-	-	-	-
6 - حسابات النفقات من المخصصات	10 475 144 000	0	10 475 144 000	0
المجموع	**76 619 424 000**	**9,84**	**63 212 808 000**	**9,1**

الباب الثالث: برامج العمل

1.3 تحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة

ساعدت الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من خلال توطيد الاستثمار العمومي وتعزيز الحكامة القانونية والمؤسساتية في زيادة ثقة الفاعلين الوطنيين والدوليين في الاقتصاد الوطني وتحسين قدراته التنافسية .

و في هذا الصدد، ستواصل الحكومة تنفيذ المشاريع الكبرى للبنية التحتية للمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية للبلاد .

وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل الجهود المبذولة فيما يخص تعزيز إلتقائية السياسات القطاعية المختلفة لضمان انجازها في أفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

موازاة مع ذلك، يحظى تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص المدر للثروة وفرص العمل بعناية خاصة من طرف الحكومة.

1.1.3 تعزيز الاستثمار العمومي كرافعة أساسية للتنمية

ستواصل الحكومة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية وستضاعف جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، مع تهييئ الظروف المواتية لضمان التقائيتها ووضع آليات التتبع لتحسين الاستفادة من الاعتمادات المخصصة لها. و هكذا من الضروري ضمان توزيع جهوي متوازن للمشاريع الاستثمارية العمومية والخاصة لخلق أقطاب جهوية تنافسية وتعزيز مساهمتها في تأهيل الجهات وإدماجها في الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لسنة 2015، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته إلى **189 مليار درهم** موزعة على النحو التالي :

- 69,89 مليار درهم للميزانية العامة للدولة، والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحيين مبلغ التحويلات من الميزانية العامة الى المؤسسات و المقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 115 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- 13 مليار درهم للجماعات الترابية.

1.1.1.3 مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتنمية النقل

1.1.1.1.3 الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

البنية التحتية للطرق والطرق السيارة

أ. الطرق السيارة

من أجل تمكين بلادنا من التوفر على شبكة من الطرق السيارة لتسهيل المبادلات بين مختلف الأقطاب الجهوية في ظروف جيدة للنقل والسلامة، ستواصل الحكومة، خلال سنة 2015، إنجاز المخطط الوطني الأول لشبكة الطرق السيارة على طول 1.800 كلم. ومع افتتاح المقطع الرابط بين خريبكة وبني ملال على طول 95 كلم، يتوفر المغرب اليوم على 1.511 كلم من الطرق السيارة مفتوحة أمام حركة السير ويتواصل إنجاز 261 كلم من الطرق السيارة.

كما ستتواصل الأشغال على مستوى مقطع الجديدة-آسفي على طول 143 كلم ومقطع برشيد-خريبكة على طول 77 كلم وكدا المدار الخارجي لمدينة الرباط على طول 41 كلم.

و بالإضافة إلى ذلك، فان الحكومة تتدارس تنفيذ المخطط الوطني الثاني لشبكة الطرق السيارة في أفق سنة 2030، مع إعطاء الأولوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. قطاع الطرق

موازاة مع تطور قطاع الطرق السيارة، تعتبر المشاريع الطرقية رافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر المساهمة في الرفع من المبادلات التجارية والثقافية والسياحية بين جهات المملكة. كما تعد المشاريع الطرقية مشاريع بنيوية ذات قيمة مضافة عالية تمكن من ربط الأقطاب الاقتصادية الجهوية للمملكة فيما بينها.

و اعتبارا للتحديات التي يواجهها المغرب خلال بداية الألفية الثالثة، أنجزت الحكومة دراسة مكنت من بلورة "مخطط الطرق" الذي يحدد الاستراتيجية التي سيتم اتباعها في المجال الطرقي في أفق سنة 2035.

و ترتكز المحاور الأساسية لهذا المخطط على:

- تنمية شبكة طرقية ذات مستوى عال من الخدمة بهدف تقوية العرض الطرقي وخاصة بمحاور المدن الكبرى (نقط ربط جديدة و التهيئة الترابية)؛
- تنمية الطرق السريعة؛
- تحديث وصيانة الشبكة الطرقية لأجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة؛
- انسجام وتحديث المحاور الأساسية للشبكة الطرقية.

الطرق السريعة :

يهدف برنامج إنجاز الطرق السريعة إلى تعزيز البنية التحتية التي تربط بين شبكة الطرق السيارة والطرق التقليدية.

خلال الفترة الممتدة بين 2004-2013 ، أنجزت الحكومة 736 كلم من الطرق السريعة بتكلفة مالية تقدر ب 5 ملايير درهم.

أما خلال سنة 2014، فقد تم الإنتهاء من أشغال مشروع تثنية الطريق الرابطة بين تازة والحسيمة على مسافة 51 كلم والشطر الأول من الطريق السريع الرابط بين قنطرة واد ماسة و تيزنيت على طول 32,2 كلم وتثنية المدخل الجنوبي للمحطة السياحية ليكسوس على طول 4,8 كلم.

وستتم خلال سنة 2015، مواصلة الأشغال المتعلقة بإنجاز الطرق السريعة تازة- الحسيمة وأحفير-سلوان والعرائش-القصر الكبير وقنطرة واد ماسة-تيزنيت. كما ستتم برمجة انطلاقة أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة- والمحطة الصناعية المندمجة وكذا تهيئة الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين كل من مراكش وورزازات وزاكورة ولمحاميد.

صيانة وتكييف الشبكة الطرقية :

تعد الصيانة و الحفاظ على الرصيد الطرقي من بين أولويات السياسة الطرقية للحكومة بالنظر الى قيمة استبدال الشبكة الطرقية الحالية التي تقدر بأزيد من 50 مليار درهم. وعليه، تعتزم الحكومة الرفع من مستوى خدمات الشبكة الطرقية عبر عمليات صيانة ناجعة.

وقد تم خلال سنة 2014 تقوية ما يقارب 1.000 كلم وتوسيع 630 كلم وإصلاح أو إعادة بناء 40 منشأة فنية.

تعتزم الحكومة خلال سنة 2015، مواصلة هذه المجهودات عبر صيانة ما يقرب من 2.230 كلم من الطرق منها 1.130 كلم من التكسية و600 كلم من التقوية و500 كلم من التوسيع.

البنيات التحتية للموانئ

بعد الإنجازات الكبيرة التي عرفها المغرب في قطاع الموانئ، ولا سيما إصلاح الموانئ وتطوير البنية التحتية ونجاح ميناء طنجة المتوسطي على المستوى الدولي والإقليمي، اعتمدت بلادنا استراتيجية مينائية وطنية جديدة في أفق 2030، ترتكز على حماية المكتسبات واعتماد النهج التشاركي و البناء لضمان الإلتزام الكامل لمختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص.

و تهدف هذه الاستراتيجية الوطنية بالأساس إلى:

- تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية؛
- المشاركة في التهيئة الترابية والتنمية الجهوية؛
- مواكبة الإستراتيجيات القطاعية والديناميات الإقتصادية؛
- الاستفادة من الفرص الجيوستراتيجية التي ستتوفر لبلادنا في المستقبل.

اعتمد المغرب مقاربة جديدة تقوم على مفهوم القطب المينائي الذي من شأنه أن يسمح لكل جهات المملكة بالترويج لمميزاتها ومواردها الذاتية وبنياتها التحتية والاستفادة من الدينامية الإقتصادية الناتجة عن الموانئ. و قد تم في هذا السياق تحديد ستة أقطاب رئيسية هي: القطب المينائي الشرقي والقطب المينائي الشمالي-الغربي والقطب المينائي للقنيطرة-الدار البيضاء والقطب المينائي دكالة-عبدة والقطب المينائي سوس-تانسيفت والقطب المينائي الجنوبي.

و قد عرفت سنة 2014 متابعة أشغال إنجاز الميناء الجديد بآسفي وتوسيع ميناء طرفاية. و لمواكبة لقطاع الصيد التقليدي، تم خلال نفس السنة، انطلاق أشغال توسيع ميناء الجبهة وذلك من أجل تحسين ظروف التفريغ والرفع من قدرتي الإستقبال والتخزين الحاليتين.

و سوف تعرف سنة 2015 استمرار الأشغال في موانئ آسفي وطرفاية و الجبهة كما سيتم الشروع في أشغال ميناء الصيد للدارالبيضاء وبدء أشغال بناء ميناء جديد للصيد بالمهيريز (300 كلم جنوب الداخلة) و ذلك من أجل توفير حوض محمي يمكن السكان المحليين من الصيد التقليدي.

كما ستعرف سنة 2015 إطلاق الإستشارات من أجل إنجاز المركب المينائي الجديد الناظور غرب المتوسط باستثمار إجمالي يقدر ب 9.884 مليون درهم ممولة بموارد ذاتية في حدود 4.590 مليون درهم إضافة إلى الإقتراضات التي تناهز 5.294 مليون درهم. وتجدر الإشارة الى أن صاحب المشروع هي شركة الناظور غرب المتوسط.

و جدير بالذكر أن هذا المركب، والذي سيتم إنهاء أشغاله في النصف الثاني من سنة 2018، سيمكن من استقبال أنشطة مينائية مختلفة. حيث من المزمع بناء محطة للحاويات وموقعين مخصصين لمنتجات النفط الخام وموقعين مخصصين للمنتجات البترولية المكررة وموقع لناقلات الفحم ورصيف لرسو السفن الناقلة للسائبات و آخر للخدمات.

البنيات التحتية المائية

في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية للماء التي تم عرضها على جلالة الملك بتاريخ 9 أبريل 2009، بذل المغرب مجهودات مهمة في مجال تعبئة الموارد المائية بهدف تأمين التزود بالماء الصالح للشرب وتفادي نقص المياه وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وبفضل الجهود المبذولة لتعبئة المياه السطحية تتوفر بلادنا حاليا على 135 سدا كبيرا وأكثر من 100 سد صغير ومتوسط بطاقة استيعابية إجمالية تفوق 17,5 مليار متر مكعب.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 تميزت بإتمام أشغال بناء سد تمكيت على وادي أسيف نيفر بإقليم الراشيدية وسد مولاي بوشتة على وادي مولاي بوشتة بإقليم تطوان.

و ستعرف سنة 2015، مواصلة أشغال بناء السدود التالية:

- **سد مرتيل** الواقع على وادي مهيجرات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان والذي من المتوقع أن تنتهي أشغال بنائه سنة 2016؛
- **مركب مدز-عين تيمدرين-أزغار** في أعالي وادي سبو بإقليم صفرو، ويتوقع الانتهاء من الأشغال بهذا المركب سنة 2017؛
- **سد ولجة السلطان** على وادي بهت بإقليم الخميسات، ويرتقب إنتهاء الأشغال بهذا السد سنة 2015؛
- **سد سيدي عبد الله** بإقليم تارودانت على وادي الواعر، ومن المتوقع إنتهاء الأشغال بهذا السد سنة 2015؛
- **سد دار خروفة** على وادي المخازن بإقليم العرائش، ومن المتوقع إنتهاء الأشغال بهذا السد سنة 2015؛
- **سد خروب** على وادي خروب بولاية طنجة ويتوقع أن تنتهي الأشغال بهذا المشروع سنة 2017.

كما ستتميز سنة 2015 بإعطاء الإنطلاقة الفعلية لأشغال إنجاز 3 سدود كبيرة، ويتعلق الأمر بالمنشآت التالية:

- **سد قدوسة** على وادي كير بإقليم الرشيدية حيث تقدر الطاقة الإستيعابية الإجمالية للسد ب 220 مليون متر مكعب، والتي ستمكن من توفير 25 مليون متر مكعب سنويا بتكلفة تبلغ حوالي 900 مليون درهم ؛
- **سد تركا أومادي** على وادي زوبزيت بإقليم كرسيف، وتبلغ الطاقة الإستيعابية للسد 250 مليون متر مكعب، والتي ستمكن من توفير 73 مليون متر مكعب سنويا بغلاف مالي يقدر ب 1,3 مليار درهم؛
- **سد تيداس** على وادي ابي رقراق، وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية للسد 500 مليون متر مكعب بمبلغ إجمالي يقدر ب 1,25 مليار درهم .

فيما يتعلق بالمجال المؤسساتي، تميزت سنة 2014 بإطلاق الورش المتعلق بمراجعة القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء والذي يهدف أساسا إلى تزويد قطاع الماء بإطار قانوني ومؤسساتي شامل وواضح ودقيق وقابل للتطبيق.

كما قامت الحكومة خلال سنة 2014 بإنهاء مشروع المخطط الوطني للماء الذي سيعرض على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ قصد المصادقة عليه. ويهدف هذه المخطط إلى إعطاء رؤية أوضح لمختلف الفاعلين في قطاع الماء في أفق 2030 من خلال إعداد خطة عمل لتطوير وحفظ وحماية الموارد المائية بتكلفة إجمالية تقدر بأكثر من 192 مليار درهم.

البنيات التحتية للمطارات

تهدف استراتيجية الحكومة في القطاع الجوي إلى تحقيق الاستثمارات المطلوبة لمواكبة تطوير النقل الجوي الدولي وتكريس مطار الدار البيضاء كمركز دولي (HUB).

لتحقيق هذه الغاية، تم وضع مخطط مديري وطني لتطوير البنية التحتية للمطارات (الناظور، كلميم، الراشيدية وطان طان) يتوخى توسعة مطار مراكش والمحطات 1 و 2 من مطار محمد الخامس وبناء محطات جديدة في مطارات فاس وزاكورة وبني ملال، بالإضافة إلى إنشاء مدرج ثالث للإقلاع في مطار محمد الخامس.

وتميزت سنة 2014 بتدشين جلالة الملك لمطار بني ملال الذي سيمكن من ربط المنطقة بالعواصم الأوروبية، حيث تم تزويده بمحطة جوية جديدة تمتد على مساحة 1.500 متر مربع بطاقة استيعابية تبلغ 150.000 مسافر في السنة بتكلفة إجمالية بلغت 195,6 مليون درهم تم تمويلها بشراكة بين المكتب الوطني للمطارات والمجلس الجهوي لتادلة أزيلال.

وعلاوة على ذلك، عرف مطار محمد الخامس استئناف أشغال توسعة وتهيئة المحطة رقم 1 وإطلاق دراسات بشأن توسيع المحطة رقم 2 باستثمار قدره 2 مليار درهم. من جانبها، عرفت أشغال تطوير مرافق مطار مراكش المنارة تقدما بنسبة 43%.

ويتوقع خلال سنة 2015 انطلاق استغلال المحطة الجديدة لمطار فاس سايس مما سيسمح بطاقة استيعابية إضافية تصل إلى مليوني راكب و كذا استغلال محطة مطار كلميم بسعة 700.000 راكب.

البنيات التحتية للسكك الحديدية

يهدف عقد-البرنامج الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والذي يغطي الفترة 2010-2015 ، تزويد المغرب ببنية تحتية للسكك الحديدية تساهم في التنمية السوسيو اقتصادية للمملكة. و بموجب هذا العقد-البرنامج، يلتزم المكتب الوطني للسكك الحديدية بإنجاز برنامج استثماري طموح بغلاف مالي يقدر ب 32,8 مليار درهم منها 20 مليار درهم مخصصة لمشروع القطار الفائق السرعة (TGV) والباقي للإستثمارات الأخرى التي تهدف إلى مواصلة تحديث شبكة السكك الحديدية الحالية.

فيما يخص مشروع القطار الفائق السرعة (TGV)، عرفت سنة 2014 مواصلة إنجاز أشغال المرحلة الأولى بين طنجة والدار البيضاء حيت بلغت نسبة تقدم المشروع إلى غاية نهاية شهر مارس 2014 ما يناهز 61%.

أما فيما يتعلق بتحديث شبكة السكك الحديدية الحالية، فقد عرفت سنة 2014 مواصلة تثليث خط القنيطرة -الدار البيضاء، والتثنية الجزئية لخط سطات-مراكش وإعادة تأهيل خط الجهة الشرقية.

كما تميزت سنة 2014 بتسريع برنامج إزالة الممرات غير المحروسة و تحديث المحطات و تحسين محيط العمل. كما عرفت هذه السنة تدشين جلالة الملك للمحطة السككية الدارالبيضاء-الميناء والتي تعتبر بنية تحتية حديثة ذات طاقة استيعابية كبيرة.

و ستتميز سنة 2015 بمواصلة أشغال إنجاز مشروع القطار الفائق السرعة وأشغال التثنية الجزئية للسكة بين سطات ومراكش وإزالة الممرات غير المحروسة وتحديث المحطات .

2.1.1.1.3 تطوير النقل

النقل الطرقي والسلامة الطرقية

النقل الطرقي

بالرغم من جهود التطوير والتحديث التي تقوم بها الحكومة، يواجه قطاع النقل الطرقي للمسافرين العديد من الصعوبات، تتمثل خاصة في التقادم الذي يميز القوانين التشريعية والتنظيمية وصعوبة تنظيم سوق النقل بضبط العرض والطلب وضعف مهنية القطاع والإدارة التقليدية للشركات وصغر حجمها وانتشار وسائل النقل غير المهيكلة وتقادم الحظيرة.

و من أجل تخطي هذه الصعوبات، تم إعداد مشروع قانون لإصلاح نظام النقل الطرقي للمسافرين كما تم إطلاق دراسة لتطوير نقل المسافرين بين المدن عبر الحافلات. وقد حددت الحكومة، بالتشاور مع المهنيين، المحاور الكبرى للإصلاح وخارطة طريق لتطوير الاستثمار في القطاع وتحسين جودة الخدمات والسلامة الطرقية.

وتتمحور أهداف خارطة الطريق حول:

- إرساء خدمة نقل موثوق بها ومتنوعة وآمنة وذات جودة تحفظ كرامة المواطنين؛
- الرفع من مهنية قطاع النقل الطرقي للمسافرين وتحسين مردوديته؛
- وضع آليات و قواعد شفافة لولوج ومراقبة القطاع وذلك لضمان منافسة عادلة وحسن سير القطاع؛
- فتح القطاع و تشجيع الاستثمار ومهن النقل الطرقي للمسافرين؛

- تطوير النقل في الجهات و الأقاليم و المجال القروي؛

- تحسين الاستثمارات في البنيات التحتية وفي وسائل النقل وتطوير التكامل داخل شبكة النقل العمومي (المواصلة، التسعيرة الموحدة).

كما تم برسم سنة 2014، تفعيل التدابير المهيكلة التي تهدف إلى تأهيل القطاع والرفع من مهنيته، و يتعلق الأمر بما يلي:

- منحة تأهيل شركات نقل المسافرين؛

- منحة تجديد الحافلات؛

- منحة تكسير الحافلات.

وقد تم إعداد مشروع مرسوم يحدد مهام و تشكيلة اللجنة المكلفة بإعادة تأهيل قطاع النقل الطرقي للمسافرين و ذلك طبقا لمقتضيات المادتين 5 و 7 من قانون المالية 2014.

أما فيما يخص النقل الطرقي للبضائع، ومن أجل مواصلة الإصلاح الذي انطلق سنة 2003، عملت الحكومة والفاعلون بالقطاع على تنفيذ التدابير المتخذة في إطار العقد البرنامج 2011-2013 للنقل الطرقي للبضائع، وتحديد معالم عقد برنامج جديد، يمتد لمدة ثلاث سنوات بهدف الرفع من مهنية الفاعلين بالقطاع وتنمية قدرتهم التنافسية.

أما بخصوص العمليات المستقبلية، سيتم إيلاء اهتمام خاص بمواصلة إعادة تأهيل قطاع النقل الطرقي للمسافرين وبمواصلة العمل على إعداد العقد البرنامج المتعلق بالنقل الطرقي للبضائع.

السلامة الطرقية

تعتبر السلامة الطرقية أولوية حكومية بحيث ستستمر الحكومة في بذل جهودها لمكافحة حوادث السير نظرا لتكلفتها الإجتماعية والإقتصادية الباهظة والتي تتمثل في 11 قتيلا و 34 جريحا يومياً وما يقارب 13 مليار درهم سنوياً.

هذا، وبفضل المجهودات المبذولة من طرف المتدخلين في إطار تطبيق المخططات الإستراتيجية المندمجة المستعجلة (PSIU 2011-2013)، سجلت مؤشرات السلامة الطرقية تحسنا ملحوظا خلال سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 على الشكل التالي:

- انخفاض بنسبة 7,53% في عدد الحوادث المميتة (3.265 حادثة مميتة)؛

- انخفاض بنسبة 8,04% في عدد القتلى (3.832 قتيل) ؛

- انخفاض بنسبة 4,98% في عدد الجرحى في حالة خطيرة (11.641 جريح)؛

و في نفس السياق، عرفت الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014 انخفاضا ملحوظا في خطورة حوادث السير مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية حيث سجل:

- انخفاض حوادث السير المميتة بنسبة 5,82% (1.941 حادثة مميتة) ؛
- انخفاض عدد القتلى بنسبة 7,97% (2.218 قتيل) ؛
- انخفاض عدد الجرحى في حالة خطيرة بنسبة 14,36% (6.192 جريح) ؛

وستستمر المجهودات من أجل تعزيز السلامة الطرقية وذلك عبر :

- مواصلة مواكبة القيادة العليا للدرك الملكي في اقتناء معدات الرادارات المحمولة لتعميم مراقبة السرعة خارج المجال الحضري ؛
- تكثيف عمل الفرق المتحركة للنقل الطرقي التابعة للأمن الوطني لتعزيز مراقبة احترام قواعد حركة المرور داخل المجال الحضري (علامة قف، أضواء المرور، أسبقية الراجلين ....)؛
- تطوير العلاجات الأولية المقدمة لضحايا حوادث السير وتأهيل المستعجلات؛
- تمديد شبكة الرادارات الثابتة للمراقبة الآلية للسرعة؛
- تعزيز فرق مراقبة حركة السير التابعة لوزارة التجهيز و النقل واللوجستيك.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل برنامج لتحسين السلامة الطرقية على معظم المحاور الاستراتيجية في البلاد حيث ترتفع نسبة الحوادث. وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 3 ملايير درهم لتحسين البنية التحتية في المحاور الطرقية الخطيرة التي تعرف ارتفاع حوادث السير.

النقل البحري

يشكل النقل البحري رهانا للمغرب نظرا لموقعه الجغرافي على مفترق الطرق الرئيسية في التجارة العالمية. هذا الرهان يصبح أكثر أهمية إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار حجم التجارة الخارجية التي يتم نقلها عن طريق البحر، والتي تناهز 98% .

في هذا الصدد، و للاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع العديد من البلدان والمناطق الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، يسعى المغرب إلى تبوء مرتبة الريادة في التبادلات مع مختلف شركائه، من خلال تسويق المغرب كمحطة جهوية صناعية وتجارية ولوجستيكية.

علاوة على ذلك، يعتمد موقع المغرب في السوق الدولية إلى حد كبير على حالة قطاع النقل البحري وقدرة الأسطول الوطني على خدمة جميع أسواق العالم في الوقت المحدد، و على جودة الموانئ المغربية ووسائل التوصيل.

كما شرعت الحكومة في وضع استراتيجية جديدة لقطاع النقل البحري وتطوير الأسطول الوطني بالتشاور مع مختلف الجهات المعنية في هذا القطاع وذلك بهدف استعادة القدرة التنافسية واستدامة الأسطول الوطني. وترتكز هذه الاستراتيجية على:

- تعزيز دور المغرب كبلد بحري و مينائي قوي في غرب البحر الأبيض المتوسط؛
- إحداث صناعة بحرية وأسطول مغربي قوي و تنافسي ومستدام قادر على لعب دوره الاقتصادي والاستراتيجي ؛
- خلق ظروف مواتية للنقل البحري، تحت العلم المغربي، ليكون أكثر استقطابا لشركات الشحن الدولية.

النقل الجوي

يشكل النقل الجوي وسيلة هامة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلدنا واندماجه على المستوى الجهوي والدولي. ويتميز هذا القطاع بتطور ملحوظ على المستوى الإقتصادي والتكنولوجي، مما يحتم على المغرب مواكبته لجعل قطاع الطيران المدني الوطني قطاعا فعالا قادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والمنافسة. وفي هذا الاطار، بذلت مجهودات حثيثة على مستوى مضاعفة الربط بالمطارات الأجنبية والنقل الداخلي وتطوير الشحن الجوي.

وبخصوص ربط المغرب مع المطارات الأجنبية بخطوط جوية جديدة، أعلنت شركة الطيران الوطنية "الخطوط الملكية المغربية" (RAM) في سنة 2014، عن انطلاق برنامجها الذي يهدف إلى تعزيز شبكتها في أفريقيا من خلال خدمة 31 وجهة في القارة، إضافة إلى زيادة عدد الرحلات من الدار البيضاء نحو لندن من 10 إلى 14 رحلة أسبوعيا.

أما فيما يتعلق بالنقل الداخلي، واقتناعا منها بأن تطوير النقل الجوي في مختلف مناطق المغرب ضروري لمواكبة الجهوية المتقدمة، تدعم الحكومة فتح الخطوط الجوية الداخلية للمساعدة في تطوير الإقتصاد المحلي.

و في هذا الصدد ، تم خلال سنة 2014 افتتاح خط جوي جديد زاكورة-الدار البيضاء و رحلات إضافية بين العاصمة الاقتصادية للمملكة وورزازات مما سيمكن من مواكبة دينامية التنمية في المنطقة.

وبخصوص سنة 2015، وبالإضافة لدعم الخطوط الداخلية، سيتم وضع استراتيجية جديدة لتطوير الشحن الجوي. كما تخطط الحكومة أيضا لإطلاق دراسة جدوى لتطوير قطب دولي لنشاط الشحن الجوي مع إنجاز محطات خاصة وتطوير التكوين المهني في مهن النقل الجوي.

وحرصا منها على ضمان أعلى مستوى من التقارب التنظيمي مع الهيئات الدولية للطيران المدني، أعدت الحكومة مشروع قانون جديد للطيران المدني يوجد في طور المصادقة في البرلمان.

- **النقل العمومي الحضري**

تعتبر إشكالية النقل العمومي الحضري و خاصة بالمدن الكبرى إشكالية محورية تستأثر باهتمام السلطات العمومية بهدف تحسين ظروف تنقل المواطنين وجاذبية وتنافسية المدن.

وقد مكن اهتمام السلطات العمومية بإشكالية هذا القطاع من تحقيق إنجازات أولية من خلال مواكبة ومساهمة الدولة في إنجاز خطي ترامواي بكل من الرباط والدارالبيضاء.

وتطمح السلطات العمومية حاليا إلى إيجاد حل شامل لإشكالية النقل العمومي الحضري عن طريق إعتماد مقاربة شمولية وإرادية وذات بعد وطني تمكن من تجاوز الاختلالات المسجلة.

وامتدادا للتعديل الذي أدخل في قانون المالية لسنة 2014 و المتعلق بالحساب الخصوصي للخزينة -صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن-، تطمح الحكومة تبني أنظمة مستدامة للحكامة وللتمويل لإعطاء وضوح أكثر للشركاء و الفاعلين و المواكبة الفعالة للجماعات في ممارسة اختصاصاتها في هذا الشأن.

و قد تميزت سنة 2014 بالتوقيع على اتفاقية مع مدينة الدار البيضاء من أجل إنجاز ما يقارب 80 كلم من الترامواي بتكلفة تقدر ب 16 مليار درهم.

2.1.1.3 مواصلة تفعيل و دعم التقائية الاستراتيجيات القطاعية

تماشيا مع التعليمات السامية لجلالة الملك الذي جدد دعوته للحكومة من أجل توفير شروط التكامل بين مختلف الإستراتيجيات القطاعية، واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم، تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الإعتمادات المرصودة لها، وضعت الحكومة مسألة التقائية السياسات العمومية وتقييمها كأحد الإجراءات الضرورية لتكريس قواعد الحكامة الجيدة ومبادئها في تدبير الشأن العام.

وقد تم اعتماد مقاربة تشاركية لتفعيل هذا المشروع وذلك بالنظر إلى تعقيداته وطابعه الأفقي. تم في هذا الاطار، إطلاق عملية للتشاور والحوار من خلال تنظيم المناظرة الوطنية حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية سنة 2013.

وقد مكن هذا النهج من تدارس الاستراتيجيات والبرامج القطاعية قيد التنفيذ، ومن استنباط تقاطعها ومجالات التقائيتها، ولا سيما العوائق والإختلالات التي تعرقل أو تحد من التقائيتها وتكاملها. كما أدى إلى بلورة رؤية استراتيجية لتحسين التقائية العمل العمومي و تكامله وفعاليته. وتتمحور هذه الرؤية حول مستويين للتدخل:

- مستوى شامل يخص وضع أسس الحكامة الجيدة للسياسات العمومية؛
- مستوى ذو بعد موضوعاتي يتعلق بالإجراءات والتدابير الخاصة التي يمكن أن تحسن تناسق التدخلات وتطوير التلاحم في المجالات ذات الأولوية والأفقية والتي تتطلب تدخلا مشتركا بين مختلف القطاعات أو الفاعلين.

1.2.1.1.3 مخطط التسريع الصناعي 2014-2020

1.1.2.1.1.3 تعزيز مكتسبات إستراتيجية الإقلاع الصناعي

يأتي مخطط التسريع الصناعي لتعزيز أسس الصرح الصناعي و مكتسبات القطاع الذي انخرط في دينامية للتنمية المستدامة التي تم تعزيزها منذ انطلاق برنامج الإقلاع الصناعي و إبرام الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009.

و من خلال الجهود المشتركة للقطاع الخاص والحكومة حقق هذا البرنامج الطموح نجاحا حقيقيا حيث تم خلق حوالي 110.000 منصب شغل في المهن العالمية للمغرب بين سنتي 2008 و 2012، كما ارتفعت صادرات هذه المهن بنسبة 30% خلال نفس الفترة، و عرفت البنيات التحتية المرتبطة بالقطاع تطورا ملحوظا، كما تم استقطاب رواد الصناعات العالمية للاستثمار بالمغرب حيث ارتفعت وثيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ 23% كمتوسط سنوي منذ سنة 2009.

وهكذا فإن المنجزات المحققة قد مكنت المغرب من احتلال مركز هام كوجهة صناعية و تنافسية ذات مصداقية، وكذا انبثاق قطاعات صناعية جديدة خصوصا ترحيل الخدمات وصناعة الطيران و السيارات.

ترحيل الخدمات

لقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من رفع رقم المعاملات لهذا القطاع لتصل إلى 7,21 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,15 مليار درهم سنة 2008 والرفع من فرص الشغل المحدثة التي وصلت إلى 57.000 منصب سنة 2012 مقابل 27.400 منصب في سنة 2008. و مكنت هذه الإنجازات من منح المغرب، في 27 يونيو 2012، جائزة "وجهة ترحيل الخدمات" لسنة 2012، التي تنظمها الجمعية الأوروبية للاستعانة بمصادر خارجية (outsourcing).

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم الانتهاء من إنجاز و بداية استغلال خمسة من بين ست محطات صناعية مندمجة (P2I) مخصصة لترحيل الخدمات في كل من الدار البيضاء و الرباط وفاس وتطوان ووجدة واستقرت بها أكثر من 100 شركة تتضمن شركات عالمية من بينها (CAPGEMINI, CGI, DELL, BNP PARIBAS, IBM, AXA, ATOS ,ACCENTURE, WEBHELP...).

صناعة السيارات

لقد مكنت الجهود المبذولة لتطوير سلسلة القيمة لقطاع صناعة السيارات بالمغرب من تحقيق رقم معاملات عند التصدير تجاوز 26,6 مليار درهم حتى متم غشت 2014 عوض 19,47 مليار درهم متم غشت 2013 (+34,4%). و تم تحقيق هذا الأداء أساسا بفضل تسريع وتيرة الإنتاج بمعمل رونو طنجة المتوسط.

وتم إلى حد الآن، تشغيل محطتين صناعيتين مندمجتين ويتعلق الأمر ب:

- **المنطقة الصناعية للسيارات بطنجة** : المنجزة على مساحة 260 هكتار، منها 178هكتار بالمنطقة الحرة، وستمكن هذه المحطة من جلب استثمارات تبلغ 8 مليارات درهم وإحداث 30.000 منصب شغل . ولقد تم الانتهاء من الشطر الأول البالغ 55 هكتار في سنة 2013؛

- **المنطقة الصناعية للسيارات بالقنيطرة** : من المتوقع أن تدر هذه المحطة استثمارا يقدر ب 12 مليار درهم و 30.000 منصب شغل وستنجز هذه المحطة على مساحة 345 هكتار، بما في ذلك 190 هكتار بالمنطقة الحرة . وقد تم تسليم الشطر الأول (25,3 هكتار) في مارس 2012 ، ومن المقرر بدء إنجاز الشطر الثاني في يناير من سنة 2015.

- **صناعة الطيران و الفضاء**

بلغ رقم المعاملات للتصدير لهذا القطاع حتى نهاية شهر غشت 2014، 5 ملايير درهم، مسجلا بذلك نموا قدره 4,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013. و يرجع ذلك أساسا إلى بدء صادرات المصنع المؤقت للشركة العالمية "بومبارديي" في ماي سنة 2013.

و من المتوقع أن يبلغ عدد المناصب المحدثة بهذا المصنع 200 منصب شغل في نهاية 2014، كما تمت برمجة إعطاء الانطلاقة الرسمية لمصنع " بومبارديي" في أواخر شهر نونبر 2014.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء محطة صناعية مندمجة لصناعة الطيران والفضاء بالنواصر على مساحة تقدر ب 126 هكتار على شطرين، الشطر الأول على مساحة إجمالية تقدر ب 64 هكتار تم تسليمها سنة 2014، أما الشطر الثاني فتقدر مساحته ب 62 هكتار سيتم الشروع في إعداده بعد تسويق 50% من الشطر الأول.

2.1.2.1.1.3 المخطط الجديد للتسريع الصناعي 2014-2020

يكتسي تعزيز المكاسب وتقوية الدور الذي يلعبه المغرب على الخارطة الدولية كوسيط استراتيجي بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا، أهمية بالغة بالنسبة للحكومة قصد استغلال أمثل للطاقات و القدرات الصناعية للبلاد.

وهكذا، فإن مخطط التسريع الصناعي يطمح إلى ترسيخ وتيرة مضطردة لنمو القطاع الصناعي و ذلك لتعزيز مكانة المغرب بين الدول الصاعدة.

و يتعلق الأمر بخارطة طريق واضحة و مدققة تروم، في أفق سنة 2020، تحقيق الأهداف العامة التالية:

- إحداث نصف مليون منصب شغل مناصفة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنسيج الصناعي الوطني المتجدد؛

- الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط وذلك بانتقاله من 14% إلى 23% في أفق 2020؛

- تحسين توازن الميزان التجاري.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتكون هذه الاستراتيجية الجديدة من 10 تدابير رئيسية موزعة على ثلاث محاور، وهي: تطوير النظم الإيكولوجية الصناعية ووضع وسائل الدعم وتعزيز الإشعاع على المستوى الدولي.

و لمراقبة و تتبع تنفيذ مخطط التسريع الصناعي، تتكلف لجنة وزارية مشتركة بالسهر على إنجاز المشاريع التي تم اطلاقها وبالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين مختلف الشركاء المعنيين.

و من أجل تحقيق حكامة جيدة لهذه الاستراتيجية، سيتم كذلك العمل على تقارب المؤسسات الترويجية مما سيمكن من انبثاق مشاريع رائدة تحت إشراف "فريق مغربي" ستعهد إليه مهمة إنعاش الاستثمارات الصناعية.

- **تطوير النظم الإيكولوجية الصناعية**

  - إحداث وتنشيط النظم الإيكولوجية الصناعية

تهدف المجموعة الأولى من الإجراءات التقليص من التشتت القطاعي و تأسيس صناعة أكثر اندماجية و تكاملا مستندة على مبادئ النظم الايكولوجية الصناعية ستمكن من خلق دينامية وعلاقة جديدة بين مجموعات الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

و ستمكن هذه الإجراءات من خلق تعاون من نوع جديد بين الشركات الرائدة التي ستطور شراكات ذات منفعة متبادلة مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تلعب هذه الشركات الرائدة دور القاطرات وستعمل على إعطاء آفاق ورؤية للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي ستوفر بدورها الإبداع والابتكار والدينامية.

أما فيما يخص سلسلة الصناعات التحويلية للفوسفاط، فقد تم خلال حفل إعطاء انطلاق مخطط التسريع الاقتصادي التوقيع على اتفاقية شراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط لإنشاء وتطوير "النظم الإيكولوجية الصناعية" لهذا القطاع.

وفي نفس منطق النظم الايكولوجية الصناعية، وضمانا لتنمية شاملة ومندمجة لجميع السلاسل الصناعية، تم التوقيع أيضا على مجموعة من الاتفاقيات مع الجامعات والجمعيات المهنية (الصناعة الغذائية – الصناعة المعدنية و الميكانيكية – صناعة السيارات...)

  - الموازنة الصناعية "التعويض الصناعي"

يروم منطق النظم الايكولوجية الصناعية، كذلك، تثمين النتائج والآثار الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عن طريق الموازنة الصناعية (التعويض)، مما سيمكن من مضاعفة

الاستثمار و الرفع من القيمة في السلاسل الصناعية وتحسين ميزان الأداءات من خلال تشجيع شراء المنتجات أو الخدمات من النسيج المحلي.

و أخذا بعين الاعتبار التأخر الذي يعرفه المغرب في هذا المجال، تم خلال حفل إعطاء انطلاق مخطط التسريع الصناعي التوقيع على اتفاقية بين الوزارة المكلفة بالصناعة والوزارات والمؤسسات المعنية بهدف وضع استراتيجية وطنية للتعويض الصناعي.

- مواكبة و إدماج القطاع الغير المنظم في القطاع المنظم

تم إيلاء اهتمام خاص في إطار النظم الإيكولوجية، لمواكبة القطاع الغير المنظم من أجل إدماجه في القطاع المنظم من خلال مجموعة من الإجراءات، كإرساء ووضع نظام كامل للإدماج طبقا للاتفاقية المتعلقة بإدماج القطاع الغير المنظم و مواكبة المقاولات الصغيرة جدا. وتتضمن هذه الاتفاقية إحداث نظام أساسي للمقاول الذاتي ونظام ضريبي مناسب و تغطية اجتماعية و مواكبة مستهدفة و تمويل خاص موجه لهذه الفئة.

- تأهيل الموارد

من أجل مواجهة التحدي الأساسي المتعلق بملائمة الكفاءات لحاجيات المقاولات وضمان تنمية مندمجة ومستدامة للنظم الايكولوجية الصناعية، تم التوقيع خلال حفل إعطاء انطلاق مخطط التسريع الصناعي، على اتفاقية تهم تقوية المهارات في الصناعة و ملائمة أفضل للتكوين مع حاجيات المستثمرين.

و يتطلع المخطط أيضا إلى توسيع معهد صناعات الطيران للإستجابة لارتفاع الطلب على الموارد البشرية الذي أعرب عنه الفاعلون في هذا المجال. وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقية لتنفيذ مشروع هذا التوسيع بين الأطراف المعنية. وفي نفس الإطار، سيلعب المعهد العالي لمهن اللوجستيك والطيران المحدث سنة 2013، دورا هاما في تطوير الكفاءات في إطار هذا المخطط.

ومن حيث التكوين، سيتم اعتماد برنامج "كفاءات المكتب الشريف للفوسفاط" و هو نموذج تم إعداده من طرف هذا المكتب و مكن من تحقيق نتائج جيدة في مجال التكوين. يتمثل هذا البرنامج في توظيف المرشحين لمناصب الشغل وتكوينهم قبل إدماجهم الفعلي في العمل.

إضافة إلى ذلك، تم بتاريخ 03 أبريل 2013، التوقيع على اتفاقية تخص خلق "المدرسة المركزية للدار البيضاء" بشراكة مع المدرسة المركزية لباريس. و من المتوقع ان تفتتح هذه المدرسة خلال الدخول الجامعي 2015-2016.

تفعيل وسائل الدعم

تهدف المجموعة الثانية من التدابير إلى دعم دور الشركات الخاصة باعتبارها محركا للنمو و كذا إلى مواكبة جهودها في إعادة هيكلتها وتنافسيتها و ضمان إطار مناسب للاستثمار و اكتساب حصص مهمة في الاسواق الخارجية.

- إحداث صندوق التنمية الصناعية والإستثمارات

فيما يتعلق بجانب التمويل، سيتم احداث صندوق التنمية الصناعية والإستثمارات، رصد له مبلغ 20 مليار درهم من أجل تحديث و تنمية قدرة النسيج الصناعي الوطني على استبدال المنتوج المستورد.

يعتبر الصندوق أداة فعالة لإعطاء دينامية تحديث مهمة في مجال الصناعة الوطنية التي تتوفر، من الآن فصاعدا، على الإمكانيات اللازمة لتحقيق طموحاتها في التطور.

- إنعاش قطاع الصناعات الكيميائية والدوائية والمستحضرات الصيدلانية

موازاة مع مساهمة صندوق التنمية الصناعية و الإستثمارات، تم تخصيص غلاف مالي قدره 800 مليون درهم من قبل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدعم المالي للمشاريع المتعلقة بقطاع الصناعات الكيميائية و الدوائية والمستحضرات الصيدلانية.

- الالتزام المتجدد للقطاع البنكي

سيتم تفعيل عرض تمويل مندمج وتنافسي من خلال توقيع اتفاقية شراكة مع القطاع البنكي الذي جدد دعمه للاستراتيجية الجديدة. ويلتزم القطاع البنكي بمصاحبة الشركات الصناعية وتقديم الاستشارات والمواكبة اللازمة لحاملي المشاريع.

- عرض عقاري صناعي تنافسي

يأتي مخطط التسريع الصناعي برافعة جديدة تتمثل في تعبئة العقار الصناعي لمواجهة ضعف استغلال المحطات الصناعية الحالية بالتوازي مع ارتفاع الطلب. وستعمل الاستراتيجية على معالجة هذا الاختلال إذ ستتم تعبئة 1.000 هكتار لإنشاء مراكز الأنشطة جاهزة للاستغلال.

ويأتي هذا العرض الجديد للمجمعات الصناعية الموجهة للإيجار كإضافة للمحطات الصناعية المندمجة و كذا المناطق الصناعية التي سيتم تقييمها. وسيتوفر كل مجمع جديد على شباك وحيد للرخص الإدارية، كما هو الشأن بالنسبة للمنطقة الحرة لطنجة، كما سيوفر مجموعة من فرص العمل المحلية، وخدمات ذات جودة عالية و نظام للتكوين.

و في إطار مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، تعتزم الحكومة وضع استراتيجية لتنمية المحطات الصناعية المندمجة الموجهة للإيجار على صعيد المملكة و ذلك لتلبية حاجيات الشركات الصناعية، و بالخصوص، الوحدات الصناعية الصغرى و المتوسطة بالإضافة إلى وضع رهن إشارتها إطارا مناسبا من أجل تنميتها.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير أنه تم خلال سنة 2014 التوقيع على اتفاقية لإحداث مشروع مجمع صناعي موجه للإيجار لمؤسسة مسجد الحسن الثاني – الجماعة القروية لسيدي حجاج واد حصار-، لعمالة مديونة، و ذلك على مساحة 143 هكتار.

ستتميز سنة 2015 بإنجاز المجمعات الصناعية بسطات وبرشيد وعين الشكاك وللسوق القديم بتطوان، وإنشاء المناطق الصناعية ببوجدور والعيون و السمارة وتزنيت وتازة و إعادة تأهيل المناطق الصناعية بسلا تابريكت والتصنيع بتمارة والتقدم بالرباط وبير الرامي بالقنيطرة ومولاي رشيد في الدار البيضاء.

- **تقوية الإشعاع الدولي**

تهدف المجموعة الثالثة من التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية إلى تحسين تموقع المغرب على المستوى الدولي حيث من المنتظر تحسين تنافسية العرض التصديري للمملكة من خلال تركيز مجهودات المواكبة على القطاعات ذات الإمكانيات المهمة في مجال التصدير. ومن المرتقب، أيضا، تتبع إتفاقيات التبادل الحر التي توجد قيد التفاوض، و مراقبة احترام مقتضيات إتفاقيات التبادل الحر الجارية.

موازاة مع ذلك، يرمي مخطط التسريع الصناعي مواصلة تحسين موقع بلدنا كقطب للإنتاج و المبادلات وتعزيز وجهة المغرب.

وفي سياق تعزيز تموقع المغرب دوليا، تهدف الاستراتيجية الجديدة تعزيز التوجه الإفريقي للمملكة و السير على نفس خطى الشركات المغربية التي مهدت الطريق للاستفادة من الفرص العديدة المتوفرة حاليا على مستوى القارة.

2.2.1.1.3 الاستراتيجية الطاقية

تهدف الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم تبني مضامينها خلال المناظرة الأولى للطاقة المنعقدة بتاريخ 06 مارس 2009، أساسا، إلى تأمين تزويد البلد بمختلف أنواع الطاقة وتعميم الولوج إليها بأثمنة مناسبة، وترشيد استعمالها مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة.

هذا و من المتوقع في أفق سنة 2020 أن تبلغ القدرة الكهربائية الإضافية المنتجة من كافة المصادر الطاقية 9.246 ميغاواط ، باستثمار إجمالي في مختلف المشاريع الكهربائية والنفطية يناهز200 مليار درهم. كما يتوقع أن تمثل الطاقات المتجددة 42% من القوة الكهربائية المنجزة بالمغرب.

و منذ إعطاء انطلاقة الاستراتيجية الطاقية الوطنية همت المنجزات الرئيسية ما يلي :

- تقوية العرض الكهربائي من خلال إنشاء 1.400 ميغاواط كقدرة طاقية إضافية باستثمار إجمالي يصل إلى 14 مليار درهم؛
- تنمية الطاقات الخضراء من خلال تفعيل البرامج التالية :
  - البرنامج المغربي للطاقة الشمسية: الذي تتكلف بإنجازه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والذي سيمكن من إنتاج سنوي يبلغ 4.500 جيغاواط في الساعة في أفق سنة 2020، بمبلغ مالي يقدر ب 9 مليار دولار. وقد عرفت سنة 2014 مواصلة

الأشغال و التجهيزات الخاصة بالشطر الأول للمركب الشمسي بورزازات "نور1"، و كذا إعلان المرحلة الأولى من طلب عروض الأشطر المتبقية من هذا المركب قصد بلوغ القدرة المبرمجة والتي تقدر ب 500 ميغاواط؛

- البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية: الذي يهدف إلى بلوغ قدرة كهربائية تصل إلى 2000 ميغاواط في أفق سنة 2020 بتكلفة مالية تقدر ب 3,5 مليار دولار. وقد شهدت سنة 2014 الانتهاء من إعداد دفتر التحملات المتعلق بطلب العروض الخاص بتطوير وتصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة المركب الريحي المندمج بقدرة 850 ميغاواط. و تجدر الإشارة الى أن أجرأة القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، مكنت من إنشاء ثلاث مركبات ريحية بقدرة إجمالية تعادل 200 ميغاواط في كل من فم الواد والحومة وأخفنير و ذلك من طرف شركات خاصة.

- تشجيع النجاعة الطاقية: عرفت سنة 2014 إنجاز مشروع نموذجي للإنارة العامة بالطاقة الشمسية بفاس وكذا مشاريع توضيح تقنيات النجاعة الطاقية في مجال البناء، كما تم توقيع اتفاقية الشراكة الخاصة بالتأهيل الطاقي للمساجد بتاريخ 8 أبريل 2014 ؛

- تقنين قطاع الكهرباء: يستجيب مخطط التقنين المعتمد بعد الدراسة المنجزة في هذا الإطار، لاحتياجات تطور القطاع من جهة، وللإرادة الرامية للشروع في تحرير سوق الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة الموجهة للزبناء المستهلكين للتوتر العالي جدا والتوتر العالي من جهة أخرى. كما يعتزم هذا المخطط الفصل بين أنشطة الفاعل التاريخي للقطاع "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" على المستويين التنظيمي والمحاسبي و إحداث مدبر لشبكة نقل الكهرباء.

وستتميز سنة 2015 أساسا بمواصلة العمليات والبرامج التالية:

- تقوية عرض الكهرباء: من خلال مواصلة أشغال بناء و تشغيل ما يناهز 470 ميغاواط من الطاقة الريحية و 160 ميغاواط من الطاقة الشمسية و 88,5 ميغاواط من الطاقة المولدة بالديزل و ذلك بغلاف استثماري يصل إلى 14,3 مليار درهم؛

- البرنامج المغربي المندمج للطاقة الشمسية: في إطار إنجاز مشروع "نور" بورزازات بقدرة 500 ميغاواط، ستشهد سنة 2015 تشغيل الشطر الأول من مركب الطاقة الشمسية "نور1" بقدرة 160 ميغاواط، و إطلاق طلبات العروض الخاصة بإنجاز الأشطر المتبقية "نور2" و "نور3" وكذا مباشرة عمليات التأهيل القبلي لإنجاز المحطة الفوطوفولطائية لهذا المركب؛

- البرنامج المغربي للطاقة الريحية: ستعرف سنة 2015 تشغيل المحطة الريحية لتازة (150 ميغاواط) وكذا اختيار الشركاء المكلفين بتنفيذ المشروع الريحي المندمج بقدرة 850 ميغاواط؛

- المشاريع الريحية للقطاع الخاص: ستشهد سنة 2015 تشييد المحطة الريحية لجبل الخلادي بقدرة 120 ميغاواط وكذا تشغيل المحطات الصغرى الكهرومائية بقدرة إجمالية تصل إلى 40 ميغاواط؛

- المخطط الوطني للنجاعة الطاقية: ستتميز سنة 2015 خصوصا بتبني الحالات العامة للنجاعة الطاقية التي تم إطلاق الدراسة المتعلقة بها خلال سنة 2013 و بتفعيل برنامج التأهيل الطاقي للمساجد و بتعميم التدقيق الطاقي و بإدماج النجاعة الطاقية على مستوى القطاع الصناعي وكذا قطاع النقل و تفعيل إجراءات خاصة بزبائن التوتر العالي جدا والتوتر العالي.

3.2.1.1.3 مخطط المغرب الأخضر

تميزت السياسة الفلاحية بالمغرب، و تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بانطلاق استراتيجية مخطط المغرب الأخضر ابتداء من سنة 2008 و التي رسخت المكانة المهمة و الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

و ترتكز هذه الاستراتيجية على الأسس التالية:

- جعل الفلاحة القاطرة الأساسية للنمو خلال 10 إلى 15 سنة القادمة من شأنها التأثير بقوة على معدل نمو الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر المتمركز في المجال القروي؛

- تبني منهجية تنموية شمولية للقطاع الفلاحي المغربي بدون أي استثناء، عن طريق اعتماد مقاربتين هما الدعامة الأولى و الدعامة الثانية ؛

- تشجيع الاستثمار الخاص بواسطة نظام دعم عمومي ملائم و موجه؛

- إعتماد التجميع كنموذج للتنظيم في إطار شراكة بين المنتج و المصنع و المسوق.

و قد مكن خلق مناخ مناسب للاستثمار الخاص و تضافر جهود كل من الدولة و المهنيين و الشركاء لصالح القطاع الفلاحي من تسجيل عدة منجزات من أهمها :

- **تطور ملحوظ للناتج الداخلي الخام الفلاحي**

لقد عرف معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام الفلاحي منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر تطورا ملحوظا وصل إلى 8,8% سنويا مقابل 3,5% سنويا للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي خلال الفترة 2008-2013. وهكذا بلغ الناتج الداخلي الخام الفلاحي 124 مليار درهم سنة 2013 مقابل 83 مليار درهم سنة 2008.

تحسن ملموس للتغذية

أدى ارتفاع الإنتاج الفلاحي الوطني إلى تحسين كمية الغذاء المتوفرة لكل مواطن ب 80 كيلوغرام، مما ترتب عنه تزايد في الطاقة الغذائية المتوفرة ب 15% منذ سنة 2008 .

وقد مكنت الجهود المشتركة لقطاعي الفلاحة و الصيد البحري، من تحقيق هدف الألفية بشأن القضاء على الفقر المدقع بل تم تجاوزه قبل الموعد المحدد حيث أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع انخفض من 4,6% سنة 1990 إلى أقل من 0,5% ابتداء من سنة 2011.

من جهة اخرى، ورغم الظرفية الدولية التي اتسمت بارتفاع مهم للأسعار، فقد عرفت أسعار استهلاك المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا في السوق الوطنية، و ذلك بفضل تحسن كبير في وفرة الأغذية.

نمو مهم للاستثمارات

إن هذا التطور الإيجابي لم يكن ليتحقق لولا الإنتعاش الهام للاستثمارات العمومية و الخاصة التي انتقلت من 7,2 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي 15 مليار درهم سنة 2014. ونتيجة لذلك، مكنت الدينامية المحدثة بفضل الاستثمار العمومي ليس فقط من الزيادة في الاستثمارات الخاصة بل كذلك من تنويع واسع لمصادر التمويل. وفي هذا الإطار، قدم المانحون الدوليون منذ سنة 2008، مساهمات مهمة لمشاريع المغرب الأخضر بلغت غلافا إجماليا يناهز 15 مليار درهم خصصت منها 3 مليار درهم لسنة 2013.

ويرجع نمو الاستثمار الخاص أساسا إلى تدخل صندوق التنمية الفلاحية الذي مكن خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014، من تعبئة مبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم برسم إعانات الدولة لإنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي. وقد ارتفع حجم هذه الإعانات بنسبة 80 % حيث انتقلت من 1,5 مليار درهم سنة 2008 إلى 2,7 مليار درهم سنة 2014.

وتقدر الاستثمارات المباشرة الناتجة عن إعانات الدولة لإنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2008-2013 بأكثر من 34 مليار درهم.

و تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي استفاد خلال سنة 2014 من هبة لدولة قطر تبلغ 136 مليون دولار.

تدبير صارم و معقلن للموارد المائية

بفضل استراتيجية تدبير الموارد المائية و التي تتمحور حول برنامج توسيع الري و البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، بلغت المساحات المسقية 1,64 مليون هكتار سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 173 ألف هكتار خلال ست سنوات، فيما تضاعفت المساحة المجهزة بأنظمة الري الموضعي (بالتنقيط) أربع مرات منذ سنة 2002 لتصل سنة 2014 إلى حوالي

410 ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة 74,5% من الهدف المسطر في إطار مخطط المغرب الأخضر.

و تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 51% من القيمة المضافة الإضافية الناتجة عن السلاسل النباتية منذ سنة 2008 حققت بفضل المساحات المسقية مما ساهم بشكل كبير في مناعة الناتج الداخلي الخام الفلاحي رغم ندرة التساقطات، حيث أن تأثيرهذه الاخيرة لم يتجاوز 8 % خلال الموسم 2012/2011 مقابل 15 إلى 27% خلال المواسم التي عرفت تساقطات ضعيفة في الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2007.

وهكذا، عرف تثمين مياه الري ارتفاعا بنسبة 35% منذ سنة 2008 ليصل إلى متوسط 10 دراهم للمتر المكعب سنة 2013، ويلاحظ هذا التطور بشكل كبير في زراعة الخضروات حيث وصل تثمين مياه الري لهذه الأخيرة إلى 14 درهم للمتر مكعب.

أثر إيجابي لمشاريع الفلاحة التضامنية

تندرج مشاريع الفلاحة التضامنية ضمن المجهودات الهادفة إلى إعادة التوازن بين أنظمة الفلاحة المتطورة والفلاحة التقليدية للرفع من مداخيل الفلاحين الصغار وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي.

هذا و عند متم سنة 2014، بلغ مجموع مشاريع الدعامة الثانية 492 مشروعا باستثمار إجمالي مرتقب يصل إلى 13,3 مليار درهم تهم مساحة تقدر ب 748 ألف هكتار و720.000 مستفيد.

وتتمحور أهم الانجازات المسجلة إلى نهاية غشت 2014، بالنسبة لمجموع المشاريع التي أعطيت انطلاقتها في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، حول ما يلي:

- تشجير ما يقارب 158 ألف هكتار من بينها 151 ألف هكتار مخصصة لشجر الزيتون و الصبار و اللوز و التين مع هيمنة أشجار الزيتون بنسبة 64% ؛
- إنشاء و/أو تجهيز 120 وحدة تثمين على مستوى المناطق التابعة للمشاريع المبرمجة من بينها 67% عبارة عن وحدات عصر الزيتون و مراكز تجميع الحليب (38 وحدة لعصر الزيتون و 42 مركزا لتجميع الحليب)؛
- إنجاز أشغال التهيئة الهيدروفلاحية على مساحة تفوق 17 ألف هكتار و على طول 868 كلم من شبكات الري؛
- إنجاز أشغال تهيئة المجال الرعوي على مساحة تفوق 10 الاف هكتار لفائدة سلاسل اللحوم الحمراء للأغنام و الماعز.

ويخلص التقييم الأولي لهذه المشاريع، إضافة إلى المشاريع المنجزة في إطار برنامج تحدي الألفية، إلى تحسن واضح في دخل المستفيدين يقدر ب 5.000 درهم سنويا لكل مستفيد.

تحسن مستمر للإنتاج الفلاحي و الصادرات

عرف إنتاج أهم المنتجات الفلاحية تحسنا ملحوظا بما في ذلك إنتاج الفواكه الذي ارتفع من 1,3 مليون طن إلى 2,2 مليون طن سنة 2013 ، مسجلا بذلك نسبة ارتفاع تقدر ب 70% و خلق قيمة مضافة إضافية سنوية تقدر ب 2,2 مليار درهم.

كما عرفت صادرات المنتجات الغذائية ارتفاعا مهما حيث بلغت 32,5 مليار درهم سنة 2013، أي ما يناهز نسبة ارتفاع 123% منذ سنة 2001، الشيء الذي مكن بلادنا من تعزيز و تحسين مكانته ضمن الترتيب العالمي، إذ رغم المنافسة القوية خصوصا من طرف بلدان الحوض المتوسطي، يصنف المغرب من بين الخمس مراكز الأولى للمصدرين العالميين بفضل 7 منتوجات أساسية و هي: الطماطم و الفاصوليا الخضراء والكليمونتين وتوت الأرض المجمد و معلبات الزيتون والسردين و الأخطبوط.

تتمحور أهم التدخلات المبرمجة برسم سنة 2015 حول:

مشاريع الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية

يرتكز برنامج عمل 2015 على مواصلة إنجاز 328 مشروعا أعطيت انطلاقتها ما بين 2010 و 2014 وإعطاء انطلاقة 79 مشروعا جديدا من بينها 53 مشروعا تتعلق بالمنتجات النباتية و 26 مشروعا تهم المنتجات الحيوانية. ومن أهم سلاسل الإنتاج المعنية توجد أشجار الزيتون و الصبار و اللوز و إنتاج الحليب و لحوم الغنم و الماعز و تربية النحل.

دعم الاستثمار الخاص

فى هذا الاطار، ستواصل الدولة مجهوداتها لتحفيز الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي و ذلك تفعيلا لالتزامات الحكومة. وستهم الإعانات المالية التي ستمنح لهذه الغاية، في إطار صندوق التنمية الفلاحية، تجهيز الضيعات بعتاد الري الموضعي والعتاد الفلاحي؛ تثمين المنتوجات النباتية والحيوانية؛ التموقع في أسواق جديدة و إنعاش الصادرات ؛ استعمال البذور و الحبوب المختارة و التأمين ضد المخاطر المتعددة للحبوب و القطاني و الأشجار المثمرة .

تنمية السقي و تهيئة المجال الفلاحي

تتمحور أهم التدخلات في هذا المجال حول:

- مواصلة برنامج توسيع الري الذي يهدف إلى تثمين المياه المعبئة بواسطة السدود المنجزة أو الموجودة قيد الإنجاز لسقي مساحة تناهز 159 ألف هكتار. ويتضمن البرنامج مواصلة دراسات التنفيذ على مساحة 80 ألف هكتار و إنجاز الأشغال على مساحة 40 ألف هكتار منها 21 ألف هكتار تهم مناطق الري الكبير؛

- مواصلة أشغال تحديث شبكات الري في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي على مساحة تقدر ب 50.300 هكتار بالإضافة إلى انطلاق الأشغال على مساحة تبلغ 17.900 هكتار؛

- تنمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجال السقي على مستوى المدار السقوي أزمور البير الجديد و الشطر الثالث للسقي بالغرب و سهل شتوكة آيت باها الذي سيتم سقيه عن طريق تحلية مياه البحر و المدار السقوي لدار خروفة. و تجدر الإشارة إلى أن إعطاء انطلاقة المشاريع السالفة الذكر جاء على اثر نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بمشروع المدار السقوي للكردان الممتد على مساحة 10 الاف هكتار؛

- مواصلة البرنامج الجهوي لتهيئة المراعي و تنظيم الترحال على مستوى جهات كلميم السمارة و سوس ماسة درعة مع إراحة 12 ألف هكتار من المراعي و غرس الشجيرات العلفية على مساحة 2.000 هكتار و خلق و تهيئة نقط الماء لتروية القطيع.

تنمية البحث و التكوين الفلاحي

من المرتقب أن تتميز سنة 2015 بتعزيز برامج البحث الفلاحي والتعليم العالي و التعليم التقني و التكوين المهني الفلاحي و ذلك طبقا لتوصيات الاستراتيجية الوطنية الجديدة للبحث و التكوين الفلاحي.

إنجاز تدخلات أفقية

يشمل برنامج العمل لسنة 2015 التدخلات الأفقية التالية:

- **الاستشارة الفلاحية:** مواصلة تفعيل استراتيجية الاستشارة الفلاحية عبر تحديث البنيات المحلية للاستشارة الفلاحية والرفع من قدرات تدخل المستشارين الفلاحيين ودعم الفلاحين من أجل التحكم في التقنيات الفلاحية المبتكرة؛

- **الأقطاب الفلاحية و المنتجات المحلية :** من المرتقب انهاء بناء قطب جودة التغذية بالقطب الفلاحي لتادلة ازيلال والشروع في الاشغال المتعلقة ببناء القطب الفلاحي لسوس ماسة وكذا مواصلة الدراسات المتعلقة بالقطبين الفلاحيين للحوز والغرب. اما فيما يخص المنتجات المحلية، فيرتكز برنامج العمل على تشغيل الأرضيات اللوجيستيكية لهذه المنتجات بكل من مكناس والحسيمة وكذا دعم التعاونيات في مجال العلامات التجارية وإنعاش المنتوجات المحلية ؛

- **السلامة الصحية :** عبر تسريع إنجاز برنامج لتحديد و تتبع القطيع ومواصلة برامج التلقيح ضد الأمراض وتكثيف مراقبة جودة المواد الأولية والمنتجات الفلاحية بالإضافة إلى إنجاز البرنامج الاستراتيجي الجديد لمحاربة ذبابة الحوامض المعروفة بالسيراتيت.

4.2.1.1.3 إستراتيجية "هاليوتيس"

تهدف استراتيجية "هاليوتيس"، والتي تم اعتمادها سنة 2009 إلى الحفاظ على الموارد السمكية وتأهيل قطاع الصيد البحري وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

يتمحور تنفيذ هذه الاستراتيجية حول ثلاثة مجالات رئيسية :

- **الاستدامة:** يهدف هذا المحور إلى ضمان ديمومة الموارد واستدامة استغلالها لفائدة الأجيال القادمة؛
- **الفعالية**: من خلال تنظيم مهنة الصيد البحري وذلك قصد ضمان جودة عالية للمنتجات، ابتداء من التفريغ إلى التسويق؛
- **التنافسية**: لأجل تثمين أفضل للمنتجات للرفع من تنافسيتها على مستوى الأسواق العالمية الكبرى.

تميزت سنة 2014 بتسريع وثيرة التدابير المعتمدة و المتعلقة خاصة بما يلي :

- **تحديد وتنفيذ مخطط تهيئة الأسماك السطحية الصغيرة**، و يهدف هذا المخطط إلى ضمان الاستغلال المستدام لمخزون الأسماك السطحية الصغيرة من اجل بلوغ مردودية قصوى مستدامة للموارد المفرغة بنسبة 95% مقابل 5% سنة 2009، وقد بلغت، حتى متم شهر شتنبر 2014 ، نسبة تغطية مخطط تهيئة المصايد الوطنية 75% ؛
- **مواصلة برنامج إبحار II** المتعلق بتحديث وتأهيل الصيد الساحلي والتقليدي بكلفة إجمالية تبلغ 5 ملايير درهم، منها مليار درهم كمساهمة من الدولة. و قد تم، الى متم شهر شتنبر 2014 ، تسوية 337 ملف بمبلغ إجمالي قدره 85,4 مليون درهم ؛
- **تنفيذ مخطط العمل الهادف الى التخلي عن الشباك العائمة والمنجرفة** لضمان التوازن البيولوجي للموارد السمكية واستدامتها، وإلى غاية متم شهر شتنبر 2014، وفي إطار عملية التعويض عن استعمال تلك الشباك، تم تعويض جميع السفن المستهدفة من هذه العملية حيث شملت هذه العملية 1.857 سفينة بمبلغ اجمالي يصل إلى 256 مليون درهم؛
- **تطوير تربية الأحياء البحرية :** وفي هذا الاطار تم خلال سنة 2014 اعطاء انطلاقة 11 مشروعا بحريا يتعلق بتطوير سلاسل تربية الأسماك و تربية المحار في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، بغلاف استثماري يبلغ 1,3 مليار درهم وقيمة انتاجية سنوية تناهز 24.540 طن مما سيمكن من خلق 500 منصب شغل مباشر؛
- **تعويض زوارق الصيد البحري المتلفة :** من خلال عملية تعويض 223 زورقا و 67 قطعة من الشباك ومن عتاد الصيد و كذا 8 محركات خارجية تم تدميرها جراء التقلبات الجوية التي عرفتها سنة 2014 و رصد لهذه العملية مبلغ مالي إجمالي قدره 6,5 مليون درهم ؛

- **مواصلة المخطط الوطني لتهيئة الساحل** الذي يهدف إلى إنجاز نقط تفريغ مجهزة وقرى الصيادين. وقد تم في هذا الإطار، إنجاز 7 قرى للصيادين و29 نقطة تفريغ مجهزة كما يتم حاليا بناء 5 نقط تفريغ مجهزة أخرى، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 1,6 مليار درهم ؛

- **الحفاظ على جودة المنتجات البحرية** عبر مواصلة البرنامج الخاص بتوفير 5 ملايين حاوية معيارية بكلفة تبلغ 330 مليون درهم، كما يهدف هذا البرنامج إلى تحسين التنافسية و أداء قطاع الصيد البحري و كذا حماية المستهلك ؛

- **تثمين المنتوجات البحرية** عبر متابعة برنامج يهدف إلى إحداث ثلاثة أقطاب تنافسية بكل من أكادير (أليوبوليس)، الشمال (مشروع مختلط للفلاحة والصيد) والجنوب باستثمار إجمالي يبلغ 9,3 مليار درهم ؛

- **تقوية التعاون الدولي:** تمت في هذا الاطار، المصادقة بتاريخ 15 يوليو 2014، على اتفاقية جديدة للصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي يتم بموجبها السماح ل 126 سفينة صيد أوروبية بولوج المياه الاقليمية المغربية، خلال السنوات الأربع القادمة، في حدود المخصصات المتوفرة وبتعويض مالي سنوي بقيمة 40 مليون يورو.

كما ستتميز سنة 2015 بمتابعة المشروع الاستثماري الذي ثم إطلاقه خلال السنوات الماضية في إطار استراتيجية "هاليوتيس"، خاصة تحديث الإدارة، دعم الصيد الساحلي والتقليدي وكذا استدامة الثروات البحرية، من خلال :

- **مواصلة برنامج دعم الصيد الساحلي و التقليدي** من خلال انجاز استثمارات منتجة واجتماعية أساسية تروم تحديث أسطول الصيد قصد تحسين ظروف سلامته واستدامته الاقتصادية و البيئية ؛

- **الدعم القبلي والبعدي لعمليات الصيد** و ذلك من خلال بناء وتجهيز نقط تفريغ مجهزة و قرى الصيادين تتعلق بنقط التفريغ المجهزة بكل من أمسا، السعيدية وتيكرت و إموارن و كذا قرية الصيادين بدوزة ؛

- **إنعاش تماسك النسيج الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات الساحلية المعتمدة على الصيد الصغير**، من خلال مواصلة برنامج تفعيل استغلال قرى الصيادين بالمنطقة الجنوبية للمملكة، إنجاز مشاريع بناء قرى الصيادين بالكوديا بواد يكم (إقليم الصخيرات) وقرى الصيادين بالدالية (جهة طنجة تطوان)، فضلا عن ميناء الصيد الجديد بطنجة ؛

- **متابعة برنامج تجهيز وتطوير المصايد البحرية** وذلك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية التي تشكل واحدة من الاليات الخمس لاستراتيجية "هاليوتيس"، لتنمية قطاع الصيد البحري والرفع من تنافسيته ؛

- **مواصلة برنامج تنمية الصادرات** من خلال تفعيل فرص وضع العلامات فضلا عن تنظيم عمليات التواصل حول القضايا المتعلقة بتنمية قطب "هاليوتيس" والأنظمة الصحية وإرشاد بائعي السمك ؛

- **متابعة برنامج محاربة الصيد غير القانوني** عبر تعميم نظام مراقبة استغلال الموارد السمكية، بوضع نظام تحديد المواقع والرصد الدائم لسفن الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية وتجهيز السفن بنظام لمراقبة كميات الصيد المصرح بها ؛

- **تعزيز إجراءات إنقاذ الأرواح البشرية في البحر** من خلال إنجاز دراسة حول الاتصالات اللاسلكية وكذا تنظيم دورات تدريبية و ندوات، كما سيتم برسم سنة 2015 مواصلة تجهيز مركز جديد للإنقاذ ؛

- **متابعة برنامج التكوين البحري و الإنعاش السوسيومهني** عبر تحمل نفقات التسيير و التجهيز الخاصة بمختلف مراكز التكوين في مجال الصيد البحري .

5.2.1.1.3 الاستراتيجية المعدنية

لقد اعتمد المغرب استراتيجية جديدة لتطوير القطاع المعدني الوطني تروم تمكين بلدنا من تبوء مكانة متميزة بين الدول الرائدة في هذا المجال من خلال تطوير البحث المعدني و إرساء البنية التحتية الجيولوجية وتشجيع المشاريع المعدنية وتنويع مصادر الإنتاج وتحديث طرق و وسائل استخراج الثروات المعدنية وتحسين التكوين المهني.

وسيتم تطوير هذا القطاع من خلال أوراش مهيكلة و ذات أولوية ترتكز حول ما يلي:

- إعطاء انطلاقة برنامج تأهيل الثرات المعدني؛

- تشجيع الإستثمار و تطوير البحث المعدني من خلال:

  - تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بمنح رخص الإستغلال المؤقت للأراضي؛

  - إرساء الأليات المناسبة لتطوير البنية التحتية الجيولوجية الوطنية؛

  - اعتماد الرقمنة في الولوج للمعلومات و الخرائط الجيولوجية؛

  - إعطاء الأولوية للمجهودات المبذولة في مجال البحث.

- اعتماد آليات مناسبة لإعطاء دينامية جديدة لانعاش القطاع المعدني على المستويين الوطني و الدولي.

و تجدر الإشارة أن المجلس الحكومي قد صادق بتاريخ 17 يوليو 2014 على قانون جديد يتعلق بالمناجم ويرمي إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع المعدني ومواكبة تفعيل الاستراتيجية المعدنية.

6.2.1.1.3 رؤية 2020 للسياحة

تواصل الحكومة تنفيذ رؤية 2020 الرامية إلى تمكين بلادنا من توفير عرض سياحي متين ومتنوع ومتوازن من شأنه أن يجعل من السياحة محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب.

إن رؤية 2020 تستهدف الارتقاء بالمغرب إلى مصاف 20 وجهة سياحية الأولى عالميا من خلال مضاعفة الطاقة الإيوائية بإحداث 200 ألف سرير إضافي ومضاعفة عدد السياح الوافدين عبر النقط الحدودية ليصل إلى 20 مليون سائح. وتتمحور هذه الرؤية حول أربعة أوراش أساسية :

- محفظة متنوعة مع تموقع فريد من خلال نقل عدد الوجهات السياحية العالمية للمغرب إلى ثمانية مناطق سياحية تضم عدة مواقع ذات مؤهلات سياحية عالية؛

- برامج سياحية ومشاريع مهيكلة من أجل تثمين المناطق السياحية الثمانية (السياحة الخضراء، التراث والموروث، التنشيط والترفيه)؛

- مخططات وطنية لمصاحبة الرؤية من حيث التمويل والاستثمار و تكوين للتميز وإنعاش النقل الجوي؛

- حكامة وطنية وجهوية جديدة من أجل قيادة رؤية 2020 من خلال إحداث الهيئة العليا للسياحة و كذا وكالات للتنمية السياحية.

لقد تميزت سنة 2014 بانعقاد اجتماع اللجنة الاستراتيجية للسياحة وكذا انعقاد المناظرة الحادية عشرة للسياحة. وقد مكنت هذه اللقاءات من استعراض مدى تقدم رؤية 2020 وتدارس التحسينات التي يتعين إدخالها من أجل المساهمة في دينامية القطاع ولاسيما على مستوى الحكامة والتمويل وإنعاش الاستثمار السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 سجلت استئناف المنحى التصاعدي للنشاط السياحي بالمغرب حيث عرف عدد السياح الوافدين عبر نقط الحدود، خلال الفترة المتراوحة بين يناير وغشت 2014، تطورا إيجابيا بنسبة 4,7% أي 7,4 مليون سائح مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 . كما سجلت الإيرادات السياحية ارتفاعا بنسبة 3,3% حيث بلغت ما مجموعه 40,1 مليار درهم عند متم غشت 2014.

هذا، ويرتكز تنفيذ رؤية 2020 برسم سنة 2015 حول المحاور التالية:

- **تقوية تنافسية نسيج الفاعلين**: مواصلة للجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للإبداع والتنافسية السياحية، ستعمل الحكومة سنة 2015 على تعديل القانون رقم 96-31 المنظم لوكالات الأسفار ومواصلة تعديل القانون رقم 00-61 المنظم للمؤسسات السياحية. كما سيتم دعم انبثاق فاعلين مرجعيين على صعيد توزيع الأسفار، ولاسيما من خلال تصور قاعدة توزيع بتعاون مع الأطراف المعنية المتدخلة؛

- **تسهيل تمويل المشاريع السياحية**: يتم حاليا دراسة إحداث صندوق للضمان؛

- **تنوع محفظة المنتوج**: في هذا الإطار تواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) مخطط عملها المرتكز على تطوير مفهوم المنتوج من أجل تموقع أفضل في المناطق الترابية المعنية بالمشاريع المهيكلة، وإعداد تقارير التخطيط الاستراتيجي وتحديد الوعاء العقاري؛

- **تقوية الترويج والتسويق:** في هذا الصدد سيواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT) الاستفادة من التراكمات و النتائج الإيجابية والمشجعة المسجلة سنة 2014، عبر التركيز في عمله على مجال النهوض بوجهة المغرب، وذلك أساسا من خلال وضع نظام جوي مضطرد انطلاقا من الأسواق الروسية والألمانية والإسبانية والأمريكية والمحلية (السياحة الداخلية). وفيما يتعلق بمجال التواصل، سيقوم المكتب الوطني المغربي للسياحة سنة 2015 بإعطاء الانطلاقة لسياسة إرادية في مجال التسويق الرقمي؛

- **تعزيز قدرات الفاعلين في المجال السياحي:** سيتم في هذا الإطار اللجوء إلى تقوية قدرات شبكة دعم المقاولات السياحية وكذا مواصلة تطوير التكوين المستمر للمرشدين السياحيين؛

- **الرأسمال البشري:** ستتميز سنة 2015 بمواصلة إحداث مدارس التكوين الفندقي والسياحي للتميز، وتأهيل الورشات البيداغوجية والتجهيزات والبنيات التحتية الخاصة بالتكوين.

7.2.1.1.3 مخطط « رواج »

لقد تم تطوير "برنامج رواج" بهدف جعل التجارة والتوزيع خدمة فعالة، خاصة بواسطة تطوير آليات توزيع جديدة وعصرنة تجارة القرب واقتراح عرض ملائم لحاجيات جميع المستهلكين.

وقد تميزت الفترة الانتقالية (2013-2014) لتفعيل هذا المخطط بمواكبة أكثر من 4.000 نقطة بيع إضافية، و13 علامة مغربية من خلال تعبئة الخبرة اللازمة لتنفيذ مخططات تنمية الوحدات المستفيدة.

وتوجد خارطة طريق جديدة قيد الإعداد لتفعيل برنامج "رواج" برسم الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 تتمحور حول برامج دعم إعادة الهيكلة وتنمية المقاولات العاملة في مجالي التجارة والتوزيع وتقوية البنيات التحتية للاستقبال وتحسين المناخ الذي تمارس فيه مقاولات القطاع.

8.2.1.1.3 الصناعة التقليدية – رؤية 2015

تبنت الحكومة إستراتيجية الصناعة التقليدية "رؤية 2015 "، التي تهدف أساسا إلى إعطاء دينامية جديدة لأنشطة الصناعة التقليدية والرفع من حصة هذا القطاع في السوق عبر

إحداث مقاولات قادرة على اختراق قنوات التوزيع الملائمة للمستهلكين المستهدفين وتحسين دخل الصناع التقليديين وظروف عملهم.

و تميزت سنة 2014 أساسا بإنجاز ما يلي :

- تشغيل المركب المندمج للصناعة التقليدية ببركان و قرية الصناعة التقليدية بخنيفرة ؛
- إنهاء أشغال بناء قريتي الصناعة التقليدية بكل من دمنات وإمزورن ؛
- تجهيز 14 دار الصانعة بالصويرة و أزيلال و طنجة و مكناس و شفشاون ووجدة و قلعة السراغنة و ورزازات؛
- تنظيم دورات التكوين المستمر عبر وحدة متنقلة لفائدة 571 صانعا تقليديا منهم 414 من النساء وذلك في 10 جماعات تابعة ل 4 أقاليم وهي الناظور وتازة وتاونات وتاوريرت.

وسيرتكز برنامج العمل خلال سنة 2015 بالخصوص على متابعة إنجاز الأوراش المفتوحة في إطار إستراتيجية " رؤية 2015 " وكذلك على إطلاق أوراش جديدة تهم أساسا :

- متابعة أشغال تنمية التجهيزات الأساسية للإنتاج والتسويق، ويتعلق الأمر بقرى ومجمعات الصناعة التقليدية وبمناطق الأنشطة والمركبات المندمجة ؛
- متابعة وضع مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية ؛
- تجهيز دور الصانعة .

9.2.1.1.3 استراتيجية المغرب الرقمي

تهدف استراتيجية "المغرب الرقمي" إلى جعل تكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية البشرية ومصدرا للإنتاجية و للقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وللإدارة العمومية، ودعامة للاقتصاد الوطني مما سيمكن من تموقع المغرب كوجهة تكنولوجية جهوية.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور:

- **التحول الاجتماعي**: تسهيل ولوج المواطنين إلى الأنترنيت عالية الصبيب وتعزيز تبادل المعلومات والوصول إلى المعرفة؛
- **إرساء الخدمات العامة الموجهة للمستهلك** : تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية لتلبية احتياجات المواطنين؛
- **حوسبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة**، للرفع من إنتاجيتها وتحسين قدراتها التنافسية؛

- **تنمية صناعة تكنولوجيا المعلوميات :** تطوير السلسلة المحلية لتكنولوجيا المعلوميات من خلال تشجيع انبثاق أقطاب التميز ذات مؤهلات تصديرية عالية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تعتمد على تنمية الموارد البشرية وتهيئة ظروف الثقة في المجال الرقمي كإجراءين مواكبين.

وقد مكنت هذه الاستراتجية من بلورة رؤية تشكل فيها تكنولوجيا المعلوميات مشروعا مجتمعيا مدرا للثروة و التنمية الاقتصادية. كما ساعدت تكنولوجيا المعلوميات على توفير خدمات إدارية إلكترونية للمواطنين، وجعل المغرب في صلب اهتمام الشركات المعروفة عالميا في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحسين ترتيب المغرب في مؤشرات تكنولوجيا المعلوميات الدولية.

بالرغم من بلوغ استراتيجية "المغرب الرقمي" نهايتها سنة 2013، عرفت سنة 2014 مواصلة تنفيذ العديد من المشاريع المهمة : "مساندة"، "إنجاز" و "جيني" و"الحكومة الإلكترونية"....

كما عرفت سنة 2014 إعداد حصيلة استراتيجية "المغرب الرقمي 2013" والشروع في بلورة استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" المنبنية أساسا على مقاربة تشاركية مستمدة من منجزات وخلاصات استراتيجية "المغرب الرقمي 2013" مع تحسين الحكامة والتركيز على:

- الإدارة والحكامة الجيدة: تحويل الخدمات العمومية من أجل فعالية أحسن للخدمات الإلكترونية وتوفير خدمات عمومية موجهة للمستهلك؛

- الصناعة الرقمية من خلال إشراك الشركات المغربية في تصميم وتنفيذ الحلول التكنولوجية وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلوميات والتجارة الإلكترونية والمدن الذكية؛

- البنية التحتية الداعمة: من خلال إنشاء مركز بيانات و الربط بين الإدارات والشركات والأسر، واستخدام الأقمار الصناعية بالمناطق القروية والنائية؛

- السوق الإفريقية المشتركة لتكنولوجيا المعلوميات: من خلال تعزيز الشراكة جنوب-جنوب عبرإنشاء سوق مشتركة إفريقية لتكنولوجيا المعلوميات والاتصالات.

- الإطار التشريعي والتنظيمي: باستكمال الترسانة التنظيمية اللازمة للثقة الرقمية وتسريع عملية تحرير قطاع الاتصالات خاصة في مجالات الهاتف الثابت والإنترنت وتوفير الخدمات.

- الحكامة: من خلال مراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الرقمي حول ثلاثة مهام قطاعية أساسية: السياسة والتنمية والتقنين.

- الرأسمال البشري: عبر توفير رأسمال بشري يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الرقمي.

- التمويل: من خلال وضع آليات التمويل المناسبة.

10.2.1.1.3 الاقتصاد الوطني في خدمة التنمية المستدامة

1.10.2.1.1.3 حماية البيئة

طبقا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإعداد الميثاق الوطني للبيئة، تم اعتبار حماية البيئة في جميع القطاعات من بين الأولويات الأساسية لكل السياسات والاستراتيجيات التنموية وذلك لضمان ديمومة الموروث الطبيعي الوطني وتحسين مستوى عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار، تهدف السياسة الوطنية المتبعة في مجال البيئة أساسا إلى ما يلي:

- سد العجز الكبير الذي يعرفه هذا المجال وإحداث نظام للحماية المستدامة للبيئة على شكل ميثاق وطني ؛
- حماية التنوع البيولوجي وجودة الموروث الطبيعي والتاريخي؛
- التنمية المتوازنة وتحسين جودة العيش والظروف الصحية للمواطنين.

وبالموازاة مع تفعيل البرامج الأساسية للسياسة البيئية الوطنية، صادق البرلمان خلال سنة 2014 على قانون-إطار بمثابة الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، الذي يرمي أساسا إلى تفعيل الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة وذلك بمنح سند قانوني لمضمونه.

وهكذا، يجسد هذا القانون مدى عزم بلادنا على إدراج مجهوداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في أفق مستدام، مع الحرص على تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية والبرامج ومخططات العمل المبرمجة في احترام تام لمتطلبات الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وقد ترجمت هذه المجهودات بإعطاء انطلاقة إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

و يرتكز تفعيل السياسة العمومية في مجال البيئة حول البرامج الأساسية التالية:

- **البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**

يهدف هذا البرنامج الذي تم إعداده سنة 2005 أساسا إلى إعادة تأهيل وتوسيع شبكة التطهير السائل و تعزيز شبكة تصريف مياه الأمطار وإنجاز معدات التصفية ومحطات المعالجة القبلية ومصرفة إلى مياه البحر. ومن المتوقع أن يمكن هذا البرنامج في أفق 2020 من بلوغ نسبة 80% للربط الإجمالي بشبكة التطهير السائل بالوسط الحضري وتقليص تلوث الماء بنسبة 60%. وسيتم إنجاز هذا البرنامج على مستوى 260 مدينة ومركز حضري تضم ساكنة إجمالية تصل إلى أكثر من 10 ملايين نسمة.

وعلى مستوى الإنجازات عند متم سنة 2013، بلغت نسبة معالجة المياه المستعملة 36% ب 79 محطة للمعالجة بالمقارنة مع نسبة 5% ب21 محطة المسجلة سنة 2005.

وقد تميزت سنة 2014 بتمويل مشاريع التطهير السائل لفائدة 102 مدينة ومركز حضريا عبر مساهمة للميزانية العامة للدولة تقدر ب381 مليون درهم.

من جهة أخرى ستعرف سنة 2015 مواصلة تفعيل برنامج التطهير السائل عبر مساهمة مالية تصل إلى 464 مليون درهم من أجل تمويل مشاريع تتعلق ب 110 مدينة ومركز حضري.

- **البرنامج الوطني للنفايات المنزلية**

يهدف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية الذي تم إعداده سنة 2008 إلى دعم الجماعات من أجل تدبير مرافق النفايات المنزلية بطريقة مهنية والرفع من عملية جمع النفايات وإنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها على صعيد جميع المراكز الحضرية و كذا تطويرعملية -الفرز وإعادة التدوير والتثمين-.

وقد بلغت المساهمات المالية المخصصة من الدولة لفائدة الجماعات الترابية منذ سنة 2008 و إلى غاية متم شهر أبريل 2013، مبلغا إجماليا يقدر بـ 2,18 مليار درهم.

منذ انطلاق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، تم إحداث 15 مطرحا مراقبا و6 مطارح توجد في طور الإنجاز كما تمت إعادة تأهيل 24 مطرحا عشوائيا. وقد مكنت المطارح التي يتم استغلالها حاليا من معالجة حوالي 1,96 مليون طن سنويا أي بنسبة 37% من مجموع النفايات المنزلية على المستوى الوطني إلى غاية متم سنة 2013.

كما تميزت سنة 2014 بمواصلة المنجزات المتعلقة بالبرنامج الوطني للنفايات المنزلية وذلك عبر إعطاء انطلاقة إنجاز مطرح مراقب بمدينة مراكش بتكلفة 60 مليون درهم و كذا إعطاء الانطلاقة لبرنامج استعجالي لإعادة تأهيل و إغلاق نهائي للمطارح العشوائية بغلاف مالي يقدر ب 113 مليون درهم.

من جهة أخرى، ستعرف سنة 2015 مواصلة تفعيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية عن طريق رصد مساهمة مالية تصل إلى 150 مليون درهم من أجل تمويل المشاريع.

بالإضافة إلى تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية، يمكن تلخيص العمليات الأساسية المبرمجة برسم سنة 2015 فيما يلي:

- مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة عبر إتمام إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و المصادقة عليها؛

- مواصلة مشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية (2012-2017) على مستوى الجهة الشرقية، الذي انطلق في إطار التعاون مع البنك الدولي وكذا دعم صندوق البيئة العالمي (FEM) بملغ 46 مليون درهم.

2.10.2.1.1.3 المحافظة على الموارد الغابوية و محاربة التصحر

تهدف تدخلات الحكومة في مجال حماية الغابة ومحاربة التصحر أساسا الى:

- المحافظة على الموارد الغابوية و تنميتها؛
- تثمين التنوع البيولوجي و المحافظة عليه على مستوى 154 موقعا بيولوجيا تغطي 2,5 مليون هكتار؛
- تحسين مداخيل و ظروف عيش ساكنة المناطق الغابوية و الشبه الغابوية.

وقد تميزت سنة 2014 بما يلي :

- تحفيظ الملك الغابوي على مساحة تقدر ب 319.615 هكتار، لتبلغ المساحة الإجمالية المحفظة 2.164.934 هكتار، أي ما يمثل 32,5% من الملك الغابوي المعتمد للدولة ؛
- إعادة تشجير مساحة إجمالية تناهز 361.100 هكتار ما بين 2005- 2014؛
- انخفاض مهم لمعدل المساحة المتضررة خلال كل حريق حيث تراجع من 14 هكتار (1960-1995) إلى 8 هكتارات (1996-2012) ثم إلى 5 هكتارات فقط سنة 2014، و هذا رغم تضاعف عدد الحرائق المسجلة مقارنة مع الستينيات من القرن الماضي؛
- إنشاء ما يناهز 1.116.000 متر مكعب من عتبات الترسيب خلال الفترة 2005-2014 وذلك في إطار البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض المنحدرة ؛

وتتضمن أهم التدخلات المبرمجة خلال سنة 2015 ما يلي:

- مواصلة عمليات تحفيظ المناطق الغابوية و كذا الدراسات التقنية للمسح على مستوى 750.000 هكتار ؛
- القيام بأشغال شق و صيانة المسالك الغابوية على طول 2.360 كلم و ذلك من أجل فك عزلة المناطق الغابوية والشبه الغابوية؛
- تجديد النظام البيئي الغابوي عبرعمليات التشجير (21.376 هكتار) وعمليات التخليف (21.500 هكتار) و تحسين المراعي الغابوية (14.900 هكتار) على مساحة إجمالية تبلغ 57.776 هكتار؛
- المحافظة على موروث الطرائد وأسماك الوديان و تنميتها من خلال عمليات إعادة توطين مناطق القنص و مناطق الصيد في المياه الداخلية؛ و كذا العمل على تثمينها عبر تهيئة 12 محمية للصيد البري على مساحة 40.000 هكتار وكذا إنتاج 13 مليون من إصبعيات الأسماك وإعادة توطينها في مجاري المياه و البحيرات الطبيعية و خزانات السدود؛

- تكثيف عمليات الوقاية من الحرائق و الحد منها عبر اقتناء سيارات للتدخل الأولي ضد الحرائق، والعمل على فتح خنادق مضادة للحرائق و صيانتها و تهيئة نقط الماء؛ بالإضافة إلى بناء مراكز للحراسة و تعبئة الحراس. كما سيتم من جهة أخرى، القيام بحملات تحسيسية عامة حول خطورة وآثار حرائق الغابات.

2.1.3 إنعاش الاستثمار الخاص و تقوية التنافسية

بفضل الديناميكية الإصلاحية المتبعة و الجهود المبذولة من طرف الحكومة، تمكن المغرب من تحسين ترتيبه على المستوى العالمي في مجال مناخ الأعمال و تعزيز القدرة التنافسية.

بالفعل وضع تقرير البنك الدولي "ممارسة الأعمال 2014" بلادنا في المرتبة 87 من أصل 189 دولة، متقدما ب 8 درجات مقارنة مع السنة الفارطة. و مكنت الجهود المبذولة من مقارنة المغرب مع دول ذات اقتصاد مهم، بالخصوص تركيا، التي تحتل المرتبة 69 عالميا و كذا إسبانيا في المرتبة 52. وهكذا، فإن ترتيب المغرب لا يزال أعلى من متوسط ترتيب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برسم سنة 2014 و المتمثل في المرتبة 107.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير العام حول التنافسية لسنة 2014-2015 للمنتدى الاقتصادي العالمي قد أقر تحسن المغرب في بعض الجوانب المؤسسية و كذا "الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل تحسين مناخ الأعمال". وحسب هذا التقرير، ارتفع تصنيف المغرب إلى المرتبة 72 متقدما بخمس مراتب بفضل التطور المحرز في مجال تقليص عجز الميزانية و تحسين التعليم والقدرة على الابتكار.

وهكذا ولتعزيز هذه المكاسب المشجعة وإنعاش الاستثمار الخاص المدر للثروة ولفرص الشغل، ستستمر الحكومة في سنة 2015 في تنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الولوج للتمويل وتحسين تأهيل الموارد البشرية وتشجيع البحث والتطوير والخدمات التنافسية اللوجستية وتعزيز آليات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا وكذا تنمية القطاع المنظم.

1.2.1.3 تحسين مناخ الأعمال

نتيجة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمكنت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، برئاسة السيد رئيس الحكومة، منذ إنشائها في سنة 2009، من الإسراع في تحديد و تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال بالمغرب.

وخلال سنة 2014 وجهت هذه اللجنة جهودها لتبسيط المساطر الإدارية وتحسين الإطار القانوني للأعمال وتسهيل الولوج إلى العقار و التعمير.

1.1.2.1.3 تبسيط المساطر الإدارية

نظرا لأهميته و تأثيره المباشر على الحياة اليومية للشركات، يعتبر هذا الورش من بين أهم اهتمامات اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال. وقد شملت الإصلاحات التي انطلقت في سنة 2014، أساسا المجالات التالية:

- **وضع التعريف الموحد للشركات** الذي سيمكن من تعريف المقاولات من قبل جميع الإدارات والمؤسسات بواسطة رقم موحد و مشترك. و سيمكن هذا الإجراء من تسهيل الحياة اليومية للشركات و تسهيل تعريف الشركات و كذا تبادل المعطيات بين الإدارات؛

- **إنشاء المقاولة عبر الانترنت « CREOL »** : فيما يخص الجانب التقني، تم الإنتهاء من الشطر الأول المتعلق بإنجاز الاختبارات التقنية مع التقنيين وكتاب الضبط على مستوى المحكمة التجارية بالدار البيضاء. أما فيما يخص الجانب القانوني، فإن مشروع القانون بتعديل وتتميم مدونة التجارة و كذا نصوصه التطبيقية توجد في المراحل النهائية للإعداد.

2.1.2.1.3 تحسين الإطار القانوني للأعمال

تواصلت خلال سنة 2014، عملية تحديث الإطار القانوني لمناخ الأعمال من خلال:

- **إصلاح ميثاق الاستثمار:**

تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى إصلاح القانون-الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يشكل أحد المشاريع الرئيسية المدرجة في عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال. و يرمي هذا الإطار الجديد و المحفز للاستثمار إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحسين جاذبية وتنافسية المغرب؛
- إنعاش التشغيل؛
- تطوير وتعزيز النسيج الإنتاجي؛
- تقليل كلفة الاستثمار؛
- التنمية الجهوية؛
- استدامة المشاريع الاستثمارية؛
- تبسيط الإجراءات والحد من مدة المعالجة الإدارية للمشاريع .

مواصلة تحسين الإطار المؤسساتي للصفقات العمومية :

تمت، خلال سنة 2014، مواصلة ورش إصلاح الصفقات العمومية ، عبر:

- إعداد مشروع القانون المتعلق برهن الصفقات العمومية و الذي يهدف إلى:
  - تأمين قواعد و مساطر تنفيذ رهن الصفقات العمومية ؛
  - تحديث وملاءمة نظام رهن الصفقات العمومية مع تطور مناخ الإدارات والشركات؛
  - تعزيز حق الحصول على المعلومات من طرف المستفيد من الرهن.
- وضع مشروع دفتر الأحكام الإدارية و العامة للمعدات الذي سيمكن و لأول مرة من التوفر على إطار ملائم من أجل تنفيذ هذا النوع من الصفقات. وقد تم في شهر غشت 2014، نشر هذه الوثيقة على بوابة الأمانة العامة للحكومة من أجل استقاء آراء الإدارات والأشخاص المعنيين؛
- إعداد مشروع قرار بتطبيق أحكام مرسوم الصفقات العمومية المتعلق بعرض تمويل الصفقة بشروط تمييزية من خلال تمويلات تفضيلية. وقد تم نشر مشروع هذا القرار على بوابة الأمانة العامة للحكومة من أجل استقاء آراء الإدارات والأشخاص المعنيين.

وستستمر مواصلة هذا الورش في سنة 2015، لا سيما من خلال:

- إصدار دفتر الأحكام الإدارية والعامة للخدمات الذي سيمكن من مواكبة التطورات المدرجة في المرسوم الجديد للصفقات العمومية؛
- تنميط وتبسيط مساطر إبرام الصفقات العمومية عبر إعداد نمادج لدفاتر الشروط الخاصة و أنظمة الاستشارات المتعلقة بصفقات التوريدات والأشغال والخدمات؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالضمانات المالية للمترشحين ونائلي الصفقات العمومية، من أجل توفير الضمانات الكافية لمختلف أصحاب المشاريع قصد تنفيذ أحسن للصفقات.

إصلاح القانون المتعلق بالشركات مجهولة الاسم:

إن مشروع القانون بتغيير وتتميم القانون رقم 95-17 المتعلق بالشركات مجهولة الإسم و الذي يوجد في طور المصادقة من طرف البرلمان، جاء ليأكد إرادة الحكومة من أجل تبسيط و تسهيل مساطر إحداث وتسيير الشركات مجهولة الإسم. سيمكن هذا التغيير التشريعي، الذي تم

إعداده في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال ، بعد المصادقة عليه، من تحسين ترتيب المغرب بشكل ملموس في مؤشر "حماية المستثمرين" لتقرير ممارسة الأعمال.

ترسيخ المنافسة الحرة والعادلة :

في إطار تقوية و تحسين مناخ الأعمال، و تطبيقا للبرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحقيق منافسة حرة ومشروعة، تواصل الحكومة مجهوداتها لوضع الإطار المؤسساتي والترسانة القانونية من أجل:

- خلق مناخ ملائم للإقلاع الاقتصادي و الاجتماعي؛
- ضمان آليات فعالة لتقنين السوق ومحاربة الممارسات التي تعيق المنافسة؛
- تحديث و تطوير تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني، مما سيكون له وقع إيجابي على جاذبية السوق.

في هذا السياق، تم اعتماد قانونين و يتعلق الأمر ب:

- القانون رقم 104.12 المتعلق ب"حرية الأسعار والمنافسة" الذي يكرس مبدأ الحرية في الأسعار لمحاربة الاختلالات التي تعيق المنافسة في السوق الداخلية وتعزيز الشفافية و سلامة المعاملات بين الفاعلين الاقتصاديين. وسيمكن كذلك هذا القانون، جمعيات المستهلكين ذات المنفعة العامة أن تنصب نفسها كطرف مدني أو الحصول على التعويض للأضرار التي تعرض لها المستهلك، على أساس عمل مدني مستقل.
- القانون رقم 20.13 المتعلق ب "مجلس المنافسة" والذي يندرج في إطار تفعيل أحكام الدستور، والذي يشكل لبنة جديدة من أجل احترام قواعد المنافسة الحرة و العادلة. و يتمتع مجلس المنافسة، طبقا لهذا القانون، بالقوة القانونية والسلطة التقريرية التي ستمكنه من محاربة اقتصاد الريع وضمان المنافسة العادلة بهدف تحسين مناخ الأعمال.

إصلاح ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة :

يساهم نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة بقوة في التقدم الاقتصادي لبلادنا و ذلك لدوره الفعال في خلق فرص الشغل والقيمة المضافة. وفي هذا الصدد، أعدت الحكومة ، وفقا لمقاربة تشاركية، مشروع قانون يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا و الصغرى و المتوسطة يغير القانون رقم 53.00 بمثابة ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة. و من شأن هذا التغيير أن يعزز تنافسية المقاولات الصغيرة جدا و الصغرى و المتوسطة، التي تساهم بشكل فعال في خلق الثروات وفرص العمل في اقتصاد البلاد.

ويهدف مشروع هذا القانون بالخصوص إلى ملائمة ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة مع السياق الحالي وذلك أخذا بعين الاعتبار التغييرات التي عرفها الاقتصاد الوطني وكذا مختلف الآليات والإجراءات المتخذة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- **توطين المقاولات :**

يهدف مشروع القانون، الذي يوجد في أطواره النهائية، أساسا إلى وضع إطار قانوني لنشاط توطين الشركات التجارية من أجل مرونة في التعاقدات مع الحفاظ على السلامة القانونية لكافة الأطراف.

- **تحسين فك المنازعات التجارية:**

منذ إنشاء المحاكم التجارية و كذا القانون الجديد للوساطة و التحكيم، أصبح المغرب يتوفر على إطار قانوني حديث و شامل من أجل فك المنازعات التجارية.

وقد قام المغرب بتحديث عميق للإطار القانوني المتعلق بحل المنازعات التجارية، حيث ساهمت المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية التي تم إحداثها سنة 1997 بشكل فعال في تحسين جودة وسرعة الأحكام في المجال التجاري.

و علاوة على ذلك، تمت المصادقة سنة 2007 على قانون يتعلق بتحسين الإطار القانوني للوساطة و التحكيم. و تتواصل هذه المجهودات من خلال إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالشركات في وضعية صعبة.

وهكذا تم وضع تصميم أولي لمشروع القانون المتعلق بالمقاولات في وضعية صعبة في إطار لجنة مشتركة تتكون من قضاة المحاكم التجارية و أساتذة جامعيين و محامين بدعم من الشركة المالية العالمية.

و من شأن المصادقة على مشروع هذا القانون أن تمكن من تحسين ترتيب المغرب في مؤشر "تسوية حالات العسرة" في التقرير الخاص ب "ممارسة الأعمال" « Doing Business ».

- **إنعاش جهوية الاستثمار** من خلال:

  - تفعيل استراتيجية إعادة تموقع المراكز الجهوية للاستثمار: التي ستمكن من جهة، من إعداد، على المدى القريب، مخطط العمل المتعلق بتحسين مناخ الأعمال على المستوى الجهوي و ذلك بمأسسة اللجنة الجهوية للاستثمار، التي تعتبر اللجنة الوحيدة المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية و باتخاذ القرارات حول مختلف الاجراءات الاستثمارية، ومن جهة أخرى، من تفعيل، على المدى المتوسط، إستراتيجية إعادة تموقع المراكز الجهوية للاستثمار ووضع إطار قانوني حول التسيير اللاممركز للاستثمار في إطار مخطط العمل التشريعي للحكومة؛

- مأسسة اللجان الجهوية لمناخ الأعمال التي ستتكلف بدراسة المشاريع بطريقة حصرية و كذا بإصدار القرار حول جميع المساطر المتعلقة بالاستثمار على المستوى الجهوي.

3.1.2.1.3 تحسين فعالية إدارة الجمارك

في إطار تأقلمها مع التحولات و التغييرات التي عرفها المحيط السوسيو اقتصادي للمغرب، انخرطت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في مخطط استراتيجي يهدف إلى تغيير طريقة عملها في أفق 2015.

في هذا الإطار، همت الإجراءات المتخذة على الخصوص وضع نظام مراقبة يعتمد على المعلومة و تحليل المخاطر والشروع في بناء نظام التعشير الالكتروني الشامل و تحسين مسطرة المصالحة و إنشاء آلية لتسيير العلاقات مع الزبناء وتحسين نظام استقبال المغاربة المقيمين بالخارج ومهننة نشاط استغلال مخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي و عصرنة تسيير نظام القبول المؤقت لوسائل النقل.

في مجال المراقبة و محاربة الغش، تعتمد الإدارة على منهجية استباقية ترتكز حول الانتقائية و تحليل المخاطر. و مكنت هذه المنهجية من ترشيد الموارد المتوفرة و دعم تنافسية الشركات وتحسين المداخيل.

بالإضافة إلى ذلك، تستمر الجهود قصد محاربة التهريب و جميع أشكال الغش التجاري و ذلك باستعمال التقنيات الجديدة في مجال معالجة المعلومات و أنظمة الكشف و المراقبة.

و من أجل تحسين مناخ الأعمال، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير خلال سنة 2015 ، تهدف إلى تبسيط و تقليص آجال إنجاز الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية و تهم :

- تجريد التصريح الجمركي و الوثائق المرفقة به من الطابع المادي ؛
- وضع المسلك الأخضر الذي يهدف إلى تقليص آجال الاستخلاص الجمركي و يساهم في التخفيف من التكاليف اللوجستيكية المستعملة من طرف الشركات المصدرة والمستوردة؛
- تطوير الأداء الالكتروني للرسوم و المكوس بواسطة الانترنيت الشيء الذي سيؤدي بشكل كبير إلى ضمان سلامة الأداء و تتبعه ؛
- تحسين شروط مرور وسائل النقل عبر المكاتب الجمركية الحدودية ؛
- تنسيق و تركيز المساطر الجمركية المتعلقة بالطرود البريدية الدولية وذلك من خلال إحداث المركز الوطني لتعشير الطرود البريدية المستوردة أو المصدرة ؛
- تعديل المسمية الجمركية قصد إدراج تعديلات سنتي 2007 و2012 للاتفاقية الدولية المتعلقة بالنظام المنسق لتعيين و تصنيف البضائع، الأمر الذي سيمكن بلدنا من التوفر على آلية إحصائية دقيقة و يسهل تطبيق الممارسات الجديدة في مجال التجارة الدولية.

و موازاة مع ذلك ستستمر إدارة الجمارك في تدعيم التعاون مع الهيئات المهنية و الشركات و ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة و تتبع مسار تطبيقها. في هذا الصدد، سيتم تحسين تنظيم مهنة المعشرين في الجمرك و ذلك من خلال تقديم مشروع قانون ينظم هذه المهنة.

4.1.2.1.3 تسهيل الولوج إلى العقار والتعمير

تميزت سنة 2014 بالمصادقة على المرسوم الذي يروم تبسيط و تجانس مسطرة الحصول على رخصة البناء و هو ما يشكل طفرة نوعية في ميدان التعمير.

من جهة أخرى، حدد النظام العام الجديد للبناء شكل وشروط تسليم الرخص المتعلقة بالتعمير و كذا التجزئات السكنية. و هكذا تتمثل أهم الإنجازات المسجلة في هذا المجال في :

- إنشاء 18 شباكا وحيدا مخصصا لتراخيص البناء مع العلم أن 28 شباكا توجد في طور التشييد؛
- إحداث 63 لجنة جهوية للتعمير؛
- إعداد نصوص مرجعية للإعلان عن طلبات الاقتراحات لأجل وضع قاعدة وطنية للمعطيات و كذا إجراءات التدبير غير المادي المتعلق بالإيداع و الدراسة و تسليم تراخيص البناء.

2.2.1.3 تسهيل الولوج للتمويل

واصلت الحكومة دينامية الإصلاح بتكثيف جهودها في مجال تسهيل الحصول على التمويل خصوصا من خلال تنشيط السوق المالية وتقوية عرض الضمان.

1.2.2.1.3 دينامية السوق المالية

في إطار تفعيل دينامية القطاع المالي وتعزيز إطاره التشريعي والتنظيمي، تم وضع مجموعة من التدابير تتمحور حول النقط الأساسية التالية :

- **إصلاح القانون البنكي**

أدت النتائج الأولية لدخول حيز التنفيذ القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الإئتمان و الهيئات المماثلة و كذا الدروس التي تم استخلاصها من الأزمة المالية العالمية وتعزيز المراقبة البنكية إلى ضرورة إصلاح القانون البنكي. و يهدف مشروع القانون الجديد رقم 103.12، الذي يوجد في طور المصادقة عليه بمجلس النواب، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل أساسا في:

- وضع الإطار التشريعي لأنشطة البنوك التشاركية؛

- وضع إطار الحماية الماكرو احترازية و تدبير المخاطر الشمولية عبر إحداث "لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية"؛

- تعزيز المقتضيات التنظيمية الاحترازية؛

- مراجعة القواعد التي تحكم أنشطة الوسطاء في العمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان ؛

- تطبيق بعض مقتضيات قانون مؤسسات الائتمان على جمعيات السلفات الصغرى و البنوك بالمناطق الحرة خاصة ما يتعلق بتسليم و سحب التراخيص و المقتضيات المحاسبية و الاحترازية و نظام العقوبات.

تنويع آليات التمويل لفائدة المستصدرين و المستثمرين من خلال :

- وضع الإطار التشريعي و التنظيمي المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية. حيث تم بتاريخ 9 يونيو 2014، صدور القانون رقم 12-42 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية. و هكذا ستحدث شركة تدبير السوق الآجلة تتخصص في تهيئ مختلف هذه الأدوات و ذلك حسب سيولة الأصول الأساسية وحاجيات المستثمرين؛

- وضع غرفة الموازنة، من أجل حسن سير العمليات، و التي تعهد إليها الموازنة و تسليم الأصول و التنظيم النقدي و تخضع هذه الغرفة للمراقبة المزدوجة لبنك المغرب و مجلس القيم المنقولة؛

- المصادقة بواسطة قرار للوزير المكلف بالمالية على نموذج اتفاقية الاطار التي تنظم العلاقة بين المقرضين و المقترضين؛

- الإنتهاء من إعداد مشروع تعديل القانون رقم 05-41 المتعلق بمؤسسات الاستثمار في رأسمال المجازفة، يرمي أساسا إلى ملاءمة القانون مع التطورات الجديدة لأنشطة استثمار الرأسمال و كذا مع باقي النصوص التي تنظم مؤسسات الاستثمار الجماعية؛

- إعداد مشروع قانون يتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعي في العقارات التي تشكل ناقلات للاستثمار المقنن بنظام قانوني خاص بهدف أساسي يتمثل في بناء و شراء العقارات لأجل كرائها.

تحسين آلية الإشراف على القطاع المالي و شفافيته

عرفت سنة 2013 المصادقة على القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل، مما مكن من فتح آفاق مهمة في مجال تقوية سلط هذه الهيئة و توطيد استقلاليتها.

كما شكل اعتماد القانون رقم 12.44 المتعلق بالطلب العمومي للادخار و المعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنويين الذين يلجؤون إلى الطلب العمومي للإدخار، نقلة نوعية من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين شفافية وسلامة السوق.

تحسين الإطار التشريعي المنظم لتدبير أنشطة محفظات الآليات المالية

في هذا الإطار، أعدت الحكومة مشروع قانون يرمي إلى ملاءمة الإطار التشريعي المنظم لتدبير أنشطة محفظات الآليات المالية من طرف مؤسسات الاستثمار الجماعية في الأصول العقارية مع مؤسسات الاستثمار في رأسمال المجازفة مع الأخذ بعين الاعتبار تطور هذا النشاط في مكونه الفردي و الجماعي.

تحديث الإطار التشريعي المنظم لبورصة القيم

يتجسد هذا التحديث من خلال محورين رئيسيين و يتعلق الأمر بوضع مشروع فتح رأسمال الأسهم لمساهمين جدد من غير شركات البورصة و كذا بتعديل القانون المنظم للبورصة بشكل يسمح بفتح أسواق جديدة من شأنها انبثاق فرص أخرى للنمو. كما يرمي مشروع هذا القانون، إلى إحداث سوق رئيسي وسوق بديل مخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة و تداول المقاولات الأجنبية و تأطير أنشطة المستشارين في الاستثمار و خدمات الاستثمارات.

مراجعة الإطار التشريعي المنظم للقطب المالي للدار البيضاء

لأجل تقوية جاذبية هذا القطب، مكنت مراجعة القانون المحدث له من تعزيز التموقع الاستراتيجي للساحة المالية للدارالبيضاء كمركز مالي جهوي و ذلك عبر :

- تغيير التسمية من "الهيئة المالية المغربية" لتصبح "هيئة القطب المالي للدار البيضاء"؛
- توسيع مجال الأنشطة المؤهلة للحصول على صفة "القطب المالي للدارالبيضاء" لفائدة مقدمي الخدمات في الاستثمار وللشركات التي تزاول أنشطة التدبير الجماعي أو الفردي للمحفظة؛
- مراجعة شروط الاستفادة من صفة "القطب المالي للدار البيضاء" و ذلك عبر الترخيص لمكاتب تمثيلية المنقولات المالية للاستقرار بالقطب المالي للدار البيضاء و الولوج الى بعض أشكال الودائع (ودائع عملات الأشخاص الأجانب الغير مقيمين) لفائدة مؤسسات الائتمان التي ترغب في أخذ صفة نظام القطب المالي للدار البيضاء؛
- وضع مسطرة لسحب صفة " القطب المالي للدار البيضاء".

وستتميز سنة 2015 كذلك بمواصلة مجهودات الحكومة الرامية الى تحديث النظام المالي و خاصة عبر مراجعة القانون المتعلق بالسلفات الصغرى و كذا تعميق التفكير في مراجعة النظام الوطني للضمان.

مراجعة القانون المتعلق بالسلفات الصغرى

نظرا لمستوى التطور الذي بلغه قطاع السلفات الصغرى، أصبح من الضروري مهننته وإدماجه في إطار الحقل المالي و ذلك لأجل ضمان تطوره مع تعزيز مساهمته في جهود الإدماج المالي و تنمية الأنشطة المذرة للدخل.

و يوجد في طور الإعداد مشروع قانون سيتم بموجبه نسخ و تعويض القانون الحالي و ذلك لأجل توسيع مجال مراقبة بنك المغرب على جمعيات السلفات الصغرى و خصوصا ما يتعلق بتسليم و سحب التراخيص و المقتضيات المحاسبية والاحترازية و كذا العلاقة مع الزبائن و العقوبات.

مراجعة النظام الوطني للضمان

لأجل تنفيذ محاور مخطط التنمية 2013 – 2016 لصندوق الضمان المركزي، استعانت الحكومة بمساعدة تقنية للبنك الدولي بغية تحسين فعالية النظام الوطني للضمان لدعم المقولات الصغيرة جدا والمتوسطة وعرض المنتوجات والأنظمة العملية.

وتهم هذه المساعدة تقوية نظام تدبير المخاطر ودراسة سيناريوهات التطور المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي أخذا بعين الاعتبار تخصيص جزء من نشاطه لفائدة الأفراد مع وضع خطة عمل لتنفيذ السيناريو الذي تم اختياره. كما تهم هذه المساعدة تطور عرض المنتوجات و كذا إعادة النظر في الإطار المؤسساتي.

2.2.2.1.3 تقوية عرض الضمان

تقوية عرض الضمان

تميزت سنة 2014 بمواصلة تنفيذ مخطط التنمية 2013 – 2016 لصندوق الضمان المركزي و الذي يهدف الى تعزيز و تثمين مكتسبات مخطط التنمية 2009-2012 و ايجاد أجوبة لحاجيات تمويل المقاولات الصغيرة جدا و المقاولات الصغرى والمتوسطة.

و يرمي كذلك هذا المخطط الى تقوية «عرض منتوج» الضمان الذي يدبره صندوق الضمان المركزي لفائدة الدولة عبر :

- توسيع دائرة تدخل ضمان الدولة لتحقيق أهداف جديدة من قبيل الإرسال و الابتكار؛
- الرفع من سقف الضمان من طرف المقاولة من 15 الى 20 مليون درهم لأجل الأخذ بعين الاعتبار توسيع دائرة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة إلى تلك التي تحقق رقم معاملات يصل الى 175 مليون درهم؛
- فتح الضمان لفائدة شركات التمويل (الائتمان الايجاري).

و هكذا تم، في شهر ماي 2014، توسيع «عرض منتوج» الضمان ليضم 11 منتوجا للضمان لفائدة المقاولات الصغيرة جدا حسب حاجيات المقاولة و دورة حياتها.

مع نهاية سنة 2013، مكن النظام الوطني للضمان من تعبئة مستوى من القروض يقدر ب 6 مليار درهم لفائدة ما يزيد على 6600 مقاولة متوسطة و مقاولة صغيرة جدا. ومن المرتقب أن يتم تعزيز هذا المنحى بدخول حيز التنفيذ المنتوجات الجديدة للضمان.

- **إصلاح نظام الضمانات المنقولة بالمغرب**

يوجد حاليا في أطواره النهائية مشروع إصلاح نظام الضمانات المنقولة بالمغرب والذي يهدف الى توسيع شروط الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولات الصغيرة و المتوسطة خاصة عبر استعمال الضمانات المنقولة. ويهم هذا الإصلاح جانبين أساسين: جانب يهم اصلاح الاطار القانوني لنظام الضمانات المنقولة و جانب تقني يتعلق بوضع سجل مركزي موجه لتسجيل هذه الضمانات.

وسيمكن هذا الإصلاح من تنويع الأصول المستعملة من طرف مؤسسات ائتمان الضمان و من تبسيط المقتضيات المتعلقة بالأولويات بين الدائنين مع ضمان حقوقهم و كذا من تسهيل مساطر تسجيل الضمانات المنقولة مع خفض الكلفة المرتبطة بها بالإضافة الى الاستعمال الفعال لهذه الضمانات في حالة عدم الأداء.

3.2.1.3 تنمية اللوجستيك

تجسدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية بالمغرب بالتوقيع على عقد- برنامج (2010- 2015) بين الدولة و القطاع الخاص. و يحدد هذا العقد اطار تنمية قطاع اللوجستيك وكذا الخطوط العريضة و أهداف هذه الاستراتيجية كما يعد التزاما مشتركا بين الدولة و القطاع الخاص.

وفي إطار تنفيذ هذا العقد، تم خلال سنة 2014، التوقيع، أمام جلالة الملك، على مجموعة من الاتفاقيات و عقود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية. و يتعلق الأمر خصوصا ب :

- ثلاث عقود تنفيذية عن المدة 2014-2020 تتعلق بتحسين التنافسية اللوجستيكية لتدفق مواد البناء المستوردة و المصدرة و كذا توزيعها الداخلي؛
- عقد تنفيذ للفترة 2014-2020 يتعلق بتطوير التكوين و الكفاءات اللوجستيكية؛
- اتفاقية إطار لتعبئة العقار العمومي لأجل تنمية الشبكة الوطنية للمناطق اللوجستيكية المتعددة التدفق؛
- اتفاقية بين الدولة و الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب تتعلق بتنظيم و تسيير المرصد المغربي لتنافسية اللوجستيك؛

- اتفاقية شراكة لأجل تهيئة المنطقة الشمالية لميناء الدار البيضاء و منطقة زناتة اللوجستيكية .

كما تم سنة 2014، تدشين جلالة الملك للشطر الثاني من الأرضية اللوجستيكية بزناتة التي تم تطويرها من طرف الشركة الوطنية للنقل و اللوجستيك والتي تتكون من 10 مستودعات بمساحة مغطاة تناهز 60.000 متر مربع.

وخلال سنة 2015، سيتواصل تنفيذ الاستراتيجية من خلال :

- انطلاقة أنشطة المرصد المغربي لتنافسية اللوجستيك؛
- إبرام عقود تنفيذية قطاعية (الفلاحة و المواد الطاقية) و كذا جهوية؛
- إطلاق الدراسات التقنية و تحديد موارد التمويل لبناء الجزء الأرضي من الطريق الرابط بين منطقة زناتة اللوجستيكية وميناء الدار البيضاء ؛
- القيام بدراسات السوق و الدراسات التقنية و الهيكلة المؤسساتية و المالية المتعلقة بالمناطق اللوجستيكية في مختلف جهات المملكة لأجل الشروع في انجاز مشاريع المناطق اللوجستيكية على المدى المتوسط.

4.2.1.3 تعزيز التكوين المهني

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أعدت الحكومة استراتيجية جديدة مندمجة للتكوين المهني التي ستلعب دورا مهما في الإدماج الاجتماعي و الترابي مع جعل كفاءة و تأهيل المواطنات و المواطنين في صلب تنافسية المقاولات و التنمية المستدامة للبلاد .

تروم هذه الاستراتيجية الجديدة مزيدا من الشمولية مع تثمين مكتسبات النظام الحالي للتكوين المهني من خلال مختلف الاصلاحات التي شهدتها بلادنا في هذا المجال لكونها تؤسس لمبدأ أساسي يكمن في الحق في التكوين المهني بالنسبة لكافة المواطنات و المواطنين.

وتحدد هذه الاستراتيجية الأهداف الأساسية التالية :

- وضع آليات بيداغوجية توفر تكوينا لجميع الطبقات الاجتماعية تمكن من ولوج التكوين المهني لفائدة فئات جديدة من المتدربين و خاصة الفئات العمرية المتراوحة بين 10 و 15 سنة وكذلك الباحثين عن الشغل غير متوفرين على شهادات و السجناء السابقين و الأجراء في وضعية صعبة و الشباب المنحدرين من العالم القروي و المناطق الحضرية الهشة بالإضافة الى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- وضع آلية مندمجة بخصوص الحاجيات إلى التكوين و التي من شأنها اصدار الخريطة الوطنية لعرض التكوين المهني و ذلك من خلال احداث مراصد الفروع المهنية و تعميم دليل المهن و مراجع المهن والكفاءات مع تثمين المكتسبات؛

- تعزيز دور المقاولة على الصعيدين الوطني والجهوي وانخراطها الفعلي في عملية التكوين لأجل توفير ادماج اجتماعي و مهني أفضل ؛

- تقوية النظام التربوي بتأهيل الموارد البشرية من خلال احداث المعهد الوطني لتكوين المكونين و مدراء مؤسسات التكوين؛

- التنسيق بين السياسة الوطنية للتربية و التكوين من خلال احداث لجنة وزارية تحت رئاسة رئيس الحكومة بالإضافة الى اللجن القطاعية الجهوية التي ستعمل على ترسيخ المقاربة التشاركية للمنظومة التربوية؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص عبر احداث المعاهد التي سيتم اسناد تدبيرها للمهنيين و تطوير المعاهد باستثمار مشترك بين القطاعين العام و الخاص.

بفضل الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة، أصبح قطاع التكوين المهني يتوفر حاليا على 1.934 مؤسسة للتكوين منها 517 تابعة للقطاع الخاص. وقد وصل عدد المتدربين الذين تم تكوينهم خلال السنة 2013-2014 الى 319.586 مقابل 301.463 متدربا برسم السنة الماضية (+6%). بينما، بلغ، برسم سنة 2013، عدد خريجي نظام التكوين المهني 133.576 مقابل 130.342 سنة 2012 (+2,4%).

ستتميز سنة 2015 بما يلي:

- المصادقة و الشروع في وضع الاستراتيجية الجديدة المندمجة للتكوين المهني؛

- مواصلة ورش اصلاح حكامة نظام العقود الخاصة للتكوين؛

- مواصلة البرنامج المصاحب لحاجيات الاستراتيجية القطاعية من الموارد البشرية من خلال :

  - توسيع معهد مهن الطيران قصد تلبية الحاجيات المتزايدة لمهنيي قطاع الطيران و ذلك بالرفع من طاقته الاستيعابية من 930 متدربا سنة 2014 الى 1070 متدربا سنة 2015 لتصل سنة 2016 الى 1160 متدربا؛

  - مواصلة برنامج بناء و تجهيز معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية. و ستعرف سنة 2015 الانتهاء من أشغال بناء و تجهيز معهد التكوين في الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية بورزازات و اعطاء الانطلاقة لأشغال بناء معهد التكوين في الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية بطنجة.

- مواصلة التكوين بالتدرج من خلال منح اعانات لتنفيذ برامج التكوين في اطار تعاقدي مع القطاعات المكونة المعنية و المنظمات الغير حكومية و مراكز التكوين بالتدرج داخل المقاولات؛

- متابعة دعم الدولة لمؤسسات التكوين المهني الخصوصية المعتمدة و ذلك بالمساهمة في نفقات تكوين متدربي هذه المؤسسات قصد تأهيل القطاع و الرفع من جاذبيته. و يصل مبلغ الاعانات المرتبطة بهذه العملية الى 12 مليون درهم.

كما أنه من المتوقع خلال سنة 2015، بناء معهدين متخصصين جديدين و يتعلق الأمر بـ:

- معهد مهن اللوجستيك بميناء طنجة المتوسط و الذي سيتخصص في تلقين المعلومات و الخبرات الضرورية التي لها صلة بميادين مهن الموانىء واللوجستيك و النقل؛

- المعهد الوطني لتكوين المكونين و المدرسين بتامسنا بطاقة استيعابية سنوية للتكوين وإعادة التكوين تصل الى 2000 مكون.

5.2.1.3 تشجيع الابتكار و البحث و التطوير

1.5.2.1.3 تطوير البحث العلمي الجامعي

في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق 2025، واصلت الحكومة جهودها لجعل البحث العلمي قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

وتجسدت هذه الإرادة فيما يلي :

- تحيين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛

- تنظيم و ملائمة هياكل البحث؛

- تعزيز البنية التحتية و تثمين نتائج البحث العلمي؛

- تعبئة الموارد البشرية و الباحثين؛

- تعزيز تمويل البحث العلمي.

وقد عرف نظام البحث العلمي والتقني والابتكار خلال سنة 2014، تقدما ملحوظا تمثل فيما يلي :

- تنظيم ندوة وطنية، يوم 29 أبريل 2014، حول البحث العلمي و الابتكار بمقر أكاديمية المملكة المغربية تحت عنوان « نظام البحث العلمي و الابتكار: رافعة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية »؛

- إعطاء دينامية جديدة للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي و التنمية التكنولوجية و التي عقدت دورتها الخامسة يوم 25 يونيو 2014 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة

خصصت للوقوف على الوضعية الراهنة للبحث العلمي و المصادقة على الأولويات الوطنية مع تعزيز التقائية برامج البحث القطاعية ؛

- إعطاء الانطلاقة لبرنامج البحث و التنمية حول الفوسفاط بغلاف مالي سنوي في حدود 90 مليون درهم على مدى 3 سنوات (2014-2016)؛

- انطلاق طلب العروض لتمويل البحث في الميادين ذات الأولوية بواسطة الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية؛

- الرفع من أعداد المستفيدين من برنامج منح الامتياز التي يخولها المركز الوطني للبحث العلمي و التقني لفائدة الباحثين في الميادين ذات الأولوية من 200 الى 300 منحة وكذا الزيادة في قيمة هذه المنحة، حيث انتقلت من 2.300 درهم الى 3.000 درهم في الشهر خلال ثلاث سنوات؛

- مواصلة عمليات دعم البحث العلمي عبر المركز الوطني للبحث العلمي و التقني (التحاليل المعالجة بمختبرات الدعم التقني للبحث العلمي والتقني و الولوج الى المعلومة العلمية و التقنية)؛

- تشجيع الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين و كذا القطاعات الوزارية المعنية بالبحث العلمي مما مكن من تعبئة غلاف مالي إجمالي في حدود 160 مليون درهم.

2.5.2.1.3 استراتيجية مغرب ابتكار

تهدف استراتيجية مغرب ابتكارإلى جعل الابتكار عنصرا رئيسيا للتنافسية ومن المغرب بلدا جاذبا للمواهب و لمشاريع البحث و منتجا للتكنولوجيا . و تتمحور هذه الاستراتيجية حول النقط الثلاث التالية :

- **مبادرة مغرب ابتكار**

تروم هذه المبادرة التي تم اعتمادها في يونيو 2009، تحفيز خلق القيمة ومناصب شغل مؤهلة داخل المقاولات المغربية وتثمين البحث والتنمية وإنتاج الملكية الفكرية والصناعية.
وتم في هذا الصدد، وضع ثلاث آليات لتمويل الابتكار ويتعلق الأمر ب:

- **"انطلاق"** الذي يستهدف المقاولات الناشئة ذات مؤهلات كبيرة والحاملة للمشاريع المبتكرة القابلة للإستغلال التجاري. ويغطي الدعم النفقات المرتبطة بمشروع التنمية في مرحلة ما بعد الإحداث بنسبة 90% وفي حدود سقف مليون درهم؛

- **الخدمات التكنولوجية الشبكية"** التي تستهدف الشركات و تجمعات الشركات التي تعمل في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة، وذلك من أجل تمويل التشخيص التكنولوجي أو الخدمات التي تدخل في

إطار عملية الابتكار أو ذات محتوى تكنولوجي. وسيغطي الدعم المقترح في هذا الإطار المصاريف الخاصة بخدمات الخبرة بنسبة 75% وفي حدود 100.000 درهم؛

- **"تطوير"** الموجه لدعم التنمية، والذي يغطي، في حدود 4 ملايين درهم، 50% من النفقات الملتزم بها في إطار مشاريع البحث والتنمية المنجزة من قبل الشركات التي توجد في مرحلة التطوير و العاملة في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة أو من قبل اتحادات أو تجمعات الشركات المؤهلة و العاملة في المجمعات الصناعية.

و تتمثل أهم إنجازات صندوق دعم الابتكار برسم سنة 2014 في ما يلي :

- إعطاء الانطلاقة لطلب العروض و اختيار 14 ملفا في اطار الدورة السادسة لطلب مشاريع آليات تمويل الابتكار (12 انطلاق و 2 تطوير)؛
- توقيع 8 اتفاقيات "انطلاق"؛
- إعداد مشاريع الإطارات المرجعية لمهمة التدقيق وتقييم التمويلات.

دعم إحداث المجمعات الصناعية المغربية

تم تجسيد دعم الدولة لإحداث المجمعات الصناعية من خلال الدعم المالي المحدد في سقف 2 مليون درهم سنويا خلال فترة قصوى تصل إلى 5 سنوات.

و تهدف المجمعات الصناعية إلى تنشيط وتوحيد أنشطة مختلف الفاعلين (المقاولات ومراكز التكوين ووحدات البحث)، المتعلقة بالمشاريع التعاونية ذات النفع الكبير على البحث والتنمية وتوفير محيط تكنولوجي وتكامل يشجع على تطوير مشاريع البحث والتنمية والابتكار.

وتميزت سنة 2014 بما يلي :

- تمويل المجمعات الصناعية التي وقعت على عقود برامج مع الدولة؛
- منح العلامة التجارية لمجمع صناعي جديد في ميدان النجاعة الطاقية لمواد البناء؛
- إطلاق الطلب الخامس للمشاريع الذي تم على إثره التوصل ب 5 ملفات لمجمعات صناعية قصد منحها العلامة التجارية و تم قبول اثنان منها.

ومن المتوقع خلال سنة 2015 مواصلة الجهود لأجل تشجيع و تنمية مفهوم "المجمعات الصناعية" خاصة على مستوى القطاعات الصناعية المتعلقة بالمهن العالمية للمغرب كصناعة السيارات والطيران والصيدلة والبلاستيك والكيمياء. وذلك بهدف منح العلامة التجارية لثلاث مجمعات صناعية سنة 2015.

- **إحداث أحياء الابتكار**

تهدف هذه المبادرة في أفق 2017 الى إحداث و تطوير 14 حضيرة تكنولوجية، تسمى "أحياء الابتكار" التي تم إحداثها بشراكة مع الجامعات، حيث ستمكن من توفير بنية تحتية للاستقبال وإطار تكنولوجي ملائم لمشاريع البحث والتنمية والمقاولين الشباب حاملي مشاريع مبتكرة.

و خلال سنة 2014، تم الشروع في إحداث 3 أحياء الابتكار بشراكة مع الجامعات في مدينتي فاس و الرباط.

و ستعرف سنة 2015 إنهاء أشغال تهيئة حي الابتكار بفاس وإتمام المخطط التمويلي " Business Plan " لمدينة الابتكار بسطات، بالإضافة إلى إعطاء انطلاقة أشغال البناء بأحياء الابتكار بمراكش و سطات و الاعداد لمشاريع جديدة لأحياء الابتكار بمدن مكناس و القنيطرة و ذلك بشراكة مع الجامعات المعنية.

6.2.1.3 الآليات الخاصة لدعم تنافسية المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا وتنمية القطاع المهيكل

- **آليات دعم المقاولات المتوسطة والصغرى**

وضعت الحكومة مخططا هادفا من أجل تنمية المقاولات المتوسطة والصغرى وتعزيز مردوديتها . و يتمحور هذا المخطط حول البرامج التالية:

- **برنامج امتياز:** الذي يمكن من دعم المشاريع التنموية المنجزة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تمكينها من منح الاستثمار تمثل 20% من المبلغ الاستثماري الإجمالي في حدود 5 ملايين درهم؛

- **برنامج مساندة:** الذي يهدف إلى إحداث برامج وظيفية واقتناء أنظمة معلوماتية لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى المستفيدة من تمويل يصل إلى 60% من تكلفة هذه البرامج في حدود 1 مليون درهم.

في إطار برنامج امتياز، تمت الموافقة على 196 مشروعا تنمويا من خلال 8 طلبات للمشاريع تم الإعلان عنها خلال الفترة 2010-2013، بما فيها 20 مشروعا تم إلغاؤها نظرا لتأخر انطلاق برامجها الاستثمارية.

الى نهاية يونيو 2014، يقدر المبلغ الإجمالي للالتزامات في إطار برنامج امتياز ب 621 مليون درهم، باستثمار إجمالي يفوق 3,81 مليار درهم. وبالنسبة للوقع المرتقب، سيصل رقم المعاملات الإضافي المتراكم، على مدى 5 سنوات، إلى 40,6 مليار درهم و خلق 12.688 فرصة شغل. كما تمت الموافقة على 76 مشروعا ، أي ما يمثل 39%، في إطار استراتيجية

استبدال الواردات و 85 مشروعا أي ما يمثل 43%، ستساهم في تعزيز الصادرات وتنويع الأسواق وخاصة نحو البلدان الأفريقية.

بخصوص برنامج مساندة، فقد تم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية متم يونيو 2014 إطلاق 2.053 مشروعا لمواكبة 1.295 مقاولة متوسطة وصغرى. وبلغ حتى متم يونيو 2014، مجموع الالتزامات المالية 242 مليون درهم كمساهمة للوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى في أشغال المساعدة التقنية واقتناء الأنظمة المعلوماتية والمواكبة.

دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا وتنمية القطاع المهيكل

تماشيا مع الاستراتيجية الصناعية، يغطي العرض الجديد للمواكبة المقدم من طرف الوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى مجموع مراحل نمو المقاولات. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول المحاور التالية :

- دعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا من خلال اعتماد عرض جديد لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة يأخذ بعين الاعتبار رهانات المخطط الجديد للتسريع الصناعي (ابتكار، استثمار، إعلاميات، تقديم الخدمات) وكذلك عبر إطلاق آلية مندمجة جديدة لدعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا يغطي حاجيات التطوير والنمو؛

- إحداث وتنشيط نظام إيكولوجي عبر إطلاق عرض جديد يشجع إقلاع قاطرات النمو، وإدماج المسالك و الشراكة بين المقاولات الكبرى والمقاولات المتوسطة والصغرى والمشاريع التعاونية.

فيما يتعلق بتقليص القطاع غير المهيكل وتطوير روح المقاولة، تولي الحكومة أهمية خاصة لهذا القطاع و ذلك بتخفيض التكاليف المالية وتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإحداث المقاولة الفردية.

وفي هذا الصدد، يوفر مشروع القانون رقم 13-114، الذي يوجد في طور المصادقة عليه من طرف البرلمان، وضعا قانونيا مبسطا للمقاول الذاتي. ويعطي مشروع هذا القانون وضع المقاول الذاتي لكل شخص مادي يزاول باسمه الشخصي، و بصفة انفرادية، نشاطا مستقلا يدر دخلا رئيسيا و يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو فنيا أو خدماتيا، حيث يقل أو يعادل رقم معاملاته 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية و 200.000 درهم بالنسبة لنشاط خدماتي.

و يسمح مشروع القانون كذلك للمقاول الذاتي، بعد تسجيله في السجل الوطني للمقاول الذاتي، من الإستفادة من:

- نظام ضريبي خاص؛

- نظام تغطية اجتماعية و صحية خاص حسب الشروط المحددة في التشريع الخاص؛

- الإعفاء من الاجبارية المنصوص عليها في البند 19 من القانون رقم 95-15 بمثابة مدونة التجارة التي تنص على وجوب مسك محاسبة طبقا للقانون رقم 88-9 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها؛

- الإعفاء من إجبارية التسجيل في السجل التجاري.

و تجدر الإشارة في النهاية، إلى أن قانون المالية لسنة 2014 أسس لنظام ضريبي خاص و ملائم لفائدة الأشخاص الماديين المزاولين لنشاطهم المهني كمقاولين ذاتيين.

7.2.1.3 المشاريع الاستثمارية الكبرى

بفضل الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال و تقوية التنافسية، نجح المغرب في جلب كبريات الشركات العالمية كرونو و بومبارديي. كما كان لهذه الدينامية الإصلاحية أثر إيجابي على قطاع السياحة بحيث مكنت من ابرام اتفاقيات استثمار مع صندوق وصال كابيتال تهم مشروعي وصال الدار البيضاء الميناء ووصال أبي رقراق.

1.7.2.1.3 مشروع رونو

ترتكز الاتفاقية الاطار الموقعة بتاريخ 18 يناير 2008 بين الدولة المغربية و مجموعة رونو حول إنجاز مركب صناعي بملوسة بجهة طنجة، لإنتاج سيارات رونو طنجة المتوسط بطاقة إنتاجية تقدر ب 400.000 سيارة في السنة، منها 80% موجهة للتصدير، و سيمكن هذا المشروع من خلق 6.000 منصب شغل مباشر و30.000 منصب غير مباشر.

و قد عرفت سنة 2014 انطلاق الأرضية اللوجستية التي ستمكن من تصنيع أجزاء السيارات بمصنع طنجة و تصديرها نحو البرازيل و الهند. هذا، وقد تم جذب مجموعة من الممونين الجدد موازاة مع الشروع في الانتاج بوحدة العمل الثانية. و هكذا من المنتظر أن يتم خلال سنة 2014 انتاج حوالي 180.000 سيارة، منها 90% موجهة للتصدير بينما يتوقع خلق حوالي 5.300 منصب شغل مباشر.

وستعرف سنة 2015 تطوير سلسلة القيمة لقطاع السيارات و كذا البحث عن وجهات جديدة لتصدير أجزاء السيارات المصنعة بمصنع طنجة، خاصة كولومبيا وروسيا.

2.7.2.1.3 مشروع بومبارديي

ترتكز مذكرة التفاهم الموقعة مع مجموعة بومبارديي على إنجاز وحدة إنتاج و تجميع معدات الطائرات بالدار البيضاء. وفي هذا الإطار قام جلالة الملك بتدشين المحطة الصناعية المندمجة في 30 شتنبر 2013، الموجهة لصناعة الطيران وفضاء ميدبارك الذي يضم أول

مصنع بإفريقيا للمصنّع الكندي بومبارديي. و قد تمت برمجة التدشين الرسمي لمصنع بومبارديي في أواخر شهر نونبر 2014.

وفيما يخص انعكاس المشروع على إنعاش سوق الشغل، فقد أحدثت، حتى متم أبريل 2014، شركة بومبارديي 136 منصب شغل مباشر على أن يصل هذا العدد إلى 200 منصب مع نهاية سنة 2014.

كما ستعرف سنة 2015 مواصلة تطوير سلسلة القيمة لقطاع الطيران ووضع اطار تحفيزي يهدف الى تطوير وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

3.7.2.1.3 مشاريع وصال كابيتال

في إطار البرنامج الاستراتيجي "رؤية 2020"، تم، خلال سنة 2011 إحداث شركة مجهولة الاسم تدعى "الصندوق المغربي لتطوير السياحة" برأسمال اجتماعي أولي يبلغ 1,5 مليار درهم من أجل المساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية لبلوغ هدف تشييد 200.000 سرير إضافي قصد تمكين المغرب من استقبال 20 مليون سائح في أفق 2020. ويتوخى المغرب من وراء هذه الاستيراتيجية الإرتقاء بالمغرب إلى مصاف العشرين وجهة سياحية الأولى عالميا.

في إطار اتفاق الشراكة الموقع بتاريخ 24 نونبر2011، بين الصندوق المغربي لتطوير السياحة و الصناديق الاستثمار السيادية القطرية، والإماراتية والكويتية تم إحداث هيئة مغربية للاستثمار السياحي تحت اسم وصال كابيتال برأسمال متساو بين الشركاء الأربع. وتهدف هذه الشراكة الى الاستثمار في المجالات المهمة لرؤية 2020، و كذا في المشاريع السياحية الكبرى.

وقد تم، في اطار هذه الاتفاقية، تحديد ثلاث مشاريع بمبلغ يناهز 19 مليار درهم، و يتعلق الأمر بمشروع وصال مارينا طنجة (في طور الدراسة النهائية) و بمشروعي وصال الدارالبيضاء الميناء و وصال أبي رقراق.

- **وصال الدارالبيضاء الميناء :**

ترتكز الاتفاقية الإطار المبرمة بين الحكومة و شركة وصال ميناء الدار البيضاء على تطوير مشروع سياحي بالدارالبيضاء من أجل إنجاز مجموعة من الفنادق و مارينا و فضاءات ثقافية و ترفيهية ومركبات سكنية فاخرة و كذا مكاتب ومحلات تجارية.

و يهدف هذا المشروع الذي تم التوقيع على اتفاقية بشأنه أمام جلالة الملك بتاريخ فاتح أبريل 2014 إلى جعل الدارالبيضاء وجهة جذابة لسياحة الأعمال عبر تقديم تجربة ثقافية غنية ومجموعة من الأنشطة الترفيهية وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 5,93 مليار درهم.

- **وصال أبي رِقراق :**

ترتكز الاتفاقية الإطار المبرمة بين الحكومة وشركة وصال أبي رقراق على تطوير مشروع سياحي على مستوى الشطر الثاني من مشروع تهيئة ضفة وادي أبي رقراق.

ويهم هذا المشروع الذي تم إبرام اتفاقية بشأنه أمام جلالة الملك بتاريخ 12 ماي 2014، بالإضافة إلى إنجاز وحدات سكنية سياحية، توفير معدات ترفيهية كبرى بغلاف إجمالي قدره 8,73 مليار درهم. و سيتم إنجاز هذا المشروع من طرف شركة وصال أبي رقراق.

وبصفة عامة، فقد تميزت سنة 2014، بالمصادقة من طرف لجنة الاستثمارات برئاسة السيد رئيس الحكومة، على 40 مشروعا استثماريا كبيرا بأكثر من 200 مليون درهم للمشروع و بمبلغ إجمالي قدره 42 مليار درهم. مما مكن من خلق ما مجموعه 2.000 منصب شغل قار و مباشر و 14.000 منصب غير مباشر مقابل 63 مشروعا خلال سنة 2012 باستثمار ناهز 46,28 مليار درهم مكن من خلق 10.000 منصب شغل.

2.3 تسريع تنزيل الدستور و الإصلاحات الهيكلية الكبرى و تفعيل الجهوية

في إطار تنزيل الدستور، تعتزم الحكومة إتمام إرساء المؤسسات الدستورية وتسريع وتيرة الاصلاحات الهيكلية، وذلك من أجل ترسيخ الحكامة الرشيدة في مجال تدبير الشأن العام والمساهمة في إنعاش النمو الاقتصادي.

1.2.3 مواصلة البناء المؤسساتي

1.1.2.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة

واصلت الحكومة خلال سنة 2014، في إطار مخططها التشريعي و التنظيمي، إعداد مشاريع النصوص التشريعية و التنظيمية المتخذة تطبيقا لمقتضيات الدستور. ويتعلق الأمر بالخصوص ب:

- **مشروع القانون التنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية** تطبيقا لمقتضيات الفصول من 107إلى 128 من الدستور ووفقا للتوجيهات الملكية الواردة في الخطب و الرسائل الملكية السامية. وستعهد رئاسة هذا المجلس لرئيس منتدب، كما سيتمتع المجلس بموجب مشروع هذا القانون التنظيمي بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال الإداري و المالي؛

- **مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية** تطبيقا للفصل 75 من الدستور. يهدف هذا المشروع الى ملائمة القانون التنظيمي الحالي للمالية مع المقتضيات الدستورية الجديدة وخاصة فيما يتعلق ب :

  - تقوية نجاعة التدبير العمومي؛
  - سن المبادئ و القواعد المالية المتعلقة بالتوازن المالي لقانون المالية و وضع مجموعة من القواعد تروم تحسين شفافية المالية العمومية؛
  - تعزيز المراقبة البرلمانية على المالية العمومية.

- **مشروع قانون رقم 113.12 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة** ومحاربتها تطبيقا لمقتضيات الفصل 36 من الدستور. و يهدف هذا المشروع الى:

  - الارتقاء بالهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها الى هيئة وطنية مستقلة و متخصصة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، بالاضافة إلى تحديد اختصاصاتها؛

  - تعزيز دور الهيئة في ترسيخ ثقافة النزاهة و محاربة الرشوة وتمكينها من المساهمة الفعالة في تعزيز وتطوير البرامج الوطنية في مجال الوقاية و محاربة الرشوة و ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة؛

  - تمكين الهيئة من متابعة السياسات العمومية و دراسة و محاربة جميع أشكال الرشوة من خلال إحداث مرصد لدى الهيئة و كذا إمكانية تلقي الشكايات و القيام بإجراءات البحث و التقصي.

- **مشروع قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات،** حيث يندرج هذا المشروع في إطار تفعيل الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كأحد الحقوق و الحريات الأساسية. كما يندرج مشروع هذا القانون في إطار تنفيذ المملكة لالتزاماتها على المستوى الدولي، و لاسيما المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 19 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية و كذا المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة. كما يرمي مشروع هذا القانون الى ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة و في اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، يحدد المشروع طبيعة المعلومة و مسطرة الحصول عليها و الاستثناءات و كذا طرق الطعن أمام القضاء وكذا الاجراءات الاحترازية لضمان نشر المعلومة بغية تقوية الحق في الحصول عليها؛

- **مشروع قانون رقم 74.13 بشأن تنظيم التكوين المستمر** الذي يندرج في إطار تفعيل اصلاح شامل لمنظومة التكوين المستمر و تفعيل الفصل 31 من الدستور الذي يضمن لكافة المواطنات والمواطنين الحق في التكوين. كما يهدف مشروع هذا القانون الى إرساء نظام للحكامة فعال و مرن وأكثر جاذبية بغية تقوية تنافسية المقاولات وتبسيط المساطر لتمكين المستخدمين من الارتقاء الاجتماعي؛

- **مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق باستغلال المقالع**: و يرمي الى تعريف دقيق لكافة أنواع المقالع و إدراج مبدأ مفهوم "مخططات تدبير المقالع" قصد تحديد المناطق التي يمنع فيها هذا الاستغلال وتحديد طبيعة إعادة تهيئة مواقع المقالع بالإضافة الى تحديد المساحات الدنيا القابلة للاستغلال؛

- **مشروع قانون رقم 108.13 بمثابة قانون القضاء العسكري،** الذي يندرج في إطار الملائمة مع المقتضيات الدستورية الجديدة. ويعتبر هذا المشروع طفرة مهمة في مجال القضاء و صيانة حقوق الانسان والضمانات الأساسية للحريات؛

- **مشروع قانون رقم 112.13 يتعلق برهن الصفقات العمومية** والذي يهدف الى تأمين قواعد ومساطر تنفيذ رهونات الصفقات العمومية وتقوية حق المستفيد من الرهن من المعلومة وتبسيط وتحديث طرق التبليغ المتعلقة برهن الصفقات العمومية وتحديد مسؤولية أصحاب المشاريع فيما يتعلق بإصدار الوثائق المتعلقة بهذا الرهن.

وعموما، فقد صادقت الحكومة حتى 9 أكتوبر2014 على 03 مشاريع قوانين تنظيمية و 30 مشروع قانون و38 مشروع قانون تتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية و كذا مشروعي مرسومي بقانون و 31 معاهدة دولية.

2.1.2.3 توطيد الديمقراطية التشاركية : تفعيل توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني

التزمت الحكومة في إطار تفعيل المبدأ الدستوري المتعلق بالديمقراطية التشاركية، بوضع سياسة تهدف إلى تطوير المناخ القانوني لاشتغال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بقضايا الشأن العام.

لأجل ذلك ، قامت الحكومة بتنظيم حوار وطني حول الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، والذي مكن من التعرف على آراء الفاعلين الجمعويين والخبراء الوطنيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال. وتعتبر هذه المبادرة أول تجربة وطنية تشاورية واسعة مع الفاعلين المدنيين ترمي إلى مراجعة المناخ القانوني بشكل شامل لتعزيز الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وتؤكد النهج التشاوري الذي تعتمده الحكومة في إنجاز الإصلاحات الكبرى التي تباشرها في مختلف القطاعات.

وتتضمن المخرجات الأساسية لأشغال الحوار الوطني حول المجتمع المدني ما يلي:

- التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني، الذي يتضمن توثيقا لمختلف المراحل التي عرفها هذا النموذج الوطني التاريخي الذي شارك فيه أزيد من 10000 فاعل جمعوي وخبير. كما يتضمن تشخيص المجتمع المدني لوضعية المشاركة المدنية ونقط قوتها وضعفها وكذا التوجهات الكبرى والتوصيات المتعلقة بتنزيل الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني وبالحياة الجمعوية واقتراح تأسيس تعاقد وشراكة مستقبلية حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني قائمة على ميثاق وطني للديموقراطية التشاركية؛

- الأرضية القانونية لمدونة الحياة الجمعوية في إطار تعزيز المقومات الأساسية الثلاثة للحياة الجمعوية وهي حرية الممارسة الجمعوية وحق الجمعيات في الولوج المنصف لمختلف أنواع الدعم العمومي وتعزيز الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- الأرضية القانونية المتعلقة بحق المواطنين والمواطنات في تقديم ملتمسات في مجال التشريع في إطار المقاربة التشاركية لتفعيل تقنين الحق في تقديم الملتمسات التشريعية بموجب الفصل 14 من الدستور؛

- الأرضية القانونية المتعلقة بحق تقديم العرائض في إطار المقاربة التشاركية قصد اعتماد الاطار القانوني لتقديم العرائض و ذلك بموجب الفصل 15 من الدستور؛

- توصيات اللجنة فيما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي تبعا لما أبرزه النقاش الذي أجري في إطار فعاليات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والادوار الدستورية الجديدة بوصفه الألية الفضلى لتفعيل الديموقراطية التشاركية وتعزيز انخراط المواطنين في الشأن العام؛

- الميثاق الوطني للديموقراطية التشاركية بما هو إطار للتعاقد والالتزام الأخلاقي والسياسي بشأن تفعيل المقتضيات الدستورية للمشاركة المدنية في الحياة العامة.

كما تضمنت مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني عدة مذكرات متعلقة بمغاربة العالم:

- ضرورة تعزيز الحكامة التشاركية والإشراك والتمثيل الديمقراطي للجالية المغربية المقيمة بالخارج؛

- إعطاء دينامية لالتزام الجالية من خلال تقوية القدرات والمساعدة التقنية والمالية المقدمة لفعاليات المجتمع المدني المغربي النشيطة بالخارج؛

- إعادة إقرار العقد الاجتماعي بين المغاربة المقيمين بالخارج ودائرة اتخاذ القرارات السياسية بالمغرب.

وسيرتكز عمل الحكومة برسم سنة 2015 بالأساس على ما يلي :

- تنزيل نتائج الحوار الوطني حول المجتمع المدني على المستوى التشريعي والمؤسساتي؛

- تطوير وتقوية قدرات الجمعيات في المجال التشريعي والحكامة الجيدة؛

- تنظيم فعاليات وطنية نوعية بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني المجتمع المدني (13 مارس من كل سنة) تطبيقا للتعليمات والتوجيهات الملكية المتعلقة بتنفيذ توصيات الحوار الوطني؛

- تنفيذ برنامج عمل وطني للتعريف الواسع بنتائج وتوصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني؛

- إعداد دلائل توجيهية في مجال القيادة والحكامة الجيدة موجهة لجمعيات المجتمع المدني.

3.1.2.3 الجهوية المتقدمة و اللاتمركز الإداري

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية وفي إطار تنزيل الدستور، أعدت الحكومة مسودة لمشروع القانون التنظيمي للجهة الذي سيمكن هذه الأخيرة من لعب الدور المنوط بها كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

لقد تم إعداد هذه المسودة من جهة، على أساس المبادئ المرتكزة على التدبير المستقل والتضامن والتعاون وكذا احترام قواعد الحكامة الرشيدة، ومن جهة أخرى، أخذا بعين الاعتبار استنتاجات تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية التي وضعت رؤية مندمجة لهيكلة جهوية ديمقراطية تمكن الجهات من الاستفادة من مؤهلاتها ومواردها الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مزيد من التنمية المندجة.

وسيرا على النهج الذي تعتمده الحكومة والذي ينبني على الانفتاح والتشاور، أطلعت الحكومة مختلف الأحزاب السياسية على محتوى هذه المسودة قصد إغنائها وتجويدها.

هذا وتحدد مسودة هذا القانون التنظيمي، تطبيقا لأحكام الفصل 146 من الدستور، شروط التدبير الديمقراطي لشؤون الجهة وشروط تنفيذ مداولاتها وقراراتها واختصاصاتها الذاتية والمشتركة بينها وبين الدولة والمنقولة إليها من هذه الأخيرة.

كما تحدد هذه المسودة النظام المالي للجهة ومصادر مواردها وكيفيات تسيير موارد كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات بهدف تقليص الفوارق بين الجهات و كذا شروط وكيفيات تأسيس مجموعاتها.

تحدد مسودة هذا القانون التنظيمي أيضا قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر ومراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال المرتبطة بها وإجراءات ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تتضمن المسودة آليات جديدة من شأنها إعطاء دفعة جديدة للتسيير على المستوى الجهوي بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية، من خلال الانفتاح على المجتمع المدني ومشاركته في تكريس التشاور مع جميع الفاعلين، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج ضمن صلاحيات الجهة.

غير أن تحقيق الأهداف المسطرة للجهوية يبقى رهينا بالإصلاح الهيكلي للاتمركز الإداري الذي يعتبر ورشا مهيكلا يهدف إلى إرساء آليات جديدة للحكامة وتحديث الجهاز الإداري للدولة و إعادة هيكلة الإدارة الترابية عن طريق نقل الاختصاصات والموارد الضرورية من أجل إنشاء إدارة لامتمركزة و فعالة.

و في هذا الصدد، أعطت الحكومة الانطلاقة لدارسة قصد وضع نظام جديد للاتمركز الإداري. و تروم هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- وضع خريطة للمهام والهياكل الحالية للقطاعات الوزارية على المستوى اللامتمركز وتقييم اثار اختلالاتها على حسن أداء الإدارة؛

- تحديد فرص الاستغلال الأمثل و المشترك (مراكز الإعلاميات و مقرات الخدمات العمومية و تدبير الموارد البشرية و الشراء الجماعي و المباريات،...) و تفويت بعض الخدمات للخواص (النقل والصيانة...) أو الشراكة بين القطاعين العام و الخاص على المستوى اللامتمركز؛

- تحديد العوائق التي تحول دون تطبيق اللاتمركز الإداري؛

- وضع تصور حول نمط للحكامة يساعد على تفعيل ورش اللاتمركز الإداري ليواكب ورش الجهوية المتقدمة؛

- إعداد منهجية محكمة من أجل تفعيل اللاتمركز الإداري؛

- وضع أرضية للإطار القانوني اللازم لتفعيل اللاتمركز الإداري.

4.1.2.3 إصلاح القضاء و تعزيز حقوق الانسان

- **إصلاح القضاء**

يشكل ميثاق إصلاح النظام القضائي بالنسبة للحكومة خارطة طريق ستمكن من تعزيز استقلالية وفعالية الجهاز القضائي و تخليق عمله و كذا ترسيخ وحماية حقوق الإنسان والحريات.

وفي هذا الإطار، سيرتكز عمل الحكومة على المحاور الستة التالية:

- توطيد استقلالية السلطة القضائية وعلى الخصوص من خلال ضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث يوجد في طور المصادقة مشروع قانون تنظيمي يكرس الاستقلالية الإدارية و المالية لهذا المجلس. وينص مشروع هذا القانون على ضرورة إحداث آليات تعاون بين المجلس الاعلى للسلطة القضائية والسلطات الاخرى لتمكينه من مزاولة مهامه في أحسن الظروف. كما يعتبر ضمان استقلالية النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، وذلك بإسناد رئاسة النيابة العامة إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، من بين أهم المحاور الأخرى التي ستمكن من توطيد استقلالية السلطة القضائية؛

- تخليق منظومة العدالة من خلال تعزيز آليات العقاب لضمان نزاهة و شفافية هذه المنظومة وتتبع و مراقبة الثروات و التصريح بالممتلكات؛

- تعزيز الحماية القضائية للحقوق و الحريات، خصوصا، من خلال مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب. وفي هذا الصدد، توجد في طور المصادقة مشاريع لتعديل القانون الجنائي والمساطر الجنائية كما أنه من المتوقع إحداث مرصد وطني لظاهرة الإجرام؛

- الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء و تسهيل الولوج الى الحقوق و العدالة عبر تطوير النظام القضائي وعقلنة الخريطة القضائية والرفع من نجاعة الأداء القضائي وتبسيط المساطر وتسهيل ولوج المتقاضين الى المحاكم. و في هذا الاطار، يوجد في طور الإعداد برنامج طموح لرقمنة منظومة العدالة. ويتعلق الأمر ببرنامج "المحكمة الرقمية" الذي يهدف إلى إنشاء بنية تحتية رقمية حديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسريع إنتاج التطبيقات وتحيينها وتسهيل الانفتاح على الأجهزة المحمولة وتسهيل التواصل مع شركاء الوزارة وكذا الخدمات عن بعد.

و سيشمل مشروع "المحكمة الرقمية" عدة مجالات كالأرشيفات الرقمية القانونية وتدبير النظم والولوج عن بعد إلى استنتاجات الطب الشرعي وملفات القضايا ونظام المؤتمرات عبر الفيديو المستعملة في قاعات المحاكم؛

- تنمية القدرات المؤسساتية من خلال ضمان جودة التكوين الأساسي وتحسين مستوى وفعالية التكوين المستمر، وذلك بالنسبة لجميع الهيئات المهنية التابعة للمجال القضائي. وفي هذا الصدد، ستتميز سنة 2015 بإعطاء الانطلاقة الفعلية لبناء المقر الجديد للمعهد العالي للقضاء الذي سيتم تجهيزه بمرافق لإيواء 400 طالب وبفضاءات بيداغوجية (قاعات المحاضرات وقاعات الدروس، ...) ومرافق اجتماعية و رياضية (مطعم، ملاعب رياضية ...)؛

- تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها من خلال إقامة إدارة قضائية احترافية ومؤهلة تروم الفصل، على مستوى كل محكمة، بين المهام القضائية وتلك التي تدخل في المجال الإداري والتدبيري. وموازاة مع ذلك، سيتم العمل على تسريع وتحسين مستوى البنيات التحتية للمحاكم عبر إعطاء الانطلاقة لبناء العديد من المحاكم ومحاكم الأسرة أو مراكز القضاة المقيمين بفضل شراكة مع المهنيين في هذا المجال على المستوى الوطني (إبرام عقود الإشراف المنتدب).

تعزيز المؤسسات المكلفة بحقوق الإنسان:

لقد رسخ الدستور المغربي الجديد خيار المجتمع الديمقراطي الحديث المحترم لحقوق الإنسان وعمل على تقوية الإطار والظروف لالتزام أكبر لاحترام حقوق الإنسان. كما قدم على الخصوص الضمانات الدستورية التي تحرص على عدم التراجع سواء على مستوى ما تم تحقيقه من تقدم أو بالنسبة للالتزامات الدولية للمملكة في هذا المجال.

و تسهر مؤسستين متكاملتين على تنفيذ سياسة الدولة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، و يتعلق الأمر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وتتجلى أولويات المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2015 فيما يلي :

- إعداد مشروع القانون الجديد للمجلس مما سيمكن من توسيع مهم لصلاحياته لأجل أداء المهام المتعلقة بالوقاية من التعذيب والأشكال الأخرى من العقوبات والمعاملات القاسية اللاإنسانية أو المهينة وباللجوء إلى العدالة بالنسبة للأطفال

الذين تم انتهاك حقوقهم وكذا بحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والحماية من أشكال التمييز المباشرة وغير المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار المهام التي ستناط إلى الهيئة المكلفة بالمناصفة و محاربة جميع أشكال التمييز؛

- إنجاز مذكرات وتقارير موضوعاتية عن الأماكن السالبة للحرية و حماية الفئات الهشة والتشريع الانتخابي و القوانين المتعلقة بالتنظيم الترابي وكذا عن تنفيذ الميثاق الوطني لإصلاح النظام القضائي؛

- المراقبة المحايدة والمستقلة للاستحقاقات الانتخابية المقرر إجراؤها سنة 2015 مع اعتماد مراقبين وطنيين ودوليينح؛

- إنشاء معهد لتكوين الفاعلين في مجال حقوق الانسان ووضع برنامج متعدد السنوات لتقوية القدرات.

و سيواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمله مع العديد من المؤسسات غير الحكومية والحكومية وبين الحكومية.

من جهة أخرى، سيتم إنجاز خطة عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لسنة 2015 من خلال أربع محاور استراتيجية:

- مواكبة تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

- تقوية الحوار مع الأطراف المغربية المعنية ؛

- تقوية تفاعل الحكومة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والحوار والتعاون مع المؤسسات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجامعات ومراكز الأبحاث الأجنبية؛

- إطلاق مشروع التوأمة المسمى "تقوية القدرات التنظيمية والتقنية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان".

كما ستتم، خلال سنة 2015 ، مواصلة تنفيذ برنامج "تقديم الدعم للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من أجل إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية" الذي تم وضعه بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

5.1.2.3 تأطير الحقل الديني

تتجلى المحاور الكبرى لاستراتيجية إصلاح وإعادة هيكلة الحقل الديني، التي تم اعتمادها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك فيما يلي:

- تكريس إشعاع النموذج المغربي في مجال تدبير الشؤون الإسلامية وتعزيز التأطير الديني من خلال إطلاق مراكز جديدة للتكوين ؛

- تعزيز التوعية في المجال الديني وتأهيل المتدخلين في الشأن الديني وخاصة القيمين الدينيين؛
- المساهمة في أنشطة محو الأمية؛
- بناء وترميم المساجد و المركبات الدينية والثقافية؛
- إدماج و تأهيل مؤسسات التعليم العتيق في منظومة التعليم الوطنية.

و يمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها خلال سنة 2014، فيما يلي:

- توقيع عدد من بروتوكولات تعاون لتكوين أفواج من الأئمة و القيمين الدينيين في المغرب، لفائدة العديد من الدول الصديقة، كمالي وغينيا وتونس وليبيا و كوت ديفوار؛
- تعزيز برنامج المؤتمرات الدينية لمواكبة القضايا الوطنية وتطور المجتمع؛
- دعم المراكز الثقافية والجمعيات المعنية بالتأطيرالديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج، وكذا المجلس المغربي لعلماء أوروبا؛
- تأهيل الأئمة في إطار ميثاق العلماء الذي يهدف إلى تجديد الخطاب الديني وتحسين أداء المؤسسات الدينية، حتى تتمكن من مواكبة دينامية المجتمع المغربي؛
- مواصلة المجهودات المتعلقة بتحسين الوضع المادي للقيمين الدينيين وتعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم؛
- تأهيل مؤسسات التعليم العتيق من خلال إتمام بناء وتوسيع أربع مؤسسات، بالإضافة إلى مواصلة أشغال البناء والتهيئة الجارية لسبع مؤسسات أخرى ؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تكوين العاملين في الحقل الديني؛
- الرفع من التعويضات المخصصة لمؤطري برنامج محو الأمية في المساجد؛
- بناء وتجهيز 9 مجمعات دينية وثقافية ولاسيما بوجدة ومراكش والدار البيضاء وطنجة ومواصلة بناء مقر الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى بالرباط وترميم ضريحين؛
- إطلاق الجيل الثاني من برنامج محو الأمية بالمساجد الذي يتميز باستعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات لفائدة 286.751 مستفيد.

كما يندرج مخطط العمل لسنة 2015 في إطار تنفيذ الاستراتيجية العامة المستمدة من التوجهات السامية لجلالة الملك، وذلك استنادا إلى المحاور الأساسية التالية:

- تحسين الخطاب الديني وتوعية المواطنين بالأسس والتعاليم الأساسية للدين الإسلامي الداعية لمبدأ التسامح و المواكبة لتطور المجتمع؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الوضعية المادية والخدمات الاجتماعية لفائدة القيمين الدينيين؛

- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدات (250 في السنة بدلا من 200 في السنة) بالإضافة إلى تعزيز التأطير و التكوين المستمر لجميع أئمة المساجد. و في هذا الإطار، سينطلق العمل بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات خلال سنة 2015 بطاقة استيعابية تبلغ 600 طالب مقيم؛

- تشجيع تعلم القرآن الكريم من خلال طباعة نسخ القرآن الكريم على نطاق واسع، و تنظيم مباريات في الحفظ والتجويد تتوج بمنح جوائز للفائزين؛

- بناء مساجد جديدة في الأحياء المهمشة بالمدن وبالوسط القروي؛

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي بالمدارس القروية و مدارس التعليم العتيق والمساجد، وذلك بشراكة مع الفاعلين المعنيين؛

- برمجة بناء وتجهيز أربع مؤسسات للتعليم العتيق وتنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة المدرسين و الإداريين؛

- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية بالمساجد، بالإضافة إلى إطلاق برنامج التأطير عن بعد لفائدة مليون مستفيد؛

- مواصلة بناء المركبات الدينية والثقافية.

2.2.3 تحسين حكامة السياسات العمومية

1.2.2.3 الرفع من فعالية النفقة العمومية : إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

من المؤكد أن الفعالية في النفقة العمومية الهادفة إلى ضمان التوزيع الأمثل للموارد الميزانياتية وتجويد خدمات المرفق العام، تعتبر شرطا أساسيا لتوفير المناخ الملائم لتحقيق الأهداف المتعلقة بتقوية الإطار الماكرو اقتصادي وإنعاش النمو الاقتصادي وتخفيض العجز والتنمية البشرية.

غير أن تحسين فعالية النفقة العمومية مرتبط بمأسسة وتكريس مجموعة من المبادئ والقواعد الميزانياتية التي تمكن من التحكم في النفقة وتقوية شفافية الميزانية ودعم المراقبة والتقييم والمحاسبة.

ومن هذا المنظور، يكتسي إدراج المقاربة المتعلقة بنجاعة الأداء في مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية أهمية قصوى. حيث ستمكن هذه المقاربة من نشر ثقافة النجاعة في التدبير العمومي من خلال توجيه النفقة العمومية نحو مبدأ تحقيق النتائج و تكريس البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات التي ستمكن من وضوح الرؤية المالية وتحكم أفضل في الرهانات الميزانياتية.

وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان الانتقال إلى منطق نجاعة الأداء، ينص مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية على إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحينها سنويا، مما سيضمن التقائية السياسات القطاعية وتوفير رؤية أوضح للمدبرين العموميين.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن اعتماد البرمجة المتعددة السنوات المحينة سنويا من تسهيل الاختيارات الميزانياتية بناء على النتائج المحققة والإمكانيات التي تتيحها المالية العمومية مستقبلا، علاوة على تقوية دور الدولة في التخطيط الاستراتيجي وتدعيم نجاعة الأداء العمومي مع الحفاظ على قابلية المالية العمومية. كما ستسمح هذه البرمجة أيضا بتطوير تقييم السياسات العمومية وبتحسين ظروف إعداد قانون المالية.

علاوة على ذلك ومن أجل إدراج البرمجة الميزانياتية في الإطار المتعدد السنوات وضمان رؤية أوضح للأداء العمومي، يعتمد إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على إعادة هيكلة تبويبات الميزانية من أجل الانتقال من مقاربة مبنية على الوسائل إلى ميزانية يتم تقديمها على أساس البرامج والمشاريع أو العمليات مع ترسيخ البعد الجهوي. وسيمكّن تفعيل هذه التبويبات الميزانياتية من تقدير مجموع الوسائل المرصودة لتفعيل السياسات العمومية.

كما تقتضي إعادة هيكلة تبويبات الميزانية تحديد أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء المرتبطة ببرامج محددة، بالإضافة إلى تقوية مسؤولية المدبرين فيما يخص تحقيق النتائج مقابل منحهم المزيد من المرونة في مجال التسيير.

في ظل تحسين فعالية النفقة العمومية، ينص مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية بصفة صريحة على مبدئ صدقية الميزانية والمحاسبة، كما يحدد مجموعة من القواعد التي تهدف خاصة إلى ترشيد إحداث وتسيير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا إلى إضفاء طابع المحدودية على اعتمادات الموظفين والتحكم في الدين العمومي والحدّ من ترحيل اعتمادات ميزانية الاستثمار.

من جهة أخرى ومن أجل تعزيز مراقبة البرلمان للمالية العمومية، سيتم إغناء الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية للسنة ولمشروع قانون التصفية وكذا تلك المحالة على اللجان البرلمانية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية.

لقد قطع مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية أشواطا عديدة بغية المصادقة عليه. حيث تمت المصادقة على هذا المشروع في مجلس الحكومة بتاريخ 3 يناير 2014 و في مجلس الوزراء بتاريخ 20 يناير 2014، كما صادق مجلس النواب على المشروع في إطار القراءة

الأولى خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 8 يوليو 2014، وتمت إحالته على مجلس المستشارين الذي يقوم حاليا بدراسته.

إن تنزيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية سيتم بصفة تدريجية على مدى 5 سنوات. وستستغل المدة الفاصلة بين المصادقة على المشروع ودخوله حيز التنفيذ لمواكبة القطاعات الوزارية قصد تمكينهم من تملك أفضل وتطبيق سليم للأدوات والقواعد المالية والميزانياتية الجديدة.

لأجل ذلك، همت المرحلة التجريبية الأولى التي أعطت انطلاقتها المذكرة التوجيهية المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 قطاعات الاقتصاد والمالية والتربية الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. ومكنت هذه المرحلة من تجريب المحاور المتعلقة بهيكلة الميزانية حول البرامج وبتنزيل المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء.

ولقد أبانت هذه المرحلة التجريبية عن مشاركة حقيقية وعن انخراط قوي للقطاعات المعنية التي قامت بتعبئة قوية لمواردها البشرية من أجل ضمان نجاح هذه المرحلة الأولى.

ونظرا لهذه النتائج المشجعة، أعطت دورية السيد رئيس الحكومة تحت رقم 2014/06 المؤرخة في 12 يونيو 2014 الانطلاقة للمرحلة التجريبية الثانية التي تهدف من جهة إلى تجريب المحور المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات مع المحورين السالفي الذكر ومن جهة أخرى إلى فتح المجال لخمس قطاعات وزارية أخرى للمشاركة في هذه المرحلة، ويتعلق الأمر بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة العدل والحريات ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة الصحة وقطاع التكوين المهني.

تتميز هذه المقاربة المبنية على التجريب بمجموعة من الإيجابيات خاصة ما يتعلق منها بالتشاور والتنسيق مع القطاعات الوزارية والمصالح المعنية بتغيير منهجية إعداد وتدبير الميزانية بالإضافة إلى نشر الدينامية الإيجابية من خلال النتائج الأولية لتجريب الإصلاح.

وعلى صعيد آخر وفي خضم الإجراءات المواكبة لتطبيق إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، سيتم العمل على إعداد برنامج للتكوين قبل نهاية السنة الجارية، سيشمل بالإضافة إلى الجوانب النظرية العامة، على الجوانب العملية التطبيقية للتدبير الميزانياتي الحديث. وسيتم الأخذ بعين الاعتبار، عند إعداد هذا البرنامج، الحاجيات المعبر عنها من طرف الفاعلين الأساسيين في النظام الميزانياتي وخاصة تلك المعبر عنها من طرف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل ضمان تملك أفضل لمضامين هذا الإصلاح.

2.2.2.3 تحديث الإدارة العمومية

يشكل تحديث الإدارة والنهوض بالوظيفة العمومية خيارا استراتيجيا ورهانا أساسيا بالنسبة للحكومة من أجل تأهيل الإدارة وجعلها قادرة على مواجهة تحديات الظرفية و الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن وللمقاولة في ظل الإصلاحات المؤسساتية والدستورية الحالية.

و في هذا الصدد، شرعت الحكومة في إنجاز مجموعة من المشاريع ذات الأولوية التي تتمحور حول التدابير التالية:

- **التدبير العصري للرأسمال البشري** عبر :
  - مواصلة المراجعة الشاملة للنظام العام للوظيفة العمومية؛
  - تفعيل النصوص المتعلقة بحركية الموظفين للتخفيض من أعداد المناصب المالية المحدثة وبالتالي التحكم في كتلة الأجور؛
  - دعم التكوين عبر إصدار وتفعيل المرسوم المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة موظفي الدولة،
  - مواصلة إعداد نظام موحد للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بالإدارة عبر تصنيف جميع الوظائف في دليل مرجعي موحد وتعميمه على جميع الادارات؛
  - تفعيل دور المرصد الوطني لمقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية؛
  - إحداث نظام موحد حول التعويض عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية؛
  - تحسين الشروط الصحية والسلامة في أماكن العمل.
- **تحسين علاقة الإدارة بالمواطن** عن طريق :
  - النهوض بجودة الاستقبال والإرشاد بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فضلا عن معالجة المطالب و الشكايات وتتبعها من أجل إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن؛
  - مواصلة ورش تبسيط وتوحيد المساطر الإدارية مع إصدار مرسوم في هذا الشأن.
- **الحكامة والتدبير** من خلال :
  - مواصلة ورش اللاتمركز الإداري لمواكبة مشروع الجهوية المتقدمة؛
  - إصدار ميثاق المرافق العمومية وتفعيل مضامين القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ؛
  - اعتماد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للوقاية من الرشوة وتتبع تنفيذها.

3.2.2.3 إصلاح مراقبة المؤسسات و المقاولات العمومية و تحسين حكامة المحفظة العمومية

في سياق يتسم بضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال الاستثمار واستنادا إلى توجهات البرنامج الحكومي، يحظى إصلاح المحفظة العمومية بأهمية خاصة حيث يهدف إلى تمكين المؤسسات و المقاولات العمومية من إنجاز أهدافها المتمثلة في خلق القيمة وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف مختلف السياسات العمومية الموكولة اليها.

وترتكز الأوراش الرئيسية لهذا الإصلاح على:

- **إصلاح ألية الحكامة و الرقابة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية**

تم في هذا اصدد، اقتراح إطار قانوني وتنظيمي جديد لتدبير منظومة رقابة وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية أخدا بعين الاعتبار ضرورة تعزيز العلاقة بين الحكامة والرقابة المالية وذلك بهدف وضع نموذج للرقابة يرتكز على تقييم نجاعة الأداء.

- **تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة للحكامة**

تم، طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة بتاريخ 19 مارس 2012، تنزيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار مقاربة تشاركية و تدريجية انخرطت فيها هيئات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والوزارات الوصية.

وأظهرت النتائج الأولية لتطبيق هذا الميثاق عن برمجة جيدة وارتفاع في وتيرة انعقاد المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية وعن دينامية متزايدة للجن المتخصصة المنبثقة عن هذه المجالس (لجن الاستثمار والافتحاص وتدبير المخاطر) و كذا اعتماد أبعاد جديدة للحكامة الجيدة كتعيين مدراء مستقلين و الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في تشكيل المجالس الإدارية.

- **تعميم العلاقات التعاقدية المتعددة السنوات بين الدولة و المؤسسات والمقاولات العمومية**

تشكل العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أحد المحاور الهامة في تحسين تدبير المحفظة العمومية نظرا لمساهمتها في تحديد مسؤولية المدبرين وتقييم نجاعة الأداء وتحسين فعالية المؤسسات والمقاولات العمومية.

ووفقا لتوجهات الحكومة، فإن عملية تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية عرفت وتيرة متزايدة خلال السنتين الماضيتين. وهكذا تم تسجيل زيادة في هذه العلاقات التعاقدية خلال سنتي 2013 و2014، حيث تم إبرام أربعة عقود برامج بين كل من الدولة والوكالة المستقلة للماء والكهرباء لمراكش ومجموعة بريد المغرب ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

بالإضافة إلى تقييم و تتبع العقود الحالية، ستشهد سنة 2015 إبرام عقود برامج جديدة بين الدولة وبعض المؤسسات والمقاولات العمومية من بينها المكتب الوطني للموانئ والمكتب الوطني

للمطارات والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة و شركة الدراسات و الإنجازات السمعية البصرية (SOREAD-2M).

- **دعم الشراكات بين القطاعين العام و الخاص**

يهدف مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص الذي يوجد حاليا قيد المصادقة بالبرلمان، إلى تحديد إطار عام موحد و محفز يسمح بتعزيز انخراط الفاعلين الخواص في تنمية المشاريع العمومية مع تحسين الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال من حيث الفعالية و سرعة التنفيذ و الشفافية.

وستمكن هذه المقاربة التشاركية لإنجاز المشاريع العمومية، من الاستعانة بالقدرات الابتكارية والتمويلية للقطاع الخاص ومن تقاسم أمثل للمخاطر و ذلك بإسناد المسؤوليات للجهة الأكثر تأهيلا لتحملها بفعالية ودفع الأجرة عن الخدمات المقدمة بعد إنجازها مع مراعاة نجاعة أدائها.

- **تطوير سياسة التدبير النشيط للمحفظة العمومية**

لقد تم إعطاء الانطلاقة لدراسة تتعلق بوضع سياسة للتدبير النشيط للمحفظة العمومية مرتكزة على ترسيخ دور المؤسسات والمقاولات العمومية في الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية المالية للمحفظة العمومية وإعداد منهجية عمل للمساهمين الممثلين للدولة. و من المقرر الإنتهاء من هذه الدراسة في أوائل سنة 2015.

وسيتم عرض تفاصيل الإصلاحات المنجزة في التقرير الخاص بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروع قانون المالية.

4.2.2.3 إصلاح السياسة العقارية

يرمي إصلاح السياسة العقارية للدولة إلى تكريس ممارسات الحكامة الجيدة وتصفية الوعاء العمومي قصد ضمان حمايته وتسهيل تعبئته واستغلاله وجعله في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والاستثمار المنتج. كما يهدف إلى تحقيق الشفافية في تفويت وكراء الممتلكات العقارية العمومية ومكافحة المضاربة واقتصاد الريع وتوسيع الوعاء العقاري للدولة للاستجابة لحاجيات الاستثمار والتنمية الحضرية على المدى المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، تتمحور الإجراءات الأساسية المتخذة من أجل تحديث وتحسين تدبير الأملاك العقارية للدولة، حول المحاور الرئيسية التالية:

- **تصفية الأملاك** من خلال:

  - تسريع عملية تسجيل الملك الخاص للدولة حيث تم إيداع طلبات للشراء بشأن 16.960 هكتارا و تم تسجيل 2.203 هكتارا برسم النصف الأول من سنة 2014، مما مكن من تسجيل 54% من الملك العقاري للدولة و إيداع طلبات الشراء بشأن 39% منه؛

- تسوية النزاعات الفلاحية المرتبطة باسترداد الدولة للأراضي الفلاحية أو الموجهة للاستغلال الفلاحي والمسجلة باسم الأجانب حيث تم توقيع 22 قرارا متعلقا ب 328 هكتارا برسم النصف الأول من سنة 2014. كما تم التوقيع على 260 قرارا يتعلق بمساحة إجمالية تقدر ب 4.740 هكتارا خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2011 و 2014.

- **التحكم في الأملاك والمحافظة عليها** من خلال:

- مواصلة تطهير قاعدة المعطيات المتعلقة بالأملاك بتنسيق مع كل من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وكذا مع المدبرين الآخرين للعقار العمومي، وذلك للحصول على معلومة موثوقة تتعلق بمجموع الملك الخاص للدولة وكيفية استعماله والأوعية العقارية المتوفرة؛

- مواصلة الورش المتعلق بتطهير احتلال الملك الخاص للدولة بدون وجه حق وبدون رسم عقاري حيث تمت، إلى غاية متم شهر غشت 2014، معالجة 6.707 حالة بمساحة إجمالية بلغت 60.843 هكتارا من بين حوالي 80.000 هكتار محتل (أي ما يمثل 77% من المساحة المحتلة) وذلك عن طريق الإيجار أو البيع أو الإفراغ أو إعادة التأهيل أو اللجوء إلى القضاء؛

- حماية الأملاك من خلال متابعة مشروع رقمنة رسوم الملكية والوثائق المرجعية حيث تم، عند بداية يوليو 2014، رقمنة أزيد من 250.000 وثيقة من بين 300.000 وثيقة المحددة كهدف.

- **دعم الاستثمار المنتج والتجهيزات العمومية** من خلال:

- مواصلة تعبئة الملك الخاص للدولة لمواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية حيث تمت الموافقة، مع نهاية الأسدس الأول من سنة 2014، على 91 مشروعا بمساحة إجمالية تقدر ب 1.670 هكتارا وباستثمار متوقع قدره 11.614 مليون درهم و7.770 منصب شغل؛

- تعزيز آلية تتبع مشاريع الاستثمار من أجل تسوية الملفات التي تواجه صعوبات في التنفيذ أو اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل. وهكذا تمت معالجة 33% من الملفات إما بتسوية الإشكالية أو باسترداد العقار عند ثبوت نقائص فيه وذلك من مجموع 622 مشروعا بمساحة إجمالية قدرها 6.000 هكتار واستثمار متوقع قدره 96,3 مليار درهم و 43.000 منصب شغل متوقع.

- **التدبير النشيط للمحفظة العقارية:**

تمت معالجة هذا المحور من خلال إعطاء دفعة قوية للعمل على تفويت الأصول ذات المردودية الضعيفة أو التي تعاني من صعوبة في التسيير. و في هذا الإطار، تم إعداد مشروع

مرسوم قصد تفويت و بيع المساكن التي تديرها ديار المدينة إلى قاطنيها والتي تقدر ب 37.000 وحدة.

- **الرفع من مردودية المحفظة العقارية و تحسين مداخيل الأملاك المخزنية** من خلال:

  - تحسين المداخيل المرتبطة بتسيير الملك الخاص للدولة والتي سجلت ارتفاعا يقدر ب 16 % خلال الفترة 2012-2013؛
  - تثمين المحفظة العقارية في إطار مخططات التهيئة والمخططات المديرية للتعمير؛
  - تبني مقاربات جديدة لتعبئة الملك الخاص للدولة (أخذ مساهمة بواسطة العقار، تبادل،.....) خصوصا لدعم بعض المشاريع الكبرى المنجزة من قبل الفاعلين العموميين (المدينة الجديدة زناتة، القطب الحضري الجديد لمازغان.....)؛
  - مواكبة المشاريع الكبرى للتنمية الجهوية (الرباط وطنجة وتطوان) باقتناء جزء من العقار الضروري.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل الدولة جهودها الرامية إلى تحسين الحكامة العقارية لا سيما من خلال مراجعة نظام المعلوميات وتحيين الترسانة القانونية من خلال الشروع في دراسة تتعلق بإعداد مشروع مدونة لأملاك الدولة.

5.2.2.3 تقوية الحكامة الأمنية

يرتكز عمل الحكومة فيما يخص الحكامة الأمنية على تقوية الوسائل الموضوعة رهن إشارة مختلف المصالح الأمنية قصد تمكينها من أداء مهامها الإدارية و الأمنية في أحسن الظروف.

هذا وسيتم الأخذ بعين الاعتبار، سنة 2015، الإشكاليات المتعلقة بإدارة القرب و محاربة الهجرة غير الشرعية و تنظيم الانتخابات المحلية.

كما ستتميز سنة 2015 باستمرار تعبئة الموارد البشرية و المادية و اللوجستيكية بهدف الحفاظ على المكتسبات في مجال أمن المواطنين والبنية التحتية للبلاد ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

أما في مجال الوقاية المدنية، فيرتكز مخطط عمل سنة 2015 على المحاور التالية:

- تعزيز الموارد البشرية و المادية؛
- تحسين تغطية التراب الوطني من خلال استكمال المشاريع المتعلقة ببناء مراكز الإغاثة في كل من العيون و الجديدة و خريبكة وسلا و بناء مراكز جديدة للإغاثة بالعرائش و الزاك والخميسات و أنزي و بناء مخزن لمبيدات الحشرات و كذا مراكز لإيواء فرق الاستطلاع والتدخل لمحاربة الجراد بفم لحصن ؛

- بدء تشغيل وحدة إنتاج الأقنعة لتلبية الحاجيات الوطنية من الأقنعة الواقية والأقنعة الجراحية وتكوين مخزون استراتيجي قصد التدخل السريع في حالات ظهور أوبئة الإنفلونزا (توزيع الأقنعة على قوات حفظ الأمن و المواطنين).

6.2.2.3 إشعاع الدبلوماسية وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

يتم وفقا لتوجيهات جلالة الملك تنفيذ الاستراتيجية الدبلوماسية للحكومة ، التي تضع العمل الدبلوماسي في صلب الأولويات الحكومية. و قد تم التأكيد على ذلك في الخطاب الملكي لـ 30 يوليو 2014، بمناسبة عيد العرش:"*في إطار التكامل والانسجام بين السياسة الداخلية والخارجية لبلادنا، فإننا نعمل على حسن استثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي، من أجل تعزيز صورة ومكانة المغرب على الساحة الدولية، والدفاع عن مصالحه العليا، وقضاياه العادلة*".

وفي هذا السياق و بغية تعزيز السياسة الخارجية للمغرب، فإن العمل الدبلوماسي للحكومة يتمحور حول خمس أولويات:

- التعبئة المستمرة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب؛
- الترويج لعلامة « LABEL » المغرب؛
- الدفع الاستراتيجي بدبلوماسية اقتصادية جديدة كفيلة بتقوية إشعاع و مكانة اقتصادنا الوطني على المستويين الإقليمي و الدولي مع مراعاة التحولات العميقة على المستوى العالمي؛
- دعم و تشجيع الدبلوماسية الثقافية ؛
- تعزيز وتوسيع علاقات المغرب الثنائية والإقليمية مع مختلف الشركاء.

هذا وإضافة إلى ذلك، أحدثت الزيارات الإفريقية العديدة التي قام بها جلالة الملك، منذ اعتلائه العرش، ديناميكية في العلاقات مع العديد من الدول الافريقية وأعطت دفعة قوية للتعاون جنوب- جنوب الذي أضحى خيارا استراتيجيا للمملكة.

كما التزمت الحكومة، تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، باعتماد سياسة متناغمة و متناسقة تقوم على نموذج متميز لشراكة جنوب-جنوب إضافة إلى تعاون ثلاثي ومتعدد الأطراف وفق شراكات متوازنة وذات منفعة متبادلة في خدمة المواطن الإفريقي.

وعلى مستوى الإنجازات، سجلت سنة 2014 إنجاز عدد مهم من المشاريع المبرمجة. ويتعلق الأمر بـ:

- الرفع من عدد البعثات الدبلوماسية، في إطار تعزيز برنامج " دعم العمل الدبلوماسي"، من 54 سفارة سنة 2013 إلى 60 بعثة سنة 2014؛

- تعزيز تمثيلية المملكة على الساحة الدولية، خاصة في مجال حقوق الإنسان من خلال مساهمة المملكة في المنظمات الدولية ؛
- تنظيم عدد من التظاهرات داخل وخارج المغرب؛
- إطلاق مشاريع بناء قنصلية المملكة في واشنطن و المركب الدبلوماسي في أبوظبي، فضلا عن مواصلة الأشغال بالمركبات الدبلوماسية في نواكشوط وليبروفيل ومالابو؛
- إطلاق مشاريع جديدة تهم تحديث وتأهيل أملاك الدولة المغربية في الخارج خاصة بمدريد وبروكسيل وبولونيا.

علاوة على ذلك، وقصد تمكين المملكة من احتلال المكانة التي تليق بها على المستوى الإقليمي و القاري و العالمي، و كذا داخل المنظمات الدولية، وفي سياق يتسم باتساع حقل العمل الدبلوماسي و بتعدد المتدخلين، تعتزم الحكومة، برسم سنة 2015، اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة برنامج " دعم العمل الدبلوماسي" ليشمل كل سفارات المملكة خلال سنة 2015 مع إمكانية تمديده إلى المراكز القنصلية؛
- تعزيز تمثيلية المغرب على الساحة الدولية عبر افتتاح تمثيليات دبلوماسية جديدة: 20 مركزا جديدا على مدى السنوات الثلاث المقبلة (10 خلال سنة 2015، 5 سنة 2016 و 5 سنة 2017)؛
- تعزيز حضور المملكة داخل المنظمات الدولية؛
- تشجيع الدبلوماسية الرقمية، ولا سيما من خلال الحضور على الشبكات الاجتماعية؛
- تنظيم العديد من التظاهرات داخل وخارج المغرب؛
- تسريع وتيرة برنامج بناء المركبات الدبلوماسية خاصة بواشنطن وأبوظبي وليبروفيل ومالابو ونواكشوط والمنامة...؛
- تأهيل بعض البنايات التي تأوي سفارات المملكة في الخارج.

3.2.3 تسريع الإصلاحات الهيكلية

1.3.2.3 إصلاح أنظمة التقاعد

يشكل الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية المرحلة الأولى للإصلاح الشامل والعميق لأنظمة التقاعد من خلال توحيد جميع صناديق التقاعد ببلادنا في قطبين: قطب القطاع العمومي قطب القطاع الخصوصي.

وقد كشفت الدراسات الإكتوارية حول نظام المعاشات، هشاشة التوازنات الديمغرافية والمالية لنظام المعاشات المدنية وأهمية مستوى التزامات هذا النظام التي بلغت 687 مليار درهم عند نهاية سنة 2012.

وتجدر الاشارة إلى أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء في إطار الوضع الراهن، فإن هذا النظام سيسجل أول عجز تقني له في سنة 2014 وكذا نفاذ احتياطاته المالية في سنة 2022.

ويساهم العامل الديمغرافي في هذه الوضعية حيث وصل عدد متقاعدي نظام المعاشات المدنية إلى 281.794 متقاعد خلال سنة 2013، بزيادة سنوية تقدر في المتوسط ب 7% فيما بلغ عدد المنخرطين 660.651 بتطور يصل معدله السنوي إلى 2,2%. وقد أدى هذا الوضع إلى خلل مهم في نسبة التغطية من 10 منخرط نشيط مقابل متقاعد واحد سنة 1986 إلى أقل من 3 منخرط نشيط مقابل متقاعد واحد سنة 2013. ويتجلى أحد الأسباب الأخرى لعجز النظام في ضعف التعريفة المطبقة مقارنة مع الحقوق الملتزم بها تجاه المنخرطين، حيث يضمن الصندوق المغربي للتقاعد تعريفة تحدد في المتوسط في درهمين عن الخدمات بالنسبة لكل درهم كمساهمة وهو ما سيؤدي إلى تراكم احتياجات التمويل إلى غاية سنة 2062، بقيمة تقدر بحوالي 2,5% من الناتج الداخلي الخام.

هذا وقد تم خلال اجتماع اللجنة الوطنية الذي تم عقده برئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 18 يونيو 2014، تقديم السيناريو المتعلق بالإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وعلى إثر هذا الاجتماع، قامت الحكومة بإحالة هذا السيناريو قصد إبداء الرأي على أنظار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إبداء رأيه. ويتمحور هذا السيناريو حول الإجراءات التالية:

- الرفع من سن الإحالة على التقاعد إلى 62 سنة ابتداء من يوليو 2015 وتمديده تدريجيا بـ 6 أشهر كل سنة ابتداء من سنة 2016 بهدف بلوغ 65 سنة مع إمكانية الاستفادة قبل سن الإحالة على التقاعد من معاش كامل بعد 41 سنة من الانخراط في النظام ؛

- الرفع من المساهمة بنقطتين سنة 2015 ونقطتين سنة 2016، لكل من الدولة والمنخرط؛

- اعتماد الأجر المتوسط للثماني سنوات الأخيرة من الخدمة كقاعدة لاحتساب المعاش بشكل تدريجي على مدى 4 سنوات؛

- تقليص النسبة السنوية لاحتساب المعاش من 2,5% إلى 2% فيما يخص الحقوق المكتسبة بعد تاريخ الإصلاح، مع الحفاظ على نسبة 2,5% بالنسبة للحقوق المكتسبة قبل تاريخ الإصلاح؛

- مراجعة شروط الاستفادة من التقاعد النسبي:

  - 26 سنة عوض 21 سنة بالنسبة للرجال؛

- 20 سنة عوض 15 سنة بالنسبة للنساء؛
- 36 سنة عوض 30 سنة دون استيفاء الشرطين المتعلقين بالحصول على ترخيص الإدارة مع احترام الحصيص السنوي المحدد في 15%.

وتجدر الاشارة إلى أن اعتماد هذه التدابير مجتمعة ستمكن من تأخير ظهور العجز الأول للنظام إلى سنة 2022 بدلا من سنة 2014 واستنفاذ الاحتياطيات إلى سنة 2031 عوض 2022 في حالة عدم اتخاذ أي إجراء. كما ستمكن من انخفاض الدين الضمني للنظام إلى 209 مليار درهم بدلا من 687 مليار درهم المتراكمة إلى نهاية سنة 2012.

2.3.2.3 الإصلاح الضريبي

لقد تم اتخاذ أهم التعديلات الجبائية المدرجة برسم سنة 2014 في تناغم تام مع توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي المنعقدة في أبريل 2013 بمشاركة مختلف الفاعلين. وقد همت هذه التعديلات التشجيع على المنافسة المشروعة و العدالة الجبائية ودعم تنافسية المقاولات وتحسين العلاقة بين الإدارة والملزمين.

- **المقتضيات المتعلقة بالتشجيع على المنافسة المشروعة والعدالة الجبائية**

تهم هذه المقتضيات:

- مراجعة النظام الجزافي؛
- إحداث نظام جبائي لفائدة المقاول الذاتي؛
- حذف الإعفاء لمدة ثلاث سنوات على كراء المباني الجديدة والمباني الإضافية؛
- إحداث واجب تمبر إضافي يطبق على العربات عند التسجيل الأول؛
- التضريب التدريجي على المداخيل الفلاحية.

- **المقتضيات المتعلقة بتنافسية المقاولات**

يتعلق الأمر بـ:

- مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة عبر:
  - توسيع الوعاء و تخفيض عدد نسب الضريبة؛
  - حذف قاعدة الفاصل الزمني المحدد في شهر؛

- تحسين نظام الضريبة على المقاولات غير المقيمة بإحداث نظام موحد للتصريح و الأداء؛
- إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة.

- مراجعة ثمن البيع و المساحة المتعلقة بالمساكن المخصصة للطبقة المتوسطة؛
- إعفاء زائد القيمة الصافي على إثر المساهمة في شركة قابضة.

المقتضيات المتعلقة بتحسين العلاقة بين الإدارة والملزمين

تهم هذه التعديلات:

- إحداث إلزامية الإقرار والأداء الإلكترونين بالنسبة للمهن الحرة؛
- تحديد أجل 6 أشهر لتبليغ التصحيحات للملزمين؛
- التنصيص على محضر يسجل بداية عملية المراقبة الجبائية؛
- إلغاء إجبارية إرفاق دفتر التحملات للتصريح بالنسبة لمؤجري المساكن الاجتماعية.

كما ستتميز الفترة 2015 -2017 بمواصلة تفعيل التوصيات الأخرى للمناظرة الوطنية حول الجبايات على المدى القصير و المتوسط باعتماد نفس المنهجية التشاركية مع مراعاة أولويتها و وقعها المالي وذلك عبر:

- مواصلة ترشيد النفقات الجبائية (ابتداء من 2015)؛
- محاربة الغش الضريبي والتحكم في القطاع غير المهيكل من خلال:
  - تحسين أشغال اللجن الجبائية (2017)؛
  - تبني نظام جبائي يتلاءم مع حجم المقاولات عبر إحداث جدول للنسب بعد إنجاز دراسة حول الانعكاسات المالية (2016)؛
  - تأطير السلطة التقديرية للإدارة (2014-2016)؛
  - ملاءمة نظام العقوبات (2017).
- تعزيز النظام الجبائي وتنافسية النسيج الاقتصادي عبر مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة (2015-2017). وفي هذا الإطار، و تبعا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، ستتمحور المجهودات المستقبلية حول:

- توسيع الوعاء؛
- حذف بعض الإعفاءات؛
- ملاءمة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المواد الفلاحية على الصعيد المحلي وعند الاستيراد؛
- تقليص عدد النسب؛
- تعميم إرجاع الدين على الضريبة على القيمة المضافة.

3.3.2.3 إصلاح المقاصة

يدخل نظام المقايسة الخاص بأثمنة المحروقات الذي تم تطبيقه خلال سنتي2013 و 2014 في إطار مشروع الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة. ويمكن هذا النظام من التحكم في نفقات المقاصة المتعلقة بالمحروقات السائلة، وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة في إطار قانون المالية. و ذلك لتفادي اللجوء، خلال السنة، إلى اعتمادات إضافية وإلى المديونية مما قد يؤدي إلى الرفع من هشاشة التوازنات الماكرو- اقتصادية وتقليص هامش تمويل الاستثمار وإلى التأثير سلباً على النمو وفرص الشغل.

وقد همت التدابير المتخذة خلال سنة 2014 أساساً، الحذف التدريجي للدعم بالنسبة للبنزين الممتاز والفيول2 والفيول الموجه لإنتاج الطاقة الكهربائية وكذا تحديد الإعانة المخصصة للغازوال. بالمقابل، واصلت الدولة الدعم الجزئي لتكلفة الغازوال والتحمل الكلي لتقلبات السوق العالمية بالنسبة لغاز البوتان والغازوال الموجه للصيد الساحلي وكذا السكر بغلاف مالي يفوق 31 مليار درهم . كما تواصل الدولة دعم الدقيق المحلي المستخلص من القمح الطري وكذا القمح الموجه لإنتاج الدقيق غير المدعم بتكلفة مالية تقدر بـ 2,5 مليار درهم.

و هكذا، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015 من بين أولوياته، إجراءات لمواصلة إصلاح نظام المقاصة وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق تدابير المقايسة المتخذة خلال سنة 2014. وتهدف هذه الإجراءات من جهة، إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المعوزة والطبقة المتوسطة، ومن جهة أخرى إلى الحفاظ على التوازنات المالية مع تحقيق إدخار يمكن استعماله في تمويل الاستثمار في المجال الاجتماعي خاصةً التعليم والصحة والسكن وكذا استهداف الطبقات الهشة.

وموازاة مع الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، سيتم اتخاذ عدة تدابير مصاحبة منها على الخصوص مواصلة دعم قطاع النقل وتخصيص مساعدة مباشرة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب طبقا لعقد برنامج المبرم بين الدولة وهذا المكتب برسم الفترة 2014-2017 بهدف الحفاظ على أسعار الكهرباء في مستويات مناسبة، كما تروم هذه التدابير تشجيع الضخ الذي يعمل بالطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في إطار مشاريع اقتصاد الماء المستعمل في السقي.

ويتطرق التقرير حول المقاصة المصاحب لمشروع قانون المالية بالتفصيل لأهم التدابير المتخذة في هذا الإطار.

3.3 تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و مواصلة دعم البرامج الإجتماعية و إنعاش التشغيل

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وللالتزامات الواردة في برنامجها، ستواصل الحكومة تفعيلها لمختلف البرامج الإجتماعية التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة وذلك بإيلاء أهمية خاصة لتعميم التعليم المدرسي وتطوير العرض الجامعي و كذا تحسين الخدمات الصحية و الحماية الاجتماعية.

من جهة أخرى، ستتم مضاعفة الجهود لتكثيف وتنويع العرض السكني من خلال دعم المشاريع المتعلقة بالسكن الموجه للفئات الإجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح والسكن المهدد بالانهيار.

كما ستواصل الحكومة جهودها في إطار نهج سياسة تروم تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي من خلال مواصلة تفعيل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015) و إدماج تدخلاتها مع غيرها من الاستراتيجيات والإجراءات الهادفة الى التنمية البشرية و تنمية العالم القروي.

و ستواصل الحكومة أيضا تنفيذ سياستها المتعلقة بتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية في إطار مقاربة تشاركية مع الساكنة المحلية وذلك بهدف تقليص الفوارق المجالية.

كما ستعمل الحكومة على تحسين استهداف الفئات الهشة من خلال مواصلة إنجاز العمليات الممولة من طرف صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

ونظرا للأهمية الإقتصادية والإجتماعية التي يكتسيها التشغيل، فإن الحكومة بصدد الإعداد لإعطاء الإنطلاقة لسياسة وطنية جديدة في مجال التشغيل في أفق سنة 2025.

وبالموازاة وتبعا للتعليمات السامية لجلالة الملك، فقد تم تنظيم الاحصاء العام السادس للسكان والسكنى خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 20 شتنبر 2014.

وستمكن هذه العملية من التوفر على قواعد معطيات إحصائية غنية ومتنوعة على كافة المستويات الادارية والجغرافية للمملكة فضلا عن المعلومات اللازمة لوضع السياسات العمومية واستراتيجيات التنمية وتقييمها وذلك قصد الاستجابة لأهداف تنمية مستدامة مهيكلة و أكثر تنظيما.

للإشارة فإن إحصاء 2014 تميز بإدخال أسئلة من شأنها قياس المؤشرات المتعلقة بالرأسمال الغير مادي للمغرب بمختلف مكوناته وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك الواردة في خطاب العرش في 30 يوليوز 2014.

وستتميز سنة 2015 بإنجاز المرحلة الأخيرة من هذا الاحصاء والتي تتمثل في استغلال ونشر المعطيات بالاعتماد على تقنية القراءة الأوتوماتيكية للوثائق، مما سيمكن من معالجة شاملة وسريعة و ذات جودة عالية و بأقل تكلفة.

1.3.3 مواصلة جهود تعميم التمدرس ومحاربة الأمية وتطوير التعليم العالي

1.1.3.3 قطاع التربية الوطنية والتربية غير النظامية

تميزت سنة 2014 بإشراف جلالة الملك على تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مما يعكس الأهمية القصوى التي يتم إيلاؤها لإصلاح المدرسة المغربية. ومن المنتظر أن يشكل هذا المجلس قوة اقتراح وتقييم ومواكبة لتطورات منظومة التربية والبحث العلمي. كما سيعهد اليه كذلك وضع التوجهات الإستراتيجية للمشروع التربوي الجديد الذي يهدف إلى التغلب على الصعوبات التي واجهت البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين.

وفي إطار خارطة الطريق التي رسمتها التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2013، بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب، واصلت الحكومة جهودها لدعم التمدرس وتكافؤ الفرص و الرفع من جودة التعلم وتحسين الحكامة وتعزيز الموارد البشرية.

وهكذا عرفت سنة 2014 تحقيق الإنجازات الأساسية التالية :

تعميم التمدرس

تمت برسم السنة الدراسية 2014-2015 مواصلة توسيع شبكة المؤسسات المدرسية من خلال افتتاح 68 مدرسة ابتدائية ، منها 11 مدرسة جماعاتية، و114 اعدادية و64 ثانوية. و بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح 4.118 قاعة دراسية جديدة منها 1.227 قاعة ابتدائية، و1.810 قاعة اعدادية و1.081 قاعة ثانوية تأهيلية.

أما فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي، فقد واصلت الحكومة جهودها لتوفير المطاعم المدرسية التي سيبلغ عدد المستفيدين منها خلال الموسم 2014-2015، حوالي 1.312.991 تلميذا مقابل 1.267.109 مستفيدا برسم السنة الماضية، مما يمثل زيادة قدرها 3,5%. أما عدد المستفيدين من الداخليات، فقد انتقل من 108.639 الى 147.210، أي بزيادة قدرها 3,5%. وأخيراً، سيصل عدد المستفيدين من النقل المدرسي برسم السنة الدراسية 2014-2015 إلى 89.216 تلميذا، بزيادة تفوق 27% بالمقارنة مع السنة الدراسية 2013-2014.

وهكذا، فقد تم تعميم التعليم الإبتدائي مع تسجيل انخفاض ملحوظ في الفوارق سواء على مستوى الوسط أو الجنس. وقد انتقلت نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة من 91,3% برسم سنة 2009-2010 إلى 99,5 % سنة 2013-2014، كما تم تحقيق المناصفة بشكل شبه كلي حيث بلغت نسبة تمدرس الفتيات أكثر من 99%.

غير أن تعميم تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة يتطلب جهدا كبيرا لتقليص الفوارق المسجلة حسب الوسط والجنس، وذلك بالرغم من الزيادة الملحوظة في نسبة التمدرس لدى هذه الفئة و التي بلغت 87,6 % على الصعيد الوطني بينما بلغت نسبة 61,5 % فقط بالنسبة للفتاة القروية.

وأخيراً، بلغت نسبة التمدرس بالنسبة للفئة العمرية 15-17 سنة 61,1 % مسجلة فوارق كبيرة حسب الوسط والجنس بمعدل تمدرس لا يتجاوز 21,9% بالنسبة للفتاة القروية سنة 2013-2014.

تحسين جودة التعليم

اتخذت الحكومة عدة تدابير للحد من التكرار والانقطاع عن الدراسة، منها على الخصوص، إرساء نظام اليقظة البيداغوجية، و الدعم البيداغوجي لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعليمية، وكذا الدعم الاجتماعي.

التربية غير النظامية

في إطار المجهودات المبذولة في مجال تعميم التعليم، تواصل الحكومة العمل على محاربة اللاتمدرس والانقطاع عن الدراسة بالنسبة للأطفال الذين تقل اعمارهم عن 16 سنة قصد إدماجهم في التعليم النظامي أو التكوين المهني.

هذا وتجدر الإشارة الى ان العدد الاجمالي للتلاميذ المسجلين في برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" و "المواكبة البيداغوجية" انتقل من 46.500 مستفيد سنة 2013-2014 الى 52.000 مستفيد سنة 2014-2015. كما انتقل عدد التلاميذ الجدد المسجلين برسم نفس الفترة من 24.500 الى 28.000 .

تثمين الموارد البشرية وتحسين الحكامة

فيما يتعلق بمحور الموارد البشرية، وللاستجابة للطلب المتزايد على التمدرس، عرفت سنة 2014 اعتماد مجموعة من التدابير تتعلق بتثمين الموارد البشرية كاحترام الساعات القانونية للتعليم و تشجيع إعادة انتشار الموارد البشرية.

تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا الاطار برسم سنة 2014 في اعتماد مرسوم بقانون رقم 2.14.596 بتغيير وتتميم القانون رقم 012.71 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو و أعوان الدولة و البلديات و المؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، و القانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال الى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد و ذلك لأجل الاحتفاظ في العمل بموظفي التربية الوطنية و التعليم العالي الذين بلغوا حد سن التقاعد خلال السنة الدراسية 2014-2015.

وسيرتكز برنامج العمل لسنة 2015 أساسا على ما يلي :

- الانتهاء من إعداد المشروع التربوي الجديد الذي تمت صياغته في إطار مقاربة تشاركية بين جميع الأطراف المعنية. ويرمي هذا المشروع الى التغلب على جميع الصعوبات التي واجهت البرنامج الاستعجالي ولاسيما فيما يتعلق بالولوج الى التعليم الأولي و المساواة بين جميع مستويات التمدرس و جودة التعلم. وتجدر الإشارة إلى أن حكامة النظام التربوي و كذا تدبير الموارد البشرية يحتلان مكانة مهمة في هذا المشروع الجديد؛

- الانتهاء من الأشغال بالنسبة لـ 310 مؤسسة والتي ستفتح أبوابها خلال السنة الدراسية 2015-2016 و كذا بالنسبة لـ 31 إعدادية في العالم القروي تم بناؤها في اطار التعاون مع اليابان؛

- اعطاء الانطلاقة لعمليات بناء أكثر من 90 مؤسسة مدرسية و إعادة تأهيل المؤسسات الحالية و ذلك في اطار اتفاقيات التنمية الموقعة أمام جلالة الملك و خاصة تلك المتعلقة بمدن الدار البيضاء، الرباط، طنجة و مراكش؛

- تحسين حكامة النظام التربوي من خلال مراجعة المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين و كذا آليات التعاقد و تطوير الكفاءات التدبيرية للمتدخلين على كافة المستويات و مواصلة الجهود المبذولة فيما يخص الأنظمة المعلوماتية و التقييم.

وستمكن هذه التدابير من تحقيق الأهداف المسطرة برسم السنة الدراسية 2016-2017 والمتمثلة في تحقيق نسبة للتمدرس بالتعليم الأولي تقدر ب 75% و نسب تسجيل تصل إلى 100% و 90% و 65% على التوالي بالتعليم الابتدائي و الاعدادي و التأهيلي و كذا نسب الهدر المدرسي تبلغ على التوالي 2,1% و 5,6% و 7,4% بالنسبة للمستويات الثلاث السالفة الذكر.

2.1.3.3 محاربة الأمية

مكنت الجهود المبذولة من طرف المغرب في هذا الإطار من تقليص نسبة الأمية الى أقل من 28% في متم سنة 2012 و ذلك حسب أخر بحث وطني حول الأمية.

و قد تميزت سنة 2014 أساسا بما يلي :

- إحداث الوكالة الوطنية الجديدة لمحو الأمية والتي ستتكفل بجرد الحالة الراهنة لمحو الأمية في المغرب واعداد تقرير سنوي حول تقدم برنامج محاربة الأمية؛

- إبرام 1.180 إتفاقية مع مختلف الجمعيات الشريكة، ستمكن حوالي 558.138 شخصا من الاستفادة من برنامج محاربة الأمية برسم سنة 2013-2014. وهكذا ارتفع العدد الاجمالي للمستفيدين، خلال السنوات العشر الأخيرة، الى اكثر من 7.000.000 مستفيدا،

84% منهم يمثلون العنصر النسوي، كما بلغت نسبة المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي أكثر من 50%.

وتندرج خطة العمل برسم سنة 2015 في إطار هدف الحكومة الرامي الى خفض نسبة الأمية الى 20% في أفق سنة 2016.

وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة ب:

- مواصلة تعبئة مختلف الشركاء العموميين والخواص وكذا المنظمات غير الحكومية من أجل بلوغ 800.000 مستفيدا سنويا؛
- دعم الشراكات مع الجهات والجماعات الترابية؛
- مواصلة الجهود الرامية الى تنويع البرامج والوسائل البيداغوجية لأجل الاستجابة للحاجيات المتجددة للمستفيدين.

3.1.3.3 تطوير التعليم العالي

ترمي استراتيجية الحكومة فيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر برسم الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016 إلى تحسين حكامة منظومة التعليم العالي و تطوير البحث العلمي وكذا تعزيز التعاون الدولي. و تتمحور هذه الإستراتيجية حول النقط التالية:

- الرفع من نسبة تشغيل حاملي دبلوم التعليم العالي؛
- تحسين حكامة نظام التعليم العالي الخاص وكذا الأحياء الجامعية ؛
- تقوية وتطوير الخدمات الإجتماعية للطلبة ؛
- مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتعاون الدولي ؛
- تحسين البحث التطبيقي الموجه نحو الابتكار.

وتتلخص أهم الإنجازات التي عرفتها السنة الجامعية 2013-2014 فيما يلي:

- توسيع العرض وتعزيز الطاقة الاستعابية لنظام التعليم العالي، مما مكن من رفع نسبة الولوج للتعليم العالي إلى حوالي 24 % مقابل 22,1 % خلال السنة الجامعية 2012-2013 . وقد بلغ عدد الطلبة 602.885 طالب منهم 38.000 بمؤسسات التعليم العالي الخاص؛

- وضع نظام لمراقبة وتطوير الجودة من خلال تنويع التكوين وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل والأوراش الكبرى المهيكلة. وفي هذا لإطار بلغ عدد الشعب المعتمدة 2.207 شعبة، منها 64% كشعب ممهننة؛

- مصادقة البرلمان على القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- تعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من المنح، حيث بلغ عدد الطلبة الممنوحين خلال موسم 2013-2014 حوالي 242.392 مقابل 215.507 مستفيدا برسم موسم 2012-2013 بزيادة بلغت نسبتها 12%؛
كما تميز الموسم الجامعي 2013-2014 بارتفاع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بنسبة بلغت 26%.

- تطوير استراتيجية التعاون الدولي من خلال تعزيز العلاقات الدولية للشراكة في مجالات التكوين والبحث العلمي واستقطاب الجامعات والمؤسسات الأجنبية للتميز إلى المغرب وتطوير تبادل الطلبة. وفي هذا الإطار، استضاف المغرب في شتنبر 2013، المؤتمر الأول للوزراء المكلفين بالبحث العلمي في بلدان الحوار "5 + 5".

وتندرج خطة العمل برسم سنة 2015 في اطار مواصلة تنفيذ توجيهات جلالة الملك، الواردة في الخطاب الملكي ل 20 غشت 2013، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين جودة الموارد البشرية، والملاءمة بين التكوين واحتياجات سوق الشغل و كذا الاستفادة من الإنجازات التي تحققت على مستوى البرنامج الاستعجالي.

وهكذا، سوف تتميز سنة 2015 بما يلي:

- تعزيز الطاقة الاستيعابية من خلال توسيع وإعادة تأهيل البنية التحتية للمؤسسات الجامعية الحالية، وافتتاح 4 مؤسسات جامعية جديدة ويتعلق الأمر بمعهد الدراسات والابحاث في العلوم الأمنية بسطات والمدرسة العليا للفنون التطبيقية بالمحمدية و المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون والمدرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة؛

- تحسين جودة نظام التكوين من خلال ملاءمة البرامج والمناهج مع متطلبات سوق الشغل، ومواصلة وتسريع مهننة الشعب في المؤسسات ذات الولوج المفتوح؛

- الرفع من عدد الطلبة الممنوحين ليصل إلى 274.500 مستفيد ؛

- مواصلة المراجعة الشاملة للترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي من خلال إصدار النصوص القانونية التي توجد قيد المصادقة أو الدراسة. ويتعلق الأمر بمشروع القانون المتعلق بتعديل القانون 01.00 بشأن تنظيم التعليم العالي و مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للبحث في مجال النباتات الطبية وكذا النصوص التطبيقية

للقانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

2.3.3 تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية

يتسم الوضع الصحي الحالي بالمغرب بتحقيق العديد من المكتسبات، إلا أنه لازال يعاني من عجز مهم نسبيا. ووعيا منها لتطلعات السكان الى مستوى جيد للخدمات الصحية، والحاجة إلى تكريس الحق في الصحة كمبدأ أساسي من حقوق الإنسان، تواصل الحكومة تنزيل الاستراتيجية القطاعية للصحة للفترة 2012-2016 والتي ترتكز على المحاور الاستراتيجية الرئيسية التالية:

- تحسين الولوج الى العلاج وتنظيم المصالح؛
- تعزيز صحة الأم والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تعزيز المراقبة الوبائية ومراقبة الأمراض والوقاية منها؛
- تنمية الموارد الاستراتيجية الصحية والتحكم فيها وتحسين حكامة المنظومة الصحية.

وتتجسد أهم الإنجازات خلال سنتي 2013 و2014 فيما يلي:

- مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية 2012-2016، الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك بتاريخ 5 مارس 2013، و ذلك من خلال إحداث مراكز استعجالية للقرب (وحدتان للمستعجلات الطبية للقرب (UMP)، 7 وحدات لمصالح المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU)، والشروع في تشغيل 15 وحدة من مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية بالوسط القروي)، واقتناء طائرتي هليكوبتر مجهزتين بمصالح متنقلة للمستعجلات والإنعاش (SMUR) وكذا سيارات الإسعاف الطبي بالإضافة إلى تشغيل الخط الوطني الوحيد والمجاني للمكالمات الطبية الاستعجالية "141" والشروع في إعادة تأهيل 4 أقطاب للمستعجلات الطبية (مستشفيات الفارابي في وجدة، ابن طفيل في مراكش، ابن رشد في الدار البيضاء وسيدي بنور)؛
- توسيع و تأهيل عرض العلاجات الإستشفائية : ويتعلق الأمر بمواصلة أشغال تجهيز مستشفى الاختصاصات التابع للمستشفى الجامعي بمراكش، وانطلاق العمل بالنسبة للمركز الاستشفائي الجامعي بوجدة بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 653 سريرا، و انطلاق الدراسات المتعلقة ببناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من اكادير وطنجة والمستشفى الجديد ابن سينا بالرباط، و انطلاق العمل بالمركز الإستشفائى الاقليمي بالجديدة وبمستشفيين محليين بكل من مريرت وزاكورة واستكمال أشغال بناء وتجهيز المستشفى الاقليمي لبوجدور ومواصلة اعادة تأهيل المراكز الاستشفائية في إطار مشروع "الصحة المغرب III"؛

- تنمية الصحة القروية من خلال بناء وإعادة تأهيل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية و بناء المساكن الوظيفية لتشجيع استقرار مهنيي الصحة بالوسط القروي وتعزيز توفير الأدوية واقتناء سيارات الإسعاف؛

- تعزيز المكتسبات المحققة في مجال تقليص وفيات الأمهات والأطفال وذلك عبر توسيع المجانية المتعلقة بالولادة والعمليات القيصرية، لتشمل التحليلات الطبية خلال فترة الحمل والتكفل بالمضاعفات التي يمكن أن تحدث أثناء الحمل وبعد الولادة، علاوة على اقتناء اللقاحات اللازمة في اطار البرنامج الوطني للتحصين الصحي، وإعادة تأهيل وتجهيز المصالح المتعلقة بخدمات حديثي الولادة؛

- تعزيز مراقبة الأمراض الوبائية واليقظة الصحية ومكافحة الأمراض، وذلك عبر مواصلة أشغال بناء وتجهيز مراكز جهوية لعلاج السرطان وخدمات القرب للعلاج الكيميائي للسرطان وتشغيل قطبي الرباط والدار البيضاء لعلاج السرطان المرتبط بأمراض النساء والتوليد والمركز الجهوي لعلاج السرطان بمكناس، وإطلاق المخططات الوطنية لمحاربة الأمراض العقلية عند الكبار والأطفال ومحاربة الإدمان، فضلا عن التعجيل بتقليص معدل الإصابة بداء السل، وتشغيل مستشفيات الطب النفسي في كل من وجدة وتطوان؛

- تحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الصيدلانية، من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة لشراء الأدوية والمواد الصيدلانية، وخفض سعر الدواء (320 صنف من الدواء في 2013 و 1250 في سنة 2014)، وإنشاء نظام جديد لتسعيرة الأدوية وتحديد أسعار البيع على مستوى الصيدليات والمستشفيات ومنظمات الاحتياط الاجتماعي؛

- تحسين إدارة الموارد البشرية وتعزيز الكفاءات من خلال تخصيص 6.663 منصبا ماليا لفائدة وزارة الصحة والمراكز الاستشفائية الجامعية برسم سنتي 2012 و 2013 . علاوة على ذلك، تم تعزيز قدرات التكوين في المعاهد العليا لمهن التمريض ووضع خطة وطنية للتكوين المستمر حول تقنيات الصحة لفائدة مهنييي القطاع .

وستتميزسنة 2015 بمواصلة تنفيذ الاجراءات والبرامج التي تضمنتها استراتيجية 2012-2016 وخاصة منها:

- توسيع التغطية الصحية الأساسية، عن طريق دعم أنشطة مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية والتكفل بالاحتياجات الناجمة عن تعميم نظام المساعدة الطبية، و توطيد الجهود الرامية لضمان دعم أفضل للمستفيدين من هذا النظام ، وكذلك من خلال وضع الاجراءات اللازمة المصاحبة للسيناريو المتبنى لنظام التغطية الصحية الإجبارية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة؛

- مواصلة الاجراءات المتخذة في إطار خطة تقليص وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، و تفعيل استراتيجية الصحة الإنجابية والعناية بصحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- مراقبة الأمراض الوبائية واليقظة والسلامة الصحية والوقاية والمراقبة من الأمراض: ويتعلق الأمر أساسا باتخاذ الاجراءات الضرورية لتطوير وتفعيل استراتيجية وطنية لليقظة و السلامة الصحية، والوقاية ومحاربة داء السرطان لأجل الحد من الوفيات الناتجة عن هذا المرض، فضلا عن تعزيز الجهود لمكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية؛

- تعزيز خدمات العلاجات الأولية قبل دخول المستشفيات وداخلها. وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة مواصلة الإجراءات الضرورية لتفعيل الخطة الوطنية للتكفل بالمستعجلات الطبية، و تأهيل المستشفيات كما هو متضمن في اطار مشروع "الصحة المغرب **III**"، و تدبير الجودة وسلامة العلاجات، ومواصلة أشغال تجهيز المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من مراكش ووجدة، وكذا مشاريع بناء مركزين استشفائيين جامعيين بطنجة وبأكادير، وإعادة بناء مستشفى ابن سينا، فضلا عن تطوير الصحة بالوسط القروي؛

- تأهيل البنى التحتية الصحية من خلال تعزيز وتحديث التجهيزات والمعدات بمؤسسات العلاج، وإعادة تأهيل وصيانة التجهيزات التقنية ودعم أشغال بناء وتجهيز معاهد التكوين في المهن الصحية؛

- تحسين الولوج إلى الأدوية والمستهلكات الطبية من خلال تعزيز شراء الأدوية والأجهزة الطبية لأغراض البرامج الصحية.

3.3.3 إنعاش التشغيل

نظرا لأهميته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يشكل إنعاش التشغيل احدى الأولويات الرئيسية للحكومة. وفي هذا الاطار، انصبت الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة على تحسين وتعزيز التدابير الرامية إلى إنعاش التشغيل، وملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل و دعم إنشاء المقاولات. وموازاة مع هذه الجهود، تواصل الحكومة عملها لدعم الإطار القانوني للتشغيل والنهوض بالحوار الاجتماعي، فضلا عن تحسين الحماية الاجتماعية.

وتشمل أهم الإنجازات المسجلة في إطار إنعاش التشغيل الى حدود نهاية غشت 2014 ما يلي:

- **برنامج إدماج:** مكن هذا البرنامج، منذ سنة 2006، من إدماج 467.493 باحثا عن العمل، منهم 44.421 أدمجوا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014؛

- **برنامج تأهيل:** بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج منذ 2007، 116.266 من بينهم 10.824 خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014؛

- **برنامج مقاولتي** (التشغيل الذاتي): بلغ عدد المقاولات التي تم إحداثها منذ انطلاقة هذا البرنامج سنة 2007 حوالي 5.916 مقاولة صغرى منها 443 مقاولة جديدة أحدثت خلال

الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، مما مكن من إحداث حوالي 16.238 منصبا للشغل.

وتجدر الاشارة الى أنه منذ شهر أكتوبر 2011 إلى غاية متم شهر غشت 2014، تم إبرام 1.367 بروتوكولا في اطار نظام "تحمل التغطية الاجتماعية" (194 منها خلال سنة 2014) وكذا 215 مشروع عقد في اطار نظام "عقد الادماج المهني" (8 منها في سنة 2014).

وقد تم التوقيع، في دجنبر 2013 و أبريل 2014، على تعديلين يتعلقان بدلائل المساطر يرميان على التوالي إلى توضيح وضبط قواعد التدبير الخاصة بنظام "تحمل التغطية الاجتماعية" وتسهيل مساطر الاداء المتعلقة بملفات المقاولات المستفيدة من نظام "عقد الادماج المهني".

هذا، و على إثر توصيات الدراسة المتعلقة بتقييم برنامج "إدماج"، تم اعداد مشروع قانون بتعديل وتتميم القانون رقم 16-93 المتعلق بتنظيم تداريب الإدماج تم عرضه، في 23 دجنبر 2013، على "المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل". ويهدف مشروع هذا القانون الى تقليص فترة التدريب، واستفادة المتدربين من التغطية الاجتماعية خلال فترة التدريب وتحديد النسبة القصوى من المتدربين الذين يمكن استقبالهم بنفس المقاولة وبكل قطاع.

من جهة أخرى، وقصد إعطاء دفعة جديدة لسياسة إنعاش التشغيل، تميزت سنة 2014 بإطلاق عملية صياغة استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل في أفق سنة 2025.

وتتلخص النتائج الأولية لتشخيص الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في انخفاض دينامية إحداث مناصب الشغل في القطاع المهيكل نظراً إلى الفجوة المسجلة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالتشغيل، وانخفاض تراكم الرأسمال البشري وأثره على إمكانية توظيف اليد العاملة، وعدم المساواة في الولوج إلى الشغل على الصعيد الترابي وضعف نسبة تشغيل النساء والتفاوتات الكبيرة في مستوى الأجور. وهكذا، ومع مراعاة هذه الإكراهات، سيتم صياغة هذه الاستراتيجية حول الأهداف التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار التشغيل في السياسات الأفقية والقطاعية الوطنية ، وكذا تعزيز خلق مناصب الشغل وخاصة في القطاعات الإقتصادية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وفي القطاعات الإجتماعية والاقتصاد الاجتماعي ؛

- تثمين الرأسمال البشري من خلال إجراءات قبلية لتحسين أداء نظم التكوين الأولي و الأساسي و التقني و المهني والعالي؛

- تتبع الأنظمة المستهدفة لسياسة التشغيل وتحسين أداء سوق الشغل على إثر النهوض ببرامج دعم المقاولات الصغيرة جدا، وتقديم الدعم للتشغيل الذاتي والأنشطة المدرة للدخل والأشغال العمومية؛

- مأسسة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل حتى يتسنى تحسين أجرأتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأفقية الترابية والمتعلقة بالنوع الإجتماعي.

أما على المستوى التشريعي والتنظيمي، فقد تميزت سنة 2014 أساسا ب:

- إعداد مشروع قانون تنظيمي حول شروط ممارسة حق الإضراب، ومشروع قانون بشأن القطاعات ذات الصبغة التقليدية ومشروع قانون يتعلق بشروط تشغيل العاملات بالمنازل؛

- مصادقة البرلمان على القانون المتعلق بإرجاع مساهمات المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين لم يراكموا 3.240 يوم عمل من أجل الاستفادة من حق المعاش، والقانون المتعلق بإحداث تعويض عن فقدان الشغل والقانون رقم 13-120 بتغيير القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية من اجل تمكين تعاضديات القطاع العام من عقد اتفاقيات مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لتدبير التأمين الاجباري عن الصحة لفائدة منخرطيها ؛

ويتضمن مخطط العمل لسنة 2015 بالإضافة إلى بدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتشغيل، مواصلة تنفيذ أهم البرامج لدعم التشغيل التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة.

وبالتالي فمن المتوقع بلوغ 60.000 مستفيد في إطار برنامج «إدماج» و 18.000 مستفيد من برنامج "تأهيل" ومواكبة 1.500 حاملا لمشروع في إطار التشغيل الذاتي.

وستتميز سنة 2015 كذلك ب:

- انطلاقة مرحلة تجريبية لبرنامج "مبادرة" لفائدة 200 شخص؛

- عرض القانون 16-93 بشأن عقود التكوين- الادماج للمصادقة؛

- تأهيل الإطار المعياري المتعلق بالصحة وسلامة الشغل وفقا للمعايير الدولية؛

- تفعيل مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية؛

- تعزيز الحقوق الأساسية والحوار الإجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تستمر الجهود من أجل تطوير الضمان الاجتماعي من خلال تعزيز الحكامة وتتبع منظمات الضمان الاجتماعي و تنفيذ المخطط التشريعي المتعلق بالضمان الاجتماعي وحوادث الشغل وتوسيع التغطية الاجتماعية لفائدة فئات أخرى من العمال وكذا تعزيز التغطية الاجتماعية للمغاربة المقيمين في الخارج.

4.3.3 عرض سكني لائق وظروف معيشية ملائمة

1.4.3.3 سياسة تهدف إلى تحسين ظروف السكن وتنويع العرض السكني

تهدف السياسات العمومية في مجال السكن إلى ملاءمة العرض والطلب فيما يخص السكن والقضاء على جميع أشكال السكن غير اللائق. و هكذا تم تدريجيا تخفيض العجز التراكمي

المسجل في السكن، من 1.240.000 وحدة سنة 2002 إلى 840.000 وحدة سنة 2011 ثم إلى 624.000 وحدة سنة 2014. و قد جعلت الحكومة ضمن الأهداف الأولوية لبرنامجها، تقليص هذا العجز إلى 400.000 وحدة في أفق سنة 2016 عن طريق إنتاج 170.000 وحدة سنويا.

و من أجل ذلك، تعمل الحكومة على التدخل من خلال المحورين التاليين :

- القضاء على السكن غير اللائق وتحسين إطار عيش الأسر المعوزة؛
- تنويع العرض في السكن لتلبية حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية.

1.1.4.3.3 القضاء على السكن غير اللائق

وعيا منها بسوء الأوضاع المعيشية في أحياء الصفيح وبالأخطار التي تواجه الأسر القاطنة بالبنايات الآيلة للسقوط، عملت السلطات العمومية على الانخراط في العديد من البرامج الكبرى.

1.1.1.4.3.3 برنامج "مدن بدون صفيح"

يهدف برنامج "مدن بدون صفيح" منذ انطلاقه سنة 2004 إلى القضاء على مجموع دور الصفيح المتواجدة ب 85 مدينة وجماعة حضرية لفائدة 376.022 أسرة.

ويتميز بالتعاون المشترك بين الفاعلين التقنيين و المحليين والساكنة المعنية. وبذلك يتم تنفيذه في إطار شراكات مع السلطات الجهوية والمحلية من خلال "عقود المدينة". تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 25 مليار درهم بلغت مساهمة الدولة فيها 10 مليار درهم.

و قد مكن هذا البرنامج، منذ انطلاقه وإلى متم مايو من سنة 2014، من تحسين ظروف سكن ما يقرب 231.100 أسرة وإعلان 51 مدينة بدون صفيح.

كما ستعرف سنة 2015 الإعلان عن أربع مدن جديدة بدون صفيح.

2.1.1.4.3.3 برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط

تشكل البنايات الآيلة للسقوط تهديدا حقيقيا لسلامة قاطنيها. وإدراكا منها لهذه الوضعية، شرعت الحكومة في عملية تدخل تميزت بإنجاز تشخيص معمق من طرف مكاتب للدراسات كإجراء أولي يليه تدعيم و إصلاح للبنايات أو إخلاءها مع دمج الأسر المعنية ضمن المستفيدين من برامج لإعادة الإسكان أو الإيواء.

و قد تم إعطاء انطلاقة 75 عملية في إطار هذا البرنامج لفائدة 75.466 أسرة خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2014، بتكلفة قدرها 4.465 مليون درهم بلغت مساهمة الدولة فيها 1.450 مليون درهم، وذلك على مستوى 12 جهة من المملكة.

و من المتوقع أن يتم، بحلول نهاية سنة 2014، التعاقد على إنجاز برامج إعادة تأهيل مدن مكناس والعرائش والقصر الكبير ووجدة والقباب والحاجب وأبي الجعد وزاكورة وآسفي بتكلفة إجمالية قدرها 811 مليون درهم منها مبلغ 379 مليون درهم ممولة من طرف الدولة.

وستعرف سنة 2015 إبرام تعاقدات لفائدة الأسر القاطنة بالمباني الآيلة للسقوط المتبقية، و التي تقدر ب 22.800 بناية وفقا للإحصاء الذي أجرته وزارة الداخلية في نونبر من سنة 2012.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل سد الفراغ القانوني الذي يعرفه هذا المجال، تم إعداد مشروع قانون متعلق بالمباني الآيلة للسقوط وإخضاعه لمسطرة المصادقة.

3.1.1.4.3.3 برنامج إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز و التأهيل الحضري

يأتي تدخل الحكومة في الأحياء الناقصة التجهيز استجابة إلى ضرورة تحسين ظروف سكن الأسر المعوزة، وذلك من خلال إنجاز التجهيزات الأساسية اللازمة و تحسين الطابع المعماري والفضاءات الحضرية.

و قد مكن هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 2002 و يونيو 2014 من تحسين ظروف عيش ما يقرب من مليون أسرة. و من المتوقع خلال سنة 2015 متابعة البرامج التي تم الالتزام بها وإطلاق برامج جديدة تهم جهة الدار البيضاء الكبرى ومدينتي فاس وسلا.

4.1.1.4.3.3 برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية

نظرا لما تعرفه العديد من المدن بالأقاليم الجنوبية من المملكة من انتشار لظاهرة السكن غير اللائق، وضعت الحكومة برنامجا يروم إيجاد حل نهائي للخصاص المسجل في مجال السكن و الذي يقدر ب 46.686 وحدة. و يتعلق الأمر بتوفير 26.686 وحدة سكنية لفائدة الأسر القاطنة بسكن غير لائق من جهة، و تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من قطع أرضية تتناسب مع حاجياتهم ومساعدة الأسر المعوزة أو ذات الدخل الضعيف على تحسين ظروف سكنهم من خلال إنتاج 20.000 وحدة سكنية من جهة أخرى .

وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب 4.096 مليون درهم ويتم تمويله من الميزانية العامة للدولة في حدود 1.734 مليون درهم و من صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري في حدود 2.145 مليون درهم.

2.1.4.3.3 تنويع العرض السكني

في إطار عملها على تنويع العرض السكني، قامت الحكومة بعدة مجهودات لتعزيز القطاع العقاري مع إشراك القطاع الخاص عن طريق مقاربة تعاقدية.

1.2.1.4.3.3 برنامج المدن الجديدة

يكمن الهدف المتوخى من برنامج المدن الجديدة في تخفيف الضغط الذي يعرفه الطلب على السكن في المدن الكبرى. وقد تجلى ذلك من خلال إطلاق أربعة مدن جديدة وهي تامنصورت و تامسنا و الشرافات و الخيايطة على مساحة إجمالية قدرها 5.270 هكتار. و توفر هذه المدن التي بلغت تكلفة إنجازها 122 مليار درهم طاقة استيعابية قدرها 200.000 وحدة سكنية، مع الحرص على ضمان نسيج حضري مندمج ومتجانس.

هذا، و من أجل تدارك العجز المسجل في المرافق الاجتماعية بهذه المدن، تم التوقيع على اتفاقيتي شراكة بين مختلف الشركاء من أجل تطوير و إعادة تأهيل مدينتي تامسنا و تامنصورت بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 1.900 مليون درهم.

2.2.1.4.3.3 برنامج السكن الاجتماعي ب 250.000 درهم

من أجل زيادة عرض السكن الاجتماعي، منحت الدولة إعفاءات ضريبية (الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، رسوم التسجيل والختم، رسوم التسجيل على السجلات العقارية، الضريبة المهنية و الضريبة على الأراضي الحضرية الغير المبنية والضريبة على عمليات البناء) لفائدة المنعشين العقاريين الذين يلتزمون بإنجاز 500 وحدة سكنية في إطار برامج متعاقد عليها على مدى 5 سنوات.

وقد تم في إطار هذا البرنامج ، إلى حدود سنة 2013، الترخيص ل 564 مشروعا، مما سمح بإنجاز 406.230 وحدة سكنية. كما تم الشروع في إنجاز الأشغال على مستوى 488 مشروعا تحتوي على 354.289 وحدة سكنية.

3.2.1.4.3.3 برنامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة

تمت سنة 2008 إعطاء الانطلاقة لمنتوج سكني جديد بتكلفة منخفضة و ذلك من أجل إعادة توجيه طلب الساكنة التي تلجأ إلى السكن غير اللائق نحو منتوجات تستجيب لمعايير الجودة و السلامة. و لتشجيع المنعشين العقاريين على الانخراط في إنجاز هذا النوع من السكن، منحت الدولة مجموعة من الحوافز لكل من يلتزم بإنجاز برامج إنشاء 200 وحدة سكنية في المجال الحضري أو 50 وحدة سكنية في المجال القروي. و تتراوح المساحة المغطاة لهذه الوحدات السكنية بين 50 و 60 مترا مربعا بينما لا يتجاوز ثمن بيعها 140.000 درهم.

ومنذ سنة 2008 و حتى نهاية سنة 2013، تم الشروع في إنجاز 52.912 وحدة سكنية منخفضة التكلفة تم الانتهاء من إنجاز 22.411 وحدة منها. فيما عرف النصف الأول من سنة 2014 إنهاء إنجاز 4.483 وحدة سكنية.

4.2.1.4.3.3 برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة

يهدف هذا البرنامج، الذي تم إدراجه ضمن مقتضيات قانون المالية لسنة 2013، إلى تشجيع سكن الطبقة المتوسطة من خلال توفير مساكن تتراوح مساحتها بين 80 إلى 150 مترا مربعا و لا يتجاوز ثمنها 6.000 درهم للمتر المربع دون احتساب الرسم على القيمة المضافة لفائدة المواطنين الذين لا يتعدى دخلهم الشهري الصافي 20.000 درهم.

منذ إعطاء انطلاقة هذا البرنامج، تمت المصادقة على 8 اتفاقيات من أجل انجاز 2.502 وحدة سكنية.

2.4.3.3 سياسة مجالية تضمن تنمية حضرية مندمجة

سياسة المدينة هي سياسة عمومية، تقوم على مقاربة أفقية، تهدف إلى تقليص مظاهر العجز والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي الناتجة عن النمو الديمغرافي والتوسع العمراني في المدن المغربية. تهدف هده السياسة الجديدة إلى وضع استراتيجيات استباقية لهذا النمو و التحكم في نتائجه من خلال توفير البنيات التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان بالإضافة إلى تعزيز أدوار المدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو. إن التدخلات العمومية في إطار هذه السياسة تتم وفق رؤية شمولية مندمجة و تعاقدية، مبنية على مبدأ القرب، و تضمن التناسق بين مختلف التدخلات القطاعية.

لذلك، فإن كل مدينة ، بدعم من الدولة، أصبحت مطالبة بالاستفادة من الفرص و المؤهلات المتوفرة لديها من أجل تشجيع تنمية متجانسة و مستدامة والرفع من تنافسية مجالها الترابي.

ويجدر التذكير، أن النقاش الموسع الذي انطلق منذ فبراير 2012 على المستويين المركزي و الجهوي و الذي عرف مشاركة مختلف الفاعلين المعنين، قد أفضى، إلى حدود شهر يونيو 2014، إلى التعاقد بشأن 14 اتفاقية تمويل لإعادة تأهيل المدن بتكلفة إجمالية تناهز 5 مليار درهم ومساهمة للحكومة بحوالي 760 مليون درهم.

و لقد تعززت هذه المنهجية الجديدة للتدخل منذ سنة 2013، من خلال إعطاء جلالة الملك الانطلاقة لبرامج التنمية الحضرية و المندمجة لمدن طنجة والرباط و مراكش وسلا و تطوان والدار البيضاء باستثمار اجمالي يفوق 60 مليار درهم. وتهدف هذه البرامج الكبيرة إلى إعطاء دينامية سوسيو-اقتصادية جديدة لهذه الجهات :

- **برنامج التنمية المندمجة و المتوازنة لطنجة الكبرى (2013-2017)** بتكلفة إجمالية قدرها **7,6 مليار درهم** و الذي يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية المكونة لحاضرة مستقبلية و المتمثلة في البيئة الحضرية لتحسين نوعية الحياة والبيئة الاجتماعية لتثمين الإمكانات البشرية والبيئة الاقتصادية لتحسين مؤهلات المدينة والبيئة الثقافية لترسيخ الهوية وقيم انفتاح المدينة مع تثمين تراثها؛

- **برنامج مندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط (2014-2018) " الرباط مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية "** والذي تقدر تكلفته الاجمالية بحوالي **9,42 مليار درهم**. و يرتكز هذا البرنامج على سبعة محاور رئيسية وهي : تثمين التراث الثقافي و الحضاري للمدينة، و المحافظة على المساحات الخضراء والمحيط البيئي للمدينة، و تحسين الولوج للخدمات و التجهيزات الاجتماعية للقرب و دعم الحكامة الجيدة، و حماية و تأهيل النسيج العمراني، و تعزيز وتحديث تجهيزات النقل، و تطوير الحركة الاقتصادية و تعزيز و تقوية البنية التحتية و الشبكة الطرقية؛

- **برنامج تنمية و تطوير مدينة مراكش (2014-2017)** والذي تقدر تكلفته الاجمالية بحوالي **5,92 مليار درهم**. و يرتكز هذا البرنامج على خمسة محاور رئيسية وهي تثمين التراث الثقافي ، وتحسين التنقلات الحضرية، و الاندماج الحضري، و تعزيز الحكامة الجيدة و المحافظة على البيئة؛

- **برنامج التأهيل الحضري المندمج لمدينة سلا (2014-2016)** والذي تقدر تكلفته الاجمالية بحوالي **1,04 مليار درهم.** و يرتكز على أربعة محاور رئيسية وهي الحفاظ على الثقافة و تراث المدينة و تعزيز البنيات التحتية الأساسية و تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية و محاربة السكن غير اللائق؛

- **برنامج إعادة تهيئة المجال الحضري و الاقتصادي لمدينة تطوان (2014-2018)** بتكلفة إجمالية مقدرة ب **4,5 مليار درهم** والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية والبيئية و الاقتصادية و تعزيز الأمن بالمدينة؛

- **برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء الكبرى** بتكلفة إجمالية تقدرب **33,595 مليار درهم**، و الذي يهدف إلى تثمين و تعزيز مؤهلات الجهة و مواكبة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، و جعلها مركزا ماليا دوليا يسمح لها بالالتحاق بالمدن العالمية الكبرى.

3.4.3.3 تنمية متماسكة و متجانسة للتراب الوطني

يتمحور العمل الحكومي في مجال إعداد التراب الوطني حول الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية:

- معالجة كافة المشاكل التي تعرفها المجالات الترابية من خلال إنجاز خبرات مهنية ملائمة وذلك بواسطة انجاز دراسات استراتيجية (دراسة التهيئة الرقمية للمجالات الترابية (ANT)، الاستراتيجية الوطنية لتنمية وتأهيل المدن الصغرى، برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الكبير، تقييم التصميم الوطني لإعداد التراب...)؛

- تمكين كل جهات المغرب من التوفر على رؤية تنموية على المدى البعيد تتم صياغتها على شكل عقود بين الدولة و الجهات و ذلك من خلال مواصلة تغطية الجهات بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT) و إجراء خبرة تروم إلى تكييف التصاميم الجهوية الحالية مع مشروع التقطيع الجهوي الجديد؛

- بلورة و تفعيل التوجهات الأساسية لاستراتيجيات التنمية المجالية و التنمية الحضرية من خلال التأطير و/أو التمويل: في هذا الإطار، مكن برنامج التنمية المجالية المستدامة لواحات تافيلالت (POT) خلال النصف الأول من عام 2014 من إنجاز مجموعة من الأنشطة المهمة في مجال التنمية المستدامة وفقا لبرنامج عمله السنوي؛

- وضع وسائل معلوماتية لتتبع التغيرات المجالية رهن إشارة الفاعلين في مجال التنمية قصد مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة: و نذكر على سبيل المثال الخبرة التي أطلقت من أجل إنجاز مرصد الديناميات المجالية (ODT) و ذلك لمواكبة عملية الرصد والتتبع المجاليين ووضع الآليات اللازمة لاستشراف الرهانات و التطورات المستقبلية.

بالنسبة لمجال التعمير ، يسعى التدخل الحكومي إلى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية :

- تعميم تغطية المجال الترابي بوثائق التعمير و مراجعة إجراءات التخطيط الحضري وإرساء مبادئ التعمير و التنمية المستدامة؛

- توفير التأطير القانوني و الدعم و المواكبة للاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛

- تشجيع الاستثمار وتبسيط المساطر و تحسين مناخ الأعمال (خلق مراكز للشباك الوحيد ومواكبة إجراءات تفعيل النظام العام للبناء) .

و هكذا فإن برنامج العمل المتوقع لسنة 2015 في مجال التعمير و إعداد التراب سيرتكز أساسا على إنجاز الأولويات التالية:

- تسريع وتيرة التغطية بوثائق التعمير و إعطاء الانطلاقة لإنجاز مخططات توجيه التهيئة العمرانية جديدة تخص المناطق التي تعرف ضغطا عمرانيا كبيرا؛

- تعزيز دور الوكالات الحضرية و نوعية تدخلاتها؛

- مواصلة تعميم التصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT)؛.

- إعطاء الانطلاقة لعدة دراسات استراتيجية (التضامن والتجانس المجالي، مخطط التنسيق بين الخدمات العمومية (تاونات و تزنيت)، النمو الأخضر والمجالات الترابية، مساعدة إدارة المشاريع (التعاقد : إجراءات السلوك والحكامة) ، دراسة حول "أدوار و مهام المجالس و اللجان بين الوزارية وآليات التنسيق بين أنشطتها"؛.

- تنظيم الدورة الثانية للمجلس الأعلى لإعداد التراب (CSAT)؛

- مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية (SNDR)؛

- مواصلة تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بمرصد الديناميات المجالية و تعميم نظام الرصد وجمع المعطيات حول الهجرة الداخلية (SOCDM) على مستوى ثلاث جهات و هي: الغرب-الشرارة-بني حسن، الشاوية-ورديغة و طنجة-تطوان.

5.3.3 دعم التماسك الاجتماعي و محاربة الفقر

1.5.3.3 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يتواصل تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015)، الورش الملكي، الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك في 18 ماي 2005 من أجل محاربة الفقر و الهشاشة والإقصاء الإجتماعي من خلال توطيد القدرات المحلية و تحسين الظروف المعيشية و الولوج للخدمات الأساسية والبنيات التحتية و إنشاء مشاريع مدرة للدخل.

و يجذر التذكير بأن المرحلة الثانية من هذه المبادرة يتم إنجازها من خلال متابعة تنفيذ البرامج الأربعة التي انطلقت منذ سنة 2005 و هي : (أ) محاربة الفقر بالوسط القروي و (ب) محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري و (ج) محاربة الهشاشة و (د) البرنامج الأفقي الهادف إلى مواكبة الفاعلين في التنمية البشرية عن طريق دعم الأنشطة التكوينية و تعزيز الكفاءات و التواصل و كذا من خلال تنفيذ البرنامج الجديد المتعلق بالتأهيل الترابي الذي يهم 22 إقليما معزولا لفائدة مليون مستفيد ب 3.300 دوار.

إن تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ,عن طريق البرامج الأربعة المذكورة سابقا، مكن برسم سنة 2013، من تحقيق 6.227 مشروعا و أنشطة تنموية باستثمار إجمالي يقدر ب 3,9 مليار درهم, منها 2,2 مليار درهم كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أي رافعة استثمارات بنسبة 43%. وبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع 1.277.522 شخصا.

وفيما يتعلق بسنة 2014 وإلى متم شهر غشت، مكن تنفيذ هذه البرامج الأربعة من إطلاق 4.065 مشروعا ونشاطا تنمويا لصالح 483.829 مستفيد وبمبلغ إجمالي قدره 2,54 مليار درهم منها 1,43 مليار درهم كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

البرنامج (سنة 2014)	عدد المشاريع / أنشطة	المبلغ الإجمالي بالدرهم	حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالدرهم	المستفيدون
البرنامج الأفقي	1.785	734.488.901	351.732.468	130.158
محاربة الفقر بالوسط القروي	1.340	653.200.823	408.468.051	200.249
محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري	530	588.959.206	425.707.072	115.741
محاربة الهشاشة	410	565.543.167	242.304.104	37.681
المجموع العام	4.065	2.542.192.097	1.428.211.695	483.829

بالنسبة لبرنامج التأهيل الترابي، تتجلى الإنجازات المسجلة إلى حدود ماي 2014 كالتالي:

- تشييد 72 سكن خاص بالطاقم الطبي و اقتناء 38 سيارة إسعاف؛

- تشييد 870 سكنا لأساتذة التربية الوطنية؛

- فك العزلة عن العالم القروي عبر تشييد 680 كلم من الطرق والمسالك وإنجاز 19 منشأة فنية، إضافة إلى كهربة 2.144 دوار وتزويد 143 دوارا بالمياه الصالحة للشرب وإنجاز 190 مشروعا متعلقا بنقط الماء.

2.5.3.3 تأهيل العالم القروي و المناطق الجبلية

بغية تحسين ظروف عيش الساكنة القروية والمناطق الجبلية، وضعت الحكومة مجموعة من المشاريع تروم تقليص الخصاص الذي تعاني منه ساكنة هاته المناطق عبر نهج مقاربة مجالية مندمجة و تشاركية.

تواصل الحكومة مجهوداتها في ميدان الكهربة و الولوج للماء الصالح للشرب و فك العزلة عن العالم القروي. كما أن الحكومة عازمة على الاستمرار في دعم العالم القروي و والمناطق الجبلية عن طريق توفير إمكانيات مالية مهمة في إطار صندوق التنمية القروية و والمناطق الجبلية.

- **كهربة العالم القروي: برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG)**

يهدف هذا البرنامج إلى تعميم كهربة العالم القروي حيث بلغت إنجازات هذا البرنامج عند نهاية شهر ماي 2014 كهربة 37.780 قرية بواسطة شبكات متصلة فيما بينها (ما يقارب 2.247.786 مسكن) و قرابة 51.559 مسكن مجهز بمجموعة تركيبية للوحات شمسية على صعيد 3.663 قرية من شأنها أن تمكن 12,2 مليون شخص من الاستفادة من الكهرباء و ذلك منذ انطلاقه في 1995 و باستثمار بلغ 21,4 مليار درهم مما مكن من تحقيق نسبة كهربة قروية بلغت 98,73 % مقابل 18% في سنة 1995.

- **الولوج للماء الصالح للشرب بالعالم القروي: برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي (PAGER)**

في إطار مواصلة مجهودات الدولة لتحسين ظروف الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي فإن البرنامج العام الذي وضع سنة 1995، يهدف إلى توفير الماء الصالح للشرب لفائدة 31.000 تجمع سكاني يضم 11 مليون شخص، و تقدر تكلفة هذا البرنامج ب 10 ملايير درهم.

و قد بلغ تعميم الولوج للماء الصالح للشرب مرحلة حاسمة نظرا للتدابير المتخذة من طرف الحكومة قصد تسريع وتيرة تحقيق أهداف البرنامج المذكور و ذلك عن طريق إسناد مسؤولية تحقيق البرنامج الشامل لتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب ابتداء من 2004 إلى المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب -شعبة الماء- . و هكذا، فقد بلغت نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي ما يناهز 94% عند متم سنة 2013.

و ستتميز سنة 2015 بمواصلة أهداف البرنامج الشامل لتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب و ذلك عبر دعم ميزانية الدولة للمكتب الوطني للكهرباء و الماء ب 150 مليون درهم بهدف تحقيق نسبة ولوج تبلغ 96,5 % في أفق سنة 2017.

الطرق القروية: البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PNRR2)

تمكن الطرق القروية من فك العزلة عن الساكنة القروية من أجل تمكينها من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، المدرسة، السوق...). و لهذا الغرض، تم وضع برنامج يتعلق بتحسين و بناء 15.500 كلم من الطرق القروية في أفق سنة 2015 ، بالإضافة إلى وضع تدابير تروم تقوية القدرات المؤسساتية المتعلقة بتدبير التمويلات الخارجية المخصصة للطرق و شبكة الطرق الغير مصنفة. ويهدف البرنامج المذكور في أفق انتهائه إلى فك العزلة عن 3 ملايين شخص مما سيرفع نسبة استفادة الساكنة القروية من نسبة 54 % سنة 2005 إلى نسبة 80%.

وتجدر الاشارة أن هذا البرنامج مكن منذ انطلاقته من الرفع من نسبة الساكنة القروية المستفيدة من فك العزلة إلى 78%.

و نظرا لأهمية الآثار الايجابية لهذه الطرق، سوف يتم تطوير جيل جديد من طرق القرب لتحقيق عدالة مجالية والتقائية برامج التنمية البشرية. و في هذا الاطار، يتوقع انهاء البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية و تقييمه من أجل استخلاص الدروس.

صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية

تهدف المقاربة الجديدة للحكومة فيما يتعلق بالتنمية القروية الى تقوية المكتسبات و توجيه المجهودات المبذولة من الان فصاعدا نحو المشاريع المندمجة المبنية على مقاربة تشاركية و تعاقدية و يتعلق الأمر في هذا الصدد بتحقيق تجانس بين مختلف السياسات القروية الموجودة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الصحة، الفلاحة، التربية، المساعدات المالية للتمدرس، الطرق، الماء الصالح للشرب و الكهربة) من أجل تحقيق تنمية ترابية متوازنة و ذلك بالتركيز على ثلاث نقط:

- التأهيل الاجتماعي للجماعات الأكثر تأخرا عن طريق تطوير المؤشرات الدنيا المتعلقة بالجانب الاجتماعي و الخدمات؛
- تنشيط الحركة الاقتصادية المستدامة لهيئات الانتاج؛
- إدماج المناطق القروية و الجبلية ضمن النسيج الوطني بواسطة المشاريع المهيكلة الكبرى.

وقد بلغت الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار الصندوق المذكور خلال الفترة 2008-2013 مبلغ 2.453 مليون درهم تمثل 7,6% من مجموع موارد الاستثمار في القطاع الفلاحي.

وقد همت هذه الإنجازات بناء وتجهيز المنشآت بالإضافة إلى تثمين المنتوجات الفلاحية وبرنامج محاربة الجفاف وإنجاز اشغال الري الصغير و المتوسط، زرع أشجار الفواكه، اشغال صيانة المسالك، تطوير البنيات التحتية السوسيو اقتصادية (مؤسسات مدرسية و صحية) وبرنامج التأهيل الترابي لفائدة 22 اقليم و تهيئة الأراضي. وستعرف سنة 2014 انجاز العمليات المتعلقة ببناء و تجهيز وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية و إنجاز أشغال الري الصغير و المتوسط و كذا مواصلة برنامج تحدي الألفية و زرع أشجار الفواكه.

أما فيما يتعلق بإعداد التراب الوطني، فإن تدخل هذا الصندوق يتم في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية القروية. ويتم انتقاء المشاريع وفق مسطرة طلب عروض، و في هذا الصدد، و إلى غاية نهاية غشت 2014، فقد تمت المصادقة على اتفاقيات تتعلق ب 26 مشروعا للتنمية الترابية بتكلفة إجمالية بلغت 186 مليون درهم ساهم فيها الصندوق المذكور بمبلغ 89 مليون درهم.

استراتيجية تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

أعطيت انطلاقة هذه الاستراتيجية من طرف الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 04 اكتوبر 2013، و تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية البشرية في المناطق المستهدفة و تثمين الموارد الاقتصادية و الطبيعية و الثقافية و كذا حماية البيئة على مساحة تغطي 40% من مجموع التراب الوطني بكلفة إجمالية بلغت 93 مليار درهم. و ترتكز على ثلاث دعامات للتنمية و هي:
- تراب وطني ذو جاذبية - تراب وطني ذو قدرة تنافسية - تراب وطني محفوظ.

كما أنه، و في إطار جعل استراتيجية تنمية مناطق الواحات و الأركان استراتيجية عملية، فقد تم تفعيل برامج ذات أولوية شكلت موضوع عدة اتفاقيات شراكة خلال الفترة 2012-2014 بلغت 172 اتفاقية ملتزم بها، 29 منها تم التوقيع عليها في سنة 2012 و 60 في سنة 2013 و 83 في سنة 2014، من بينها 70 متعلقة بمناطق الاركان و 13 بمناطق الواحات. وقد تمت برمجة مبلغ 54 مليون درهم في سنة 2014 لهذه الغاية.

3.5.3.3 صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي سنة 2012 وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الاجتماعية لصالح الفئات المعوزة. ويساهم هذا الصندوق، الذي بلغت موارده إلى غاية 19 شتنبر2014 حوالي 5,55 مليار درهم، في تمويل النفقات الخاصة بتفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد) و دعم التمدرس والحد من الهدر المدرسي وكذا مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

مواصلة برنامج نظام المساعدة الطبية (راميد)

تواصل الحكومة مجهوداتها من أجل تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد) الذي يعد من أهم مكونات التغطية الطبية التي تستفيد منها الفئات المعوزة التي تفتقر إلى تغطية نظام تأمين صحي وبالتالي ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية لجميع المواطنين، من خلال دعم جماعي وموحد لنفقات الصحة.

و يتم تمويل هذا النظام أساسا من طرف الدولة والجماعات المحلية و كذا من خلال مساهمة المستفيدين في المصاريف المتعلقة بالخدمات الطبية و من مساهمة سنوية لفائدة نظام المساعدة الطبية.

وبعد التجربة النموذجية لهذا النظام في جهة تادلة أزيلال وانطلاق تعميمه على مجموع التراب الوطني ابتداء من مارس 2012، تم تسجيل إلى غاية 22 غشت 2014، ما يناهز 2.690.641 أسرة أي ما يمثل 7,28 مليون مستفيد.

كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ انطلاق التجربة النموذجية لهذا النظام ومن أجل مواكبة تعميمه، تم تسجيل ارتفاع مهم في ميزانية وزارة الصحة خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 8 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي 12,9 مليار درهم سنة 2014. نشير أيضا إلى أنه من أجل تعزيز الموارد البشرية خاصة الأطر الطبية و شبه الطبية، استفادت الوزارة المعنية والمستشفيات الجامعية من خلق مناصب شغل وصل عددها إلى 18.547 منصب خلال نفس الفترة.

برنامج تيسير

تم إطلاق برنامج تيسير للتحويلات النقدية المشروطة سنة 2008 في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق إلزامية التمدرس بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة من خلال تعزيز الطلب على التمدرس في المناطق النائية. وتتجلى هذه العملية في تقديم منح مدرسية لجميع الأطفال بنفس المستويات داخل نفس المدرسة الإبتدائية شريطة الاحترام التام لشروط الانضباط المحددة في عدد حصص الغياب التي لا يجب أن تتجاوز 4 مرات في الشهر.

يبلغ مقدار المنح الدراسية الموزعة على التلاميذ شهريا (لمدة 10 أشهر كل سنة):

- 60 درهم بالنسبة للسنتين الأولى و الثانية من التعليم الابتدائي؛
- 80 درهم بالنسبة للسنة الثالثة و الرابعة؛
- 100 درهم بالنسبة للسنة الخامسة و السادسة؛
- 140 درهم بالنسبة لتلاميذ السلك الثانوي الإعدادي.

إن التطورات الملاحظة منذ تفعيل هذا البرنامج وخاصة تأثيره الإيجابي على تقليص نسبة الهدر المدرسي (68%-) و نسبة التغيب الدراسي (60%-)، أدت إلى توسيعه ليشمل السلك الثانوي الإعدادي وذلك من أجل المساهمة بشكل فعال في تحقيق هدف إجبارية التمدرس إلى غاية سن 15 سنة.

وقد بلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2013 – 2014 حوالي 466.000 أسرة و 784.000 تلميذا. ويتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2014-2015 إلى حوالي 494.000 أسرة و 812.000 تلميذ.

المبادرة الملكية "مليون محفظة"

تتجلى هذه المبادرة في توزيع محفظات الأدوات المدرسية والمقررات والكتب على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي وذلك حسب مستويات التعليم في الوسطين القروي و الحضري. تغطي هذه المبادرة جميع الجماعات الحضرية و القروية و تهم جميع المؤسسات الابتدائية في الوسط الحضري و القروي و كذا المؤسسات الإعدادية في الوسط القروي.

يتغير محتوى هذه المحفظات حسب الوسط و المستوى الدراسي، و تتكون من:

- محفظة و لوازم مدرسية (دفاتر، أغلفة، أقلام، لوحات)؛
- المقررات المدرسية المصادق عليها من طرف وزارة التربية الوطنية.

وقد بلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2013-2014 حوالي 3.906.948 تلميذا يتابعون دراستهم في 4.215 مؤسسة بالوسط القروي و 2.094 مؤسسة في الوسط الحضري. و يتوقع أن يصل عدد المستفيدين من هذه المبادرة خلال سنة 2014-2015 ما يناهز 3.914.949 تلميذا.

برنامج دعم الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

من أجل تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و تحسين ولوجهم ماديا واقتصاديا إلى كل من الرعاية الصحية والتعليم والتشغيل والسلامة الطرقية والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، فقد تم خلال سنة 2014 المصادقة من طرف مجلس الحكومة على مشروع القانون المتعلق بحماية و تعزيز حقوق الاشخاص المعاقين.

بالموازاة مع ذلك، و في إطار المجهودات المبذولة و الهادفة الى مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد تم، برسم سنة 2014 ، اعتماد مجموعة من المشاريع المهيكلة لدعم الاشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك نهج سياسة عمومية من أجل تعزيز حقوق الأشخاص المعاقين و إعطاء الانطلاقة للجرد الوطني الثاني حول الإعاقة والذي تم بالجهات الست عشر استهدف 16.044 أسرة وكذا متابعة تنفيذ مخطط العمل المتعلق بمشروع تحسين الولوجيات بشراكة مع البنك الدولي و خلق 16 وحدة استقبال و توجيه على مستوى المندوبيات الجهوية للتعاون الوطني.

4.5.3.3 استدامة مشاريع برنامج "حساب تحدي الألفية"- المغرب

في إطار التزام الحكومة لأجل تحقيق استدامة مشاريع برنامج "حساب تحدي الالفية"- المغرب، تمت تعبئة غلاف مالي قدره 440,6 مليون درهم برسم سنة 2014 قصد متابعة إنجاز و استدامة هذه المشاريع.

وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2014 بمتابعة المشاريع التالية:

- **مشاريع "زراعة الأشجار المثمرة"**، تمت برمجة مبلغ 180,6 مليون درهم برسم سنة 2014 من أجل متابعة إنجاز المشاريع الرئيسية التالية:

  - توسيع وإعادة تأهيل أشجار الزيتون و اللوز و التين بالمناطق الشتوية: حيث تم إنجاز الأشغال المرتبطة بصيانة الأشجار على مساحة بلغت 24.249 هكتار، إلى غاية نهاية يونيو2014، كما تم إنجاز اللأشغال المرتبطة بغرس أشجار الزيتون على مساحة 5.197 هكتار موزعة على 20 مجالا.

  - بناء وتجهيز 17 معصرة لزيت الزيتون و متابعة أشغال بناء وتجهيز3 وحدات أخرى؛

  - إنشاء 7 وحدات لتثمين التمور و متابعة أشغال بناء وتجهيز3 وحدات أخرى.

- **مشاريع "المدينة العتيقة لفاس":** يمكن تقديم حصيلة تقدم الإنجازات كالتالي:

  - **بساحة عين النقبي**: تم إنشاء 22 وحدة إنتاج و تم التسليم النهائي لها بتاريخ 17 أبريل 2014، كما تم بناء فندق ومن المقرر أن يكون التسليم النهائي قبل نهاية سنة 2014.

  - **عملية إعادة تأهيل 4 فنادق**: بلغت نسبة إنجازالأشغال 79% بالنسبة لفندق الصطاويين و 89% بالنسبة لفندق بركة و 95% بالنسبة لفندقي الشماعين و السبيتريين. و بلغ المبلغ المخصص لهاته العملية 77,8 مليون درهم.

  - **انطلاق أشغال بناء ساحة لالة يدونة** و ذلك وفقا لمقتضيات مخطط إغلاق "حساب تحدي الالفية-المغرب. و تبلغ قيمة المشروع 182 مليون درهم و سيتم إنجازه على مدى 24 شهرا.

- **مشاريع "الصناعة التقليدية"** : تم بناء و إعادة تأهيل 11 مدارا سياحيا في كل من مدينتي فاس ومراكش على مسافة 48 كلم. كما تم أيضا تصميم علامة وطنية للصناعة التقليدية وتم تدريب الحرفيين على استعمالها.

- **مشروع الصيد التقليدي**: تم إنهاء بناء نقطتين مهيئتين للتفريغ وبذلك تم استكمال بناء الاحدى عشر نقطة المبرمجة. و قد بلغ حجم الأسماك المسوقة داخل النقط المهيئة للتفريغ إلى غاية نهاية شهر يونيو من هذه السنة 2.120 طن. إضافة إلى ذلك، فإن 4 أسواق لبيع السمك بالجملة أصبحت جاهزة و بلغ حجم السمك المسوق بها 80.298 طن. و أخيرا، فقد أصبحت الموانئ السبع التي تم بناؤها جاهزة، و يتعلق الأمر بموانئ الجبهة والحسيمة و المهدية و العرائش و سيدي إفني و رأس كبدانة و طنطان.

5.5.3.3 صندوق التكافل العائلي

تم احداث صندوق للتكافل العائلي ابتداء من سنة 2010 لتوطيد التماسك وضمان استمرارية الخلية الأسرية. ويمول هذا الصندوق، الذي يتم تدبيره بشراكة مع صندوق الايداع والتدبير، من خلال تخصيص 20% من عائدات عن الرسوم القضائية. ويقوم هذا الصندوق بتقديم دفوعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة بعد فسخ عقد الزواج، وفقا للشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تحدد شروط وإجراءات الاستفادة من خدمات الصندوق المذكور.

وهكذا، تمكن صندوق التكافل العائلي، منذ انطلاقته سنة 2011 و إلى غاية متم مايو 2014، من تنفيذ 3.640 حكما قضائيا عن طريق صندوق الإيداع والتدبير بغلاف مالي إجمالي بلغ 28,51 مليون درهم.

ولضمان تدبير أمثل لهذا الصندوق، تعمل الحكومة على تخفيف تسييره الإداري خاصة من خلال تبسيط الوثائق المكونة لملف طلب الاستفادة من منحة النفقة و ذلك لأجل الزيادة في عدد المستفيدين من هذا المنحة. كما سيتم تعزيز التواصل مع الفئات المعنية بنشاط صندوق التكافل العائلي.

6.5.3.3 إنعاش الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

يكتسي تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الحكومي بالنظر إلى دوره المهم في محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي.

و في هذا الإطار، يرتكز العمل الحكومي على النقط الأساسية التالية:

- تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي وتحسين التكامل بين مختلف مكوناته؛
- تحسين الحكامة والمحيط العام للقطاع عبر تثمين منتوجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و تسهيل ولوجها إلى الأسواق؛
- إنعاش أنشطة الإقتصاد الإجتماعي والتضامني على الصعيد المحلي من أجل المساهمة في التنمية السوسيواقتصادية المندمجة؛
- تطوير نظام المعلومات وآليات التتبع والتقييم واليقظة الاستراتيجية والتواصل المرتبطة بأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد تميزت سنة 2014 بتتبع تفعيل مخطط التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى جهة الرباط سلا زمور زعير وتعبئة الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي والتنمية وكذلك تعزيز الكفاءات البشرية للتعاونيات.

كما واصلت الحكومة تفعيل برنامج **"مرافقة"** من أجل مواكبة التعاونيات حديثة الإنشاء لضمان تنافسيتها على مستوى الابتكار والمبادرة. يستهدف هذا البرنامج الذي يمتد على الفترة 2011-2015، 2000 تعاونية بمتوسط 500 تعاونية في السنة تستفيد من مواكبة القرب خلال السنتين الأوليتين من إنشائها.

ويهم مخطط العمل الذي سيتم اعتماده، خلال سنة 2015، بالخصوص ما يلي :

- دعم إنشاء شبكات جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تنظيم لقاءات تحسيسية وإخبارية ؛
- مواكبة تسويق منتوجات التعاونيات على صعيد شبكات التوزيع مثل **"مغرب تسويق"** ؛
- تتبع مشروع قانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات فيما يتعلق بمجال التحسيس و التعميم و الارشاد والتواصل.

6.3.3 الاندماج الاجتماعي للشباب والفئات الهشة

1.6.3.3 سياسة الشباب: رافعة للتنمية البشرية

تهدف استراتيجية الحكومة في هذا المجال إلى جعل تأطير الشباب رافعة للتنمية البشرية، وذلك عن طريق محتوى تربوي يمكن من ترسيخ ثقافة المواطنة والانفتاح على القيم الكونية لدى الأطفال والشباب.

و تروم الاستراتيجية المندمجة للشباب مواصلة الجهود قصد تحقيق أهداف البرنامج الحكومي المستقاة من التعليمات الملكية السامية التي تعتمد على دينامية التنمية من خلال :

- تحسين ظروف الاستقبال بمراكز حماية الطفولة؛
- توسيع شبكة المخيمات الصيفية للرفع من طاقتها الاستيعابية ليستفيد منها أكثر من 300.000 شاب، لاسيما الشباب المنحدر من الفئات الاجتماعية الهشة؛
- توسيع شبكة مؤسسات الشباب والطفولة والمرأة لتلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف الساكنة؛
- تعزيز الدعم المالي لفائدة جمعيات الشباب التي تلعب دورا أساسيا على مستوى تأطير الشباب والطفولة والنهوض بالمرأة؛

و تتمثل أهم الانجازات برسم سنة 2014 في ميدان الشباب والطفولة وشؤون المرأة في ما يلي :

- تأهيل 150 دارا للشباب و120 مركزا نسويا ؛

- إنشاء 70 مركزا للاصطياف والترفيه وتأهيل 50 مخيما للاصطياف ؛
- إنشاء 4 مراكز جديدة للاستقبال و تأهيل 10 مراكز أخرى.

ويتمحور مخطط العمل لسنة 2015 حول الأنشطة التالية:

- إنشاء 5 مراكز لخدمة الشباب وتأهيل حوالي 200 دارا للشباب و130 مركزا نسويا في جميع أنحاء المملكة؛
- إنشاء 5 مراكز للاستقبال ومركزين للاصطياف والترفيه بالحوزية وطماريس مماثلة لمعهد مولاي رشيد للشبيبة والطفولة ببوزنيقة، و 70 مخيما للاصطياف موزعة على مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى تأهيل 50 مركزا للاصطياف؛
- مواصلة تأهيل معهد مولاي رشيد للشبيبة و الطفولة ببوزنيقة؛
- مواصلة تجهيز مختلف المؤسسات والمنشآت الاجتماعية التربوية (دور الشباب، المراكز النسائية، حضانة الأطفال، مراكز الاستقبال، مخيمات الاصطياف، مراكز المراقبة وإعادة التأهيل).

كما ستعمل الحكومة، خلال سنة 2015، على تفعيل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب المصادق عليها من طرف المجلس الحكومي والتي استفادت من دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف، ومنذ سنة 2012 ، من المساعدة التقنية للبنك الدولي والمركز المتوسطي للإدماج بمارسيليا. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ما يلي :

- الرفع من الفرص الاقتصادية لفائدة الشباب و تعزيز فرص تشغيلهم ؛
- الرفع من مستوى الولوج للخدمات الأساسية للشباب ومن جودتها والحد من الفوارق الجغرافية ؛
- تشجيع المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صنع القرار؛
- دعم حقوق الإنسان؛
- تعزيز الآليات المؤسساتية للتواصل والإخبار والتقييم والحكامة.

وستقوم لجنة للقيادة تترأسها وزارة الشباب والرياضة بإعداد مخطط عمل للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، كما سيعمل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي على تتبع تفعيل هذه الاستراتيجية ابتداءا من سنة 2015.

2.6.3.3 المرأة والأسرة والطفولة و الأشخاص المسنين

تندرج الاجراءات الحكومية المتعلقة بالمرأة و الأسرة والطفولة و الأشخاص المسنين في إطار المخطط الاستراتيجي "4+4" للفترة 2012-2016. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ما يلي :

حماية حقوق المرأة

من أجل تحقيق تنمية اجتماعية عادلة وإعداد انتقال اجتماعي يعتمد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، تواصل الحكومة توجهها الهادف إلى إرساء دولة الحق و القانون. في هذا الصدد، تولي الحكومة أهمية كبرى للنهوض بحقوق المرأة ومحاربة مختلف أشكال التمييز والعنف.
في هذا الإطار، اتسمت سنة 2014 بما يلي :

- مأسسة، بموجب المرسوم رقم 495.13.2، اللجنة الوزارية واللجنة التقنية البين وزارية اللتين عهد إليهما مواكبة وتتبع تفعيل المخطط الحكومي من أجل المساواة "إكرام" بهدف تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في أفق المناصفة؛

- إنشاء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام وإطلاق البرنامج البين قطاعي المندمج للتحسيس بمحاربة العنف والتمييز ضد المرأة؛

- إعداد التقارير الوطنية والدولية حول وضعية المساواة بين الجنسين في المغرب (تقرير الدورة 58 للجنة التي تعنى بوضعية المرأة، تقرير بيجين +20)؛

- إنشاء جائزة التفوق "تميز" لفائدة المرأة المغربية.

كما ستقوم الحكومة، خلال سنة 2015، بالسهر على مواصلة تفعيل الاجراءات المتخذة سنة 2014.

تأطير ومواكبة العمل الاجتماعي ومحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي

تهم الإجراءات الأساسية المبرمجة لسنة 2014 ما يلي:

- اقتراح مخطط لتنمية التعاون الوطني ؛

- مواصلة الأنشطة المتعلقة بإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال تحسين جودة الخدمات، وتكريس الحكامة الجيدة وأخلاقيات الممارسة الاجتماعية، وكذا تعديل القانون رقم 14.05 ونصوصه التطبيقية؛

- تعزيز إمكانيات الجمعيات التي تنشط في مجال التنمية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع وكالة التنمية الاجتماعية و مؤسسة التعاون الوطني؛

- إطلاق دراسة لوضع الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات و دليل مرجعي للتكوين للعاملين الاجتماعيين.

هذا، ومن المتوقع القيام خلال سنة 2015 بالإجراءات التالية :

- تفعيل مخطط تنمية التعاون الوطني ؛
- تفعيل إصلاح المراكز الاجتماعية؛
- دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية؛
- إعادة إطلاق برنامج الحد من التسول.

حماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين

في هذا الإطار، تشمل أهم الإنجازات برسم سنة 2014 ما يلي :

- الإعداد، بدعم من اليونيسيف، لمشروع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة وتهييئ مخطط عمل لتفعيلها ؛
- إعداد برنامج للتواصل والتحسيس في مجال محاربة العنف تجاه الأطفال؛
- تقييم نتائج 10 سنوات من تطبيق مدونة الأسرة وتأثيرها على تطور السلوك المجتمعي؛
- إعطاء الانطلاقة لعملية "خريف 2014" التي تهدف الى تقديم المساعدة للأشخاص المسنين بدون مأوى، وإعادة تأهيل مراكز المسنين وتعزيز قيم التضامن بين الأجيال والتكفل بالأشخاص المسنين.

وستعرف سنة 2015 مواصلة الإجراءات التي تم إطلاقها خلال سنة 2014 ولاسيما فيما يتعلق بتتبع تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وتنظيم حملة وطنية للتحسيس بمحاربة العنف تجاه الأطفال، والقيام بدراسة حول آراء وسلوك المواطنين بعد 10 سنوات من تطبيق مدونة الأسرة وإعطاء الانطلاقة لعملية جديدة مسماة "خريف 2015 " من أجل مساعدة الأشخاص المسنين بدون مأوى.

كما سيتم العمل على إنشاء مرصد وطني للأشخاص المسنين و إعادة تأهيل المراكز الاجتماعية لفائدتهم.

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

من أجل ضمان إدماج أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، تم برسم سنة 2014 اتخاد الإجراءات التالية :

- إعداد سياسة عمومية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون إطار بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إنشاء ومأسسة اللجنة البين وزارية المكلفة بتتبع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تنفيذ مخطط العمل المتعلق بمشروع تحسين الولوجيات بشراكة مع البنك الدولي ؛
- إنجاز بحث وطني حول مدى انتشار الإعاقة في المغرب و الذي شمل 16 جهة وأزيد من 16.044 أسرة.

هذا، وتعتزم الحكومة، خلال سنة 2015، القيام بالإجراءات التالية :

- إعداد مخطط استراتيجي وطني في مجال الإعاقة؛
- نشر وتعميم نتائج االبحث الوطني الثاني حول انتشار الإعاقة في المغرب؛
- توفير المعدات والمساعدات التقنية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين ظروف الاستقبال والتوجيه والمساعدة التقنية؛
- تنظيم حملة عمومية للتوعية في مجال تنفيذ السياسة العمومية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3.6.3.3 مغاربة العالم والهجرة

تواصل الحكومة جهودها لمواكبة التطور الديناميكي لمغاربة العالم ولوضع رؤية تلبي تطلعاتهم تهدف أساسا إلى:

- الحفاظ على الهوية الوطنية للأجيال الصاعدة من المغاربة المقيمين بالخارج في بعدها الثقافي وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم؛
- إشراك المغاربة المقيمين بالخارج في تدبير الشأن العمومي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم الأصلي؛
- وضع وسائل وآليات لتعزيز النسيج الجمعوي وتعبئته في العمل الاجتماعي وفي أوراش التنمية البشرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تسهر على تنفيذ استراتيجية للهجرة واللجوء بهدف ضمان اندماج أفضل للمهاجرين واللاجئين وتحسين تدبير تدفقات الهجرة في إطار سياسة متماسكة وشاملة وكذا إنسانية ومسؤولة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ما يلي :

- تسهيل إدماج المهاجرين الشرعيين، وتمكينهم من الاستفادة من نفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة (الاستفادة من التكوين المهني والتشغيل، والتغطية الصحية...)، ومحاربة التمييز وضمان شروط العيش الكريم؛

- تأهيل الإطار التنظيمي ليتماشى مع توجهات المغرب في مجال الهجرة وحقوق الإنسان وكذا أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب؛

- وضع الإطار المؤسساتي لتعاون أكبر بين الفاعلين المعنيين بقضية الهجرة؛

- تدبير تدفقات المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان من خلال تفعيل الأدوات والآليات الضرورية لتدبير هذه التدفقات.

وتشتمل أهم الإنجازات المحققة في هذا الشأن، خلال سنة 2014، على ما يلي:

- تعزيز برنامج تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أطفال المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تحسين الوضعية الإدارية والمالية للمدرسين بشراكة مع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج؛

- تنظيم، بمناسبة الأعياد الوطنية، أيام تواصل وتشاور لصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج بغية تسليط الضوء، من جهة، على أهمية الإصلاحات المتخذة من طرف المملكة و مدى استجابتها لانتظارات الجالية المغربية، ومن جهة أخرى، على الأوراش الاقتصادية الكبرى التي تم إطلاقها والفرص التي تتيحها ؛

- دعم مشاريع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج، من خلال المواكبة والتمويل المشترك للأنشطة التي يقدمها النسيج الجمعوي لفائدة الجالية المغربية في الخارج؛

- مواصلة عملية العودة إلى الوطن بالنسبة للمغاربة المقيمين في ليبيا؛

- إنجاز المرحلة الأولى من دراسة تقييم وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال المغاربة في الخارج؛

- الانتهاء من الدراسة الخاصة ببلورة استراتيجية وطنية بشأن الهجرة واللجوء.

أخذا بعين الاعتبار التطور الديناميكي لمغاربة العالم، الذي تأثر سلبا بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلدان الإقامة، وزيادة عدد المهاجرين والمشاكل المتعلقة برعايتهم، ستتواصل الجهود خلال سنة 2015 من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بناء على نتائج الدراسة المقرر إنهاؤها أواخر سنة 2014؛

- مواصلة الانشطة الاجتماعية والثقافية في المغرب، كاليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج، وتنظيم الجامعة الصيفية والمخيمات الاصطيافية؛

- تعزيز الخدمات الاجتماعية داخل القنصليات بالخارج وتطوير شراكات مع الجمعيات الوطنية التي تنشط في قضايا الجالية وفي مجال الهجرة ؛

- تفعيل الاجراءات الاجتماعية لمساعدة الفئات المعوزة و الفئات في وضعية صعبة ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج العائدين إلى الوطن الأم نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على البلدان المضيفة وذلك عن طريق وضع "برنامج العودة" لدمج هذه الفئة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد؛

- مواصلة إحداث خدمات "دور مغاربة العالم" في مختلف جهات المغرب من خلال تقديم خدمات الارشاد والإستقبال و التوجيه والمساعدة لمغاربة العالم.

4.6.3.3 دعم المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير

تولي الحكومة اهتماما بالغا لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير من خلال تنفيذ استراتيجية ترتكز على محورين رئيسيين:

- الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة؛

- مواصلة تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

هذا وسيتسم مخطط عمل الحكومة خلال سنة 2015 لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالاستمرار في البرامج التي تدعم تفعيل هذه الاستراتيجية. ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- مواصلة برنامج استعادة الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية (1912-1956) من الخارج والذي سجل منذ إطلاقه بتاريخ 24 نوفمبر 2008 تحصيل 2.000.000 وثيقة من مجموع 20.000.000 وثيقة.

- المساهمة في بناء وتجهيز مركبات سوسيوثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة بشراكة مع الجماعات الترابية، إذ سيصل عددها إلى 72 وحدة سنة 2015 بعد الانتهاء من بناء 22 مركبا .

- مواصلة التكفل بمصاريف التأمين الطبي الأساسي والتكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و ذوي الحقوق؛

- المساهمة في اقتناء الأراضي أو المساكن لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مع العلم أن عدد المستفيدين بلغ 16 شخصا برسم سنة 2014؛

- مواكبة أبناء قدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى خلق فرص الشغل و المقاولات وتنظيم دورات تكوينية لتسهيل إدماجهم في مجموعة من الوظائف في القطاعين العام والخاص؛

- تقديم المساعدة لقدماء المقاومين المحتاجين.

5.6.3.3 إعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف اعتقال السجناء وتشجيع إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة. و يرتكز مخطط العمل الاستراتيجي الذي تم وضعه على المحاور التالية:

- تحسين ظروف عيش و إيواء نزلاء السجون، ولا سيما، من خلال تحسين مستوى التغذية وظروف النظافة والرعاية الصحية؛

- انجاز مشاريع بناء سجون محلية جديدة في مدن: الصويرة، صفرو، سيدي بنور، إنزكان، تازة، بوجدور والمركز الطبي الوداية (مراكش)؛

- نقل السجون من الوسط الحضري وتعويضها بسجون يتم بناؤها خارج المدار الحضري، من أجل توفير مؤسسات سجنية جديدة وعصرية تستجيب لمعايير الاعتقال والأمن؛

- تحسين إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء من خلال تطوير برامج التعليم والتكوين المهني والأنشطة الاجتماعية والثقافية؛

- تعزيز الأمن بالمؤسسات السجنية عبر الاستمرار في وضع نظام أمني للوقاية من مخاطر الهروب والحفاظ على سلامة السجناء.

7.3.3 التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية.

1.7.3.3 سياسة ثقافية في خدمة التنمية الإجتماعية

تهدف الاستراتيجية الحكومية في المجال الثقافي في أفق سنة 2020 إلى تعزيز الهوية الوطنية في إطارها الشمولي، ودعم إنتاج وتسويق الثقافة والفنون في مجالات نشر الكتاب، و المسرح، و الفنون التصويرية، والتنشيط الثقافي، وكذا مواصلة أشغال جرد وتثمين التراث الوطني المادي واللامادي، بالإضافة إلى تنمية الأنشطة الفنية و الثقافية المدرة للدخل و التي تمكن من خلق فرص للشغل على صعيد الجهات.

ويرتكز تنفيذ هذه الاستراتيجية على خمسة محاور أساسية وهي كالتالي:

- تنفيذ سياسة للتنمية الثقافية قائمة على أساس مفهوم موسع للقرب الترابي في مختلف المجالات الثقافية؛

- الدعم المالي لإنتاج وتسويق الأعمال الفنية والثقافية لتشجيع الأنشطة الثقافية المنتجة للثروة وفرص العمل على الصعيدين الجهوي و الوطني؛

- تقوية عمليات الجرد والمحافظة على التراث الثقافي المادي و اللامادي؛

- تعزيز الدبلوماسية والتعاون الدولي في المجالات الثقافية والفنية الكفيلة بخلق دينامية للمبادلات الدولية؛

- تطوير الحكامة الجيدة و تثمين الموارد المالية المخصصة لتعزيز النشاط الثقافي والفني.

وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار برسم سنة 2014، من إنهاء أشغال بناء متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر الذي أشرف جلالة الملك على تدشينه بتاريخ 7 اكتوبر 2014، كما أعطى جلالته انطلاقة أشغال بناء المسرح الكبير للرباط والمسرح الكبير للدارالبيضاء (كازآرتس)، علاوة على مواصلة بناء المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص. كما ستتواصل الجهود لزيادة عدد المؤسسات الثقافية في جميع أنحاء التراب الوطني، و خاصة لفائدة المناطق التي تفتقر للبنيات التحتية الثقافية.

من جهة أخرى، وفي مجال دعم الإنتاج الأدبي والمسرحي والموسيقي، تم بالإضافة إلى انعقاد المعرض الدولي للنشر والكتاب، تنظيم مجموعة من المعارض الجهوية للكتاب، و منح مساعدات مالية لإنتاج أزيد من ثلاثين عملا فنيا في مجالات المسرح والغناء والموسيقى.

و فيما يخص عمليات المحافظة على المعالم الأثرية، واصلت الحكومة إنجاز أشغال ترميم وتثمين المواقع التاريخية لكسوس وتامودا ومازورة و وليلي، وتهيئة المواقع الصخرية لكلميم والسمارة علاوة على ترميم الأسوار.

أخيرا، وبغية تشجيع الصناعات الثقافية والفنية، سيتم تخصيص مساعدات مالية لفائدة مختلف الأنشطة الثقافية والفنية خلال هذه السنة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2015 جهودها في مجال الترويج الثقافي من خلال الاستراتيجيات التالية:

- **" تراث 2020 "** الذي يهدف إلى تعزيز تدخل الدولة في مجالات حماية وإنعاش التراث وتنمية اقتصاد خاص بالتراث الثقافي كقطب لخلق الثروة ورافعة للتنمية الجهوية. ويشمل هذا البرنامج إنجاز 140 مشروعا للتراث المادي واللامادي بالإضافة إلى تطوير أساليب جديدة لإدارة التراث الوطني؛

- **"المغرب الثقافي 2020"** الذي يروم إلى تطوير السوق الثقافية الوطنية من خلال الدعم المؤسساتي والمالي للصناعات الثقافية والفنية التي تخلق الثروة وفرص الشغل، وتعزيز البنيات التحتية الثقافية للقرب وإنشاء أنظمة لتتبع وتقييم المنجزات. وسيهم برنامج دعم الصناعات الثقافية والفنية بالأساس مجالات النشر والكتاب والموسيقى و الرقص التعبيري و فنون البلاستيك والفنون البصرية والمسرح.

وفي هذا الإطار، من المتوقع أيضا:

- وضع آليات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص قصد تسريع إنتاج الصناعات الفنية والثقافية، من خلال مراجعة نظام تعليم الموسيقى والرقص التعبيري وتعميم المراكز الثقافية لتلبية الاحتياجات المحلية للسكان؛

- مواصلة اشغال بناء المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص بالإضافة إلى بناء مسرحين كبيرين بكل من الرباط والدار البيضاء وإعطاء الانطلاقة للدراسات المتعلقة ببناء متحف الآثار وعلوم الأرض بالرباط؛

- مواصلة عمليات ترميم المآثر التاريخية والأسوار والمدن القديمة بالإضافة إلى تثمين المتاحف والمواقع التاريخية؛

- تشجيع نشر وتوزيع الكتاب على الصعيد الوطني، وتنظيم التظاهرات الثقافية والمهرجانات الفنية والقيام بأشغال ترميم وتثمين التراث الوطني المادي و اللامادي.

2.7.3.3 التنمية الاعلامية

تهدف السياسة التي تعتمدها الحكومة في مجال الإعلام إلى مواصلة الأوراش المتعلقة بعصرنة وتأهيل المشهد السمعي البصري، وتطوير وتحديث قطاع الصحافة، وتقوية تأطير المهنة في مجالي السمعي البصري والسينما، وتشجيع الإنتاج السينماتوغرافي وتعزيز آليات حماية الملكية الفكرية ومكافحة التزوير والقرصنة.

أما بخصوص التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية، فقد تم إنشاء لجنة وطنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة للانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي الأرضي كلفت بوضع مخطط وطني للتلفزة الرقمية الأرضية للفترة 2014-2015 يهدف أساسا إلى الاستجابة للالتزامات الدولية للمغرب بالإنتقال إلى البث الرقمي، و صيانة السيادة الوطنية على قطاع الإعلام ومواكبة التطور التكنولوجي. و لتحقيق هذه الأهداف تلتزم اللجنة المذكورة على الخصوص بما يلي:

- اقتراح جدولة زمنية لإنهاء العمل بالبث التناظري ؛

- اقتراح مختلف الخيارات التكنولوجية لهذا الانتقال؛

- اقتراح تعديل وتكييف للإطار القانوني والتنظيمي الحالي؛

- اقتراح التدابير المناسبة والضرورية التي يتعين اتخاذها لتمكين المواطنين، و خاصة الطبقة الاجتماعية الأكثر فقرا، من اقتناء أجهزة الاستقبال الرقمية.

وفيما يتعلق بالقطاع السمعي البصري، تتواصل الجهود لإعداد عقد البرنامج الثالث بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة وعقد البرنامج الثاني بين الدولة وشركة الدراسات و

الإنجازات السمعية البصرية (SOREAD-2M) وذلك وفقا لمقتضيات دفاتر التحملات الجديدة الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 6093 بتاريخ 22 أكتوبر 2012.

أما فيما يخص مجال السينما، وعلى غرار سنة 2014، ستتميز سنة 2015 أساسا بالاستمرار في تفعيل المسطرة الجديدة لدعم الإنتاج السينمائي، وتطوير النشاط السينمائي بورزازات، وتهيئة القاعات السينمائية الموجودة، وتعزيز الدعم الموجه لفائدة مستغلي القاعات السينمائية قصد تجهيزها بمعدات العرض الرقمية وإعداد الكتاب الأبيض للإنتاج السنيمائي.

فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة، ستشهد سنة 2015 مواصلة دعم الدولة لوكالة المغرب العربي للأنباء من أجل تحديثها وكذا تنويع الخدمات المقدمة بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية وتقوية الشبكة الوطنية والدولية. كما ستعرف سنة 2015 تنفيذ مقتضيات المرسوم الجديد المتعلق بدعم الصحافة المكتوبة.

3.7.3.3 دعم التنمية الرياضية

تهدف استراتيجية الحكومة في مجال تنمية الرياضة إلى خلق سلسلة مندمجة من القيم انطلاقا من ترسيخ ثقافة الرياضة القاعدية ووصولا إلى إعداد نخبة رياضية من المستوى العالي. واستنادا لما يحظى به المغرب من وجود طاقات رياضية ذات مستوى عال و نسيج جمعوي يضم 8.000 جمعية و بنية تحتية جيدة و للاهتمام الذي يوليه المغاربة للرياضة، ترتكز الاستراتيجية الرياضية على المحاور التالية:

- تحسين حكامة السياسة الرياضية الوطنية؛
- تعزيز رياضة النخبة و الرياضة عالية الأداء؛
- تعزيز شبكة البنيات التحتية الرياضية؛
- تشجيع رياضة القرب عن طريق الإستفادة من إمكانيات الجهة.

و تتمثل الإنجازات الأساسية برسم سنة 2014 فيما يلي:

- **في مجال تطوير البنيات التحتية الرياضية**، تم بالخصوص تجهيز 44 ملعبا بالعشب الاصطناعي و تأهيل المجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط و تهيئة وإضاءة 4 ملاعب خاصة بالتداريب بمدينة طنجة و تزويد 20 قاعة متعددة الرياضات بلوحات العرض الإلكترونية و إنجاز الطلاء الاصطناعي ل 15 قاعة متعددة الرياضات وتجهيز 25 قاعة متعددة الرياضات بالمعدات الرياضية، كما تم تأهيل المسبح الأولمبي الخاص بالمركز الوطني للرياضات مولاي رشيد و إنجاز 15 مسبحا أولمبيا ونصف أولمبيا وكذا إحداث 100 مركز رياضي للقرب.

- **فيما يخص تنمية الرياضة**، وصل الدعم المالي المقدم للجامعات الرياضية إلى 220 مليون درهم خلال سنة 2014 مقابل 122 مليون درهم برسم سنة 2009، بزيادة تقدر بأكثر من 80٪.

- **فيما يخص المشاركة في التظاهرات الدولية الكبرى**، نظم المغرب كأس العالم للقارات لألعاب القوى والبطولة الإفريقية لألعاب القوى و الملتقى الدولي محمد السادس لألعاب القوى بالرباط و البطولة الدولية لسباق السيارات بمراكش، بالإضافة إلى كأس العالم للأندية.

هذا، و سيمكن برنامج العمل برسم سنة 2015 من مواصلة الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة في مجال تطوير البنيات التحتية الرياضية، لاسيما من خلال إطلاق أشغال تأهيل المركب الرياضي بفاس، وإنجاز 15 مسبحا أولمبيا ونصف أولمبيا، ومواصلة بناء ملعب بسعة 15.000 مقعد بالناظور، وإنجاز 100 مركز رياضي للقرب و 15 قاعة متعددة الرياضات، وبناء مضمار للدراجات بمدينة إفران، و تهيئة مسارين رياضيين، وإحداث ثلاث مدن رياضية بطنجة والقنيطرة وإفران، وتهيئة المركب الرياضي بالدار البيضاء، وتأهيل 30 قاعة متعددة الرياضات (صيانة وتهيئة وتجهيز ...) بالإضافة إلى إحداث 5 حلبات خاصة بألعاب القوى.

بالإضافة إلى ذلك، و في إطار عقد البرنامج مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، سيتم بناء 11 مركزا للتكوين، وإنجاز 90 ملعبا لكرة القدم بالعشب الاصطناعي، وتهيئة أربعة ملاعب لكرة القدم بالعشب الطبيعي و تجهيز 11 ملعبا بالإنارة المتخصصة.

وفي نفس الإطار، ستعرف سنة 2015 تنظيم تظاهرات دولية كبرى من قبيل كأس الأمم الأفريقية ودورة الألعاب العربية، بالإضافة إلى مشاركة المنتخبات الوطنية في الملتقيات الدولية الكبرى.

4.3 مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2015 في سياق يتسم بهشاشة النمو على الصعيد العالمي.

كما يتميز على المستوى الوطني بتحسن المؤشرات الماكرو اقتصادية للبلاد والإستعادة التدريجية للتوازنات المالية. إذ انتقل العجز الميزانياتي من 7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,2% سنة 2013. ومن المتوقع أن يصل إلى 4,9% سنة 2014 و إلى 4,3% سنة 2015. وذلك نتيجة للتعديلات التي باشرتها الحكومة في هذا الصدد وكذا تظافر جهود كل القطاعات الوزارية واعتماد مجموعة من تدابير التتبع واليقظة الخاصة بالمالية العمومية.

وفي هذا الصدد، يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2015 لترسيخ أسس تنمية قوية ومستدامة ومتضامنة، من شأنها خلق إقلاع إقتصادي واجتماعي لفائدة جميع المواطنين.

إن تحقيق هذه الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية لبلادنا، وذلك من خلال مواصلة المجهودات الرامية إلى استعادة التوزانات الخارجية ودعم استقرار الموجودات الخارجية ومواصلة ضبط العجز الميزانياتي في مستوى مقبول. ولن يتأتى ذلك إلا عبر التحكم في النفقات العمومية والتعبئة الأمثل لموارد إضافية.

1.4.3 إستعادة التوازن الميزانياتي

يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى العمل على تقليص عجز الميزانية في حدود 4,3% من الناتج الداخلي الخام. وينبني هذا المشروع على مقاربة إرادية للبرنامج الحكومي الذي جعل من أولوياته استعادة التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد والحفاظ على مسار سليم وفعال للمالية العمومية عن طريق الحد التدريجي من نسبة عجز الميزانية، لتصل 3,5% من الناتج الداخلي الخام في افق سنة 2017.

هذا ويقتضي الحفاظ على توازن الميزانية تعبئة الجهود الهادفة إلى التحكم في النفقات والتعبئة الأمثل للموارد الجبائية والهبات والعائدات المتأتية من أرباح المقاولات العمومية.

1.1.4.3 التحكم في النفقات

في هذا الإطار، يجب التذكير بأن الحكومة عملت خلال الثلاث السنوات الأخيرة على وضع مجموعة من الإجراءات همت ترشيد النفقات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتسيير. ويمكن تلخيص مجمل هذه الإجراءات فيما يلي:

- عدم برمجة تشييد أية بنايات إدارية أو مساكن وظيفية جديدة وتشجيع الإستغلال المشترك للبنايات الموجودة وعمليات الكراء المنتهية بالشراء؛
- تخفيض كلفة كراء البنايات عبر مراقبة الاستعمال القانوني والأمثل لعقود الكراء؛
- حصر شراء السيارات في الحالات الضرورية المعللة مع إمكانية اللجوء إلى عمليات الشراء المنتهية بالكراء؛
- تخفيض النفقات المرتبطة بتسيير وصيانة حظيرة السيارات؛
- تخفيض النفقات المتعلقة بالإيواء و الإطعام والاستقبال إلى الحد الأدنى؛
- تخفيض النفقات المرتبطة بتنظيم الندوات والتظاهرات وكذا دعم المهام بالخارج؛
- تقليص النفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات؛
- تطبيق نفس إجراءات ترشيد النفقات بالنسبة لميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ونظرا للظرفية الاقتصادية الصعبة التي مرت بها بلادنا متم سنة 2012، والتي أثرت بشكل سلبي على التوازنات الماكرواقتصادية، فإن الحكومة توخت الحذر واليقظة وبذلت المجهودات اللازمة من أجل تتبع تنفيذ ميزانية سنة 2013، هذه اليقظة وفرت الأرضية المناسبة لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات المستعجلة في مسعى حثيث لحد من تفاقم عجز الميزانية. ويتعلق الأمر خصوصا ب:

- وقف تنفيذ 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار المفتوحة برسم قانون المالية، من خلال مرسوم السيد رئيس الحكومة في الموضوع، وذلك بهدف إعطاء الأولوية، خلال سنة 2013، إلى تصفية الاعتمادات المرحلة التي سجلت ارتفاعا هاما في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 9 مليار درهم سنة 2005 إلى 21 مليار درهم سنة 2013؛

- مواكبة وقف تنفيذ جزء من نفقات الاستثمار برسم الميزانية العامة للدولة، بقرار تحديد تاريخ 31 أكتوبر 2013 كآخر أجل لقبول اقتراحات الالتزام المتعلقة باعتمادات الاستثمار برسم الميزانية العامة وميزانيات مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات الخصوصية للخزينة.

فيما يخص سنة 2014، وبفضل توخي اليقظة بغية استعادة التوازن الميزانياتي وإعمالا للإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات، خاصة تلك المتعلقة منها بالتصفية التدريجية للاعتمادات المرحلة في إطار ميزانيات الاستثمار التي يتوقع أن تصل إلى 18 مليار درهم نهاية هذه السنة عوض 21 مليار درهم المسجلة برسم سنة 2013، فإنه من المرتقب أن لا تتجاوز النفقات نهاية السنة التوقعات المحددة برسم قانون المالية. هذا ومن المتوقع أن يسجل عجز الميزانية معدلا دون عتبة 5%.

من جهة أخرى، فقد اتسمت الرسالة التأطيرية لإعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2015، بالحث على مواصلة الجهود من أجل ترشيد وعقلنة النفقات العمومية، حيث أكدت في هذا الإطار على مجموعة من الإجراءات تخص المحاور التالية:

- **مواصلة مجهود ترشيد نمط عيش الإدارة** وذلك عبر:

  - التقيد بمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة، مع تفعيل آلية تكتل المشتريات التي نص عيها المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

  - الانخراط في تفعيل برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة وضبط استهلاك الماء والكهرباء بالإدارات والمؤسسات العمومية وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض وتجنب ري المساحات الخضراء بالماء الصالح للشرب.

  - إخضاع عمليات اقتناء وكراء السيارات للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع الوزاري المعني.

- مواصلة التزام الحكومة بتقليص النفقات المتعلقة بالبنايات والمساكن والكراءات الإدارية.

- مواصلة ترشيد مصاريف المهام بالخارج وحصرها في الحد الأدنى الضروري، لما يضمن التمثيل الرسمي لبلادنا في مختلف المنتديات والمؤتمرات الدولية مع الإقتصاد في مصاريف النقل المرتبطة بهذه المهام.

- **ترشيد نفقات الاستثمار عبر مقاربة ترتكز على الفعالية وبلوغ الأهداف** عن طريق:

- برمجة نفقات الاستثمار برسم سنة 2015 على أساس تقييم موضوعي يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها المشاريع والبرامج ومدى جاهزيتها للإنجاز وكلفتها والأهداف المتوخاة منها وكذا القدرة على إنجازها ومدى انسجامها مع الأولويات المسطرة للعمل الحكومي ؛

- تسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار، بتعاون مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، مع إعطاء الأولوية من جهة لتصفية الاعتمادات المرحلة المرتبطة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، ومن جهة أخرى للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة؛

- وجوب التزام الآمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والحرص على إحداث المرافق والتجهيزات العمومية على المواقع التي ترد بتصاميم التهيئة والتجنب التام للاعتداء المادي على عقارات الأغيار والتقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمرافق والتجهيزات العمومية قبل الشروع في إنجاز المشاريع، في احترام تام للمقتضيات القانونية ذات الصلة؛

- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها، والحرص على تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك، وإخضاعها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع الوزاري المعني؛

- التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار الخاصة بكل القطاعات الوزارية.

- **ضبط كتلة الأجور**، من خلال :

- العمل على تنسيق الجهود بين مصالح وزارة الاقتصاد والمالية و جميع القطاعات الوزارية من أجل جمع وتحديد المعلومات الكفيلة بضبط توقعات نفقات الموظفين (أعداد الموظفين المعنيين بالترقية في الرتبة والدرجة، أعداد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد،...)، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون

التنظيمي لقانون المالية بإلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية، على غرار باقي النفقات؛

- حصر مقترحات القطاعات الوزارية بشأن إحداث مناصب مالية جديدة في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على تفعيل آلية إعادة الانتشار لتعبئة الفرص المتاحة بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي؛

- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاعات الوزارية.

2.1.4.3 تحسين المداخيل

1.2.1.4.3 تعبئة الموارد الضريبية و الجمركية

في نفس السياق وبالموازاة مع ترشيد النفقات، تم ايلاء اهتمام خاص بتعبأة أفضل للإمكانيات الضريبية المتاحة عبر تعزيز الآليات المحفزة لتحصيل المداخيل، لاسيما الضريبية والجمركية منها. هذا وترتكز هذه المجهودات على اعتماد مجموعة من الإجراءات وهي: العمل التدريجي على تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الضرائب، المنعقدة بالصخيرات يومي 29 و 30 أبريل من سنة 2013، وتقوية دور إدارة الضرائب والجمارك في تحصيل المداخيل وكذا ترشيد طرق عملها وآليات المراقبة ومحاربة التهرب الضريبي.

إضافة إلى تعبئة أمثل للمداخيل الجبائية والجمركية، ستعزز الحكومة مجهوداتها فيما يتعلق بتثمين الملك الخاص للدولة وتحسين نجاعة تسيير المقاولات العمومية عبر تصفية الباقي استخلاصه وكذا تبني سياسة جديدة لتوزيع أرباحها.

2.2.1.4.3 تثمين الملك الخاص للدولة

قصد تثمين الملك الخاص للدولة، تنصب الجهود من أجل مواصلة العمليات التالية:

- تطوير المداخيل المترتبة عن تدبير الملك الخاص للدولة والتي سجلت زيادة، خلال الفترة 2012-2013، قدرها 16%؛

- مواصلة تصفية الباقي استخلاصه؛

- تثمين المحفظة العمومية في إطار المخططات التعميرية والتصاميم التوجيهية للتهيئة والتعمير؛

- اعتماد مقاربات جديدة من أجل تعبئة الملك الخاص للدولة (مساهمات بالعقار أو التبادل،...) خاصة من أجل دعم بعض المشاريع الكبرى التي يتبناها فاعلون في القطاع العام (المدينة الجديدة لزناتة، القطب الحضري الجديد لمزاكان، ...).

3.2.1.4.3 تطوير تدبير فعال للمحفظة العمومية

بالإضافة إلى المجهودات السابقة الذكر، سيتواصل خلال سنة 2015 تحسين مداخيل الدولة عبر بلورة وتطوير آليات التدبير الفعال للمحفظة العمومية. وللتذكير فقد تم الشروع منذ سنة 2013، في إنجاز دراسة حول هذا الموضوع تهدف إلى تعزيز حضور المؤسسات والمقاولات العمومية في الاقتصاد الوطني و تحسين الوضعية المالية للمحفظة العمومية، مع تحديد توجه شامل للمساهمين الممثلين للدولة.

2.4.3 إستعادة التوازنات الخارجية

من أجل تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصا على ميزان الاداءات، تواصل الحكومة جهودها لتسريع الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية للحد من نمو الواردات، وتحسين العرض التصديري لتعزيز الولوج إلى أسواق النمو الواعدة وتحسين جاذبية بلادنا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد بدأت التدابير المتخذة من قبل الحكومة لتقليص عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات ودعم استقرار الموجودات الأجنبية تؤتي ثمارها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التجارة الخارجية في نهاية شهر غشت عام 2014.

1.2.4.3 الرفع من حجم الصادرات

سجلت المبادلات التجارية خلال السنوات الأخيرة نموا مطردا تميز بارتفاع ملحوظ سواء في الواردات أو في الصادرات. وقد أدى التبادل اللامتوازن لفائدة الواردات إلى تفاقم عجز الميزان التجاري للسلع الذي تجاوز قيمة الصادرات منذ سنة 2007.

وتعزى هذه الوضعية الى عدة عوامل ترتبط أساسا بالظرفية الاقتصادية العالمية التي شهدت تقلبات حادة في أسعار المواد الأساسية، خاصة المواد الطاقية والمواد الغذائية، ولعدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات المتنامية باستمرار للطلب الداخلي.

وللقطع مع هذا التوجه، قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات الهيكلية التي تهدف بالخصوص إلى تحسين العرض التصديري وتنافسية المغرب وجاذبيته من خلال توجيه الجهود بشكل أولوي نحو المنتوجات الوطنية الأكثر ملاءمة للطلب الدولي والتي تتميز بمجموعة من المميزات، وكذا تعزيز مكانة المغرب في الأسواق التقليدية وتنويع صادراته نحو أسواق جديدة مهمة (عربية وإفريقية) ومواكبة المقاولات المصدرة.

1.1.2.4.3 تحسين الإطار القانوني للتجارة الخارجية

في إطار ملاءمة الإطار القانوني للتجارة الخارجية، تم خلال سنة 2014 إعداد مشروع قانون رقم 13-89 متعلق بالتجارة الخارجية قصد ملاءمته مع المعطيات الجديدة للتجارة الدولية من أجل تدبير جيد للسياسة التجارية وتنظيم عقلاني لعمل التجارة الخارجية.

ومن ناحية أخرى، فإن إعداد مشروع القانون المنظم لمراقبة الصادرات وإعادة التصدير والعبور وإعادة شحن المنتوجات ذات الاستعمال المزدوج والخدمات المرتبطة بها يوجد في مراحله النهائية.

2.1.2.4.3 تنمية وإنعاش الصادرات

فيما يخص تنمية وإنعاش الصادرات فقد تميزت سنة 2014 بالمنجزات الأساسية التالية:

- **برنامج التدقيق من أجل التصدير** من خلال المصادقة على تقارير افتحاص 21 مقاولة؛
- **برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات:** تم اختيار100 مقاولة، على إثر الدورة الثانية لهذا البرنامج الممتدة من 20 شتنبر 2013 إلى 28 فبراير 2014، منها 20 مقاولة كبرى و 80 مقاولة صاعدة. كما تم تمديد عقود تنمية الصادرات ل 74 مقاولة تم اختيارها في الدورة الأولى سنة 2013؛
- **برنامج دعم اتحادات التصدير:** الذي عرف تأسيس 15 اتحادا للتصدير؛
- **البرنامج الخاص بإضفاء الطابع الدولي على المعارض القطاعية :** يندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ استراتيجية تنمية وترويج الصادرات لاسيما اتفاقية تدويل 5 معارض قطاعية مهنية (التكنولوجيا الحديثة و صناعة الأدوية ''Médical Expo'' المنتجات المحلية ''Terroirs Expo'' الصناعة الكهربائية ''Elec Expo''وصناعة السيارات) وقد قام مكتب معارض الدار البيضاء سنة 2014 بمواكبة تدويل 3 معارض مهنية قطاعية و هي''Médical Expo''و ''Terroirs Expo'' و ''Elec Expo.

ومن جهة أخرى ستتميز سنة 2015 بتسريع وثيرة إنجاز برامج استراتيجية "مغرب تصدير +" عبر:

- إحداث وتطوير اتحادات التصدير من خلال تأسيس 15 اتحادا للتصدير المحددة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية وإنعاش الصادرات كما ستتم مواكبة 15 اتحادا للتصدير أحدث سنة 2014 ؛
- برنامج تكوين وتعزيز الكفاءات عبر إحداث قاعدة للتكوين وتعزيز الكفاءات في مجال التجارة الدولية عن طريق تعزيز مسلسل التعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي؛
- إضفاء الطابع الدولي للمعارض القطاعية وذلك عن طريق اتفاقية التعاون المتعلقة بإضفاء الطابع الدولي للخمس معارض القطاعية السالفة الذكر؛
- مواصلة برنامج التدقيق من أجل التصدير : من أجل افتحاص 300 مقاولة في جميع القطاعات؛

- إطلاق النسخة الثالثة من برنامج عقود تنمية الصادرات والتي تهدف إلى دعم 100 مقاولة مصدرة إضافة إلى مواكبة 174 مقاولة خلال سنتي 2013 و 2014.

كما ستعرف سنة 2015 انطلاق مخطط تنمية المبادلات التجارية بهدف إحداث قطيعة مع الاتجاه السلبي للمبادلات التجارية و يرتكز هذا المخطط على 3 محاور أساسية و هي:

- **تتثمين و تنمية و إنعاش الصادرات للحد من العجز التجاري** وذلك من خلال القيام بعدد من الإجراءات والتي تشمل:
  - تحديد رؤية مشتركة وشاملة لتنمية التجارة الخارجية بتوافق مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية؛
  - تطوير قاعدة وأنشطة المقاولات المصدرة من خلال تعزيز فعالية تدابير الدعم؛
  - ترشيد وتحسين نتائج نظام ترويج الصادرات؛
  - تعزيز دور السلطات الحكومية والقطاع الخاص في استكشاف الفرص التجارية الموجودة؛
  - فتح أسواق جديدة من خلال التفاوض على الاتفاقيات التجارية التي لها تأثير إيجابي على الميزان التجاري المغربي.
- **تنظيم الواردات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية**، وذلك من خلال:
  - تعزيز جهاز المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب.
  - تنظيم مهنة المتعاملين في التجارة الخارجية.
  - تسريع وثيرة ورش رقمنة وثائق التجارة الخارجية.
- **تطوير القيمة المضافة المحلية للمنتوج الوطني من خلال ترويج ودعم الإندماج الاقتصادي وتنفيذ اتفاقيات التكامل الصناعي المبرمة**

2.2.4.3 التحكم في تدفق الواردات

تتوجه مجهودات الحكومة نحو تفعيل مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التحكم في تدفق الواردات في إطار يحترم الالتزامات الدولية للمغرب وكذا الممارسات الدولية في هذا المجال. وهكذا ستعطى الأولوية إلى تفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية المستهلك ومواصلة تطوير وتفعيل المعايير الجديدة للسلامة والجودة، وكذا الإجراءات المتعلقة بالحماية التجارية من خلال محاربة عمليات إغراق الأسواق والتقليد والتهريب والتخفيض من قيمة الفواتير عند الاستيراد.

3.2.4.3 إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة

بلغت مداخيل الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب إلى متم غشت 2014، 20 مليار درهم ما يمثل انخفاضا بحوالي 28,6% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة. أما بالنسبة للتدفقات الصافية، فقد بلغت 16,7 مليار درهم عوض 18,2 مليار درهم ما يمثل انخفاضا ب 8,4 %. و يفسر هذا الانخفاض بغياب عمليات وازنة في هذه السنة و في ظل ظرفية عالمية غير مواتية، عكس سنة 2013 التي عرفت ما بين شهري يناير و ماي ثلاث عمليات دمج/ شراء (دانون-المركزية للحليب، كرافت-بيمو، فيلمار-كوزيمار) بمبلغ مالي قدره 9,4 مليار درهم.

4.2.4.3 تعبئة احتياطي العملة

تواصل الحكومة جهودها لدعم مستوى احتياطيات العملة من خلال تعبئة التمويل الخارجي والمنح في سياق العلاقات مع المؤسسات المالية العربية والدولية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل السياسات الهيكلية والقطاعية .

وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين بلدنا ودول مجلس التعاون الخليجي التي أخذت شكل التزام مالي من هذه الدول في شكل هبة بمقدار 5 مليارات دولار خلال الفترة 2012-2016 .

وعلاوة على ذلك وبفضل الإصلاحات الهيكلية خلال السنوات الأخيرة على المستوى الماكرواقتصادي، يواصل المغرب استفادته من شروط تمويل ميسرة في الأسواق المالية العالمية مكنته من تعزيز احتياطياته من العملة وتخفيف الضغط على السيولة المالية الداخلية، كما هو الحال خلال العملية التمويلية الناجحة التي قامت بها بلادنا في يونيو 2014 .

و من ناحية أخرى، و في إطار السياسة الاستباقية التي تتبناها الحكومة، من أجل تقوية ثقة المستثمرين و الشركاء الماليين الأجانب في الآفاق الاقتصادية و المالية للمملكة، من جهة، و تشكيل احتياطات تستعمل في حال تدهور حاد للمناخ العالمي، من جهة أخرى، قام المغرب بتجديد اتفاقية الخط الائتماني المالي مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 5 مليار دولار قابلة للتعبئة على سنتين.

الباب الرابع: تقديم الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2015 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير أخرى مختلفة.

I – أحكـام ذات طابـع جـبـائـي

أ - الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التـأهيـل والمصادقة

1-1 التـأهيـل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2015، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2015:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك؛
- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء أو التخفيض من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

2-1 - المصـادقـة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2015، يرمي إلى المصادقة على المرسومين التاليين المتخذين سنة 2014 :

- المرسوم رقم 2-14-231 الصادر في 8 جمادى الآخرة 1435 (8 أبريل 2014) يتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الألبان مزالة القشدة بشكل مسحوق.

في إطار تتبع تزويد السوق الداخلي بالمواد الأساسية خلال شهر رمضان المبارك لسنة 1435 هجرية وبعد تقييم عرض منتجات الحليب، اتضح أن الإنتاج انخفض ب 8% خلال سنة 2013، مع تسجيل انخفاض لحجم الحليب المجمع من طرف المهنيين بأكثر من 10%، خلال شهر يناير 2014 مقارنة بشهر يناير 2013.

هذه الوضعية راجعة جزئيا إلى غلاء المواد العلفية وموجة الجفاف التي عرفها المغرب خلال الشهور الأولى للموسم الفلاحي 2013-2014.

وعليه، لسد الخصاص وتجنب نفاذ المنتجات الحليبية التي تعرف إقبالا متزايدا خلال شهر رمضان، تم تحديد الكمية الكافية للاستيراد في 15.000 طن من الحليب المسحوق المزال القشدة مع وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على هذه الكمية بصفة مؤقتة من أجل ضمان بقاء أسعار الاستهلاك في الحدود العادية .

هذا الإجراء الذي تم العمل به خلال الفترة الممتدة من 15 أبريل إلى 31 يوليوز 2014، مكن من سد الخصاص من الحليب مع تأمين تزويد منتظم للأسواق خلال شهر رمضان الكريم.

- المرسوم رقم 2-14-566 الصادر في 4 شوال 1435 (فاتح أغسطس 2014) يتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

تمر عملية تزويد البلاد من مادة القمح اللين في ظروف مناسبة كما يشير إلى ذلك مستوى المخزون المتوفر لدى المتدخلين والذي وصل منتصف شهر يوليو إلى 21 مليون قنطار، وهو ما يوازي 5 أشهر من الطحن من طرف المطاحن الصناعية.

ففي منتصف شهر يوليو 2014 بلغ مستوى التجميع 9,8 مليون قنطار وينتظر أن يبلغ بعد شهر رمضان مستويات عالية قد تتعدى 15 مليون قنطار منتهى شهر دجنبر 2014.

ومن شأن هذه المستويات المسجلة من المخزون الوطني والإنتاج والتجميع المنتظرة، أن تجبر المغرب على اللجوء لاستيراد ما مقداره 11 مليون قنطار إلى متم سنة 2014.

ونظرا للتوقعات الجيدة للعرض عند أهم الدول المصدرة فإن أثمان السوق العالمي سجلت انخفاضا مهما منذ بداية شهر مايو 2014.

وعلى الرغم من الانخفاض المهم يبقى القمح الأمريكي صعب الاستيراد نظرا للرسم المفروض المطبق حاليا بمقدار (45%)، فاستنادا إلى المستويات الحالية من أسعار السوق العالمية

للقمح اللين، بلغ مستوى سعر القمح الفرنسي عند الميناء 290 درهم للقنطار عوض 306 درهم للقنطار عند بداية شهر يونيو 2014.

وأخذا بعين الاعتبار المنحنى الانخفاضي لأسعار هذه المادة المسجل خلال شهر يونيو، تم خفض الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين ومشتقاته من 45% إلى 17.5% . هذه النسبة من شأنها أن تؤدي إلى تمكين تسويق المنتوج المحلي في ظروف ملائمة مع ضمان تموين عادي للسوق المحلية.

2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2-1- تقوية وسائل محاربة التهريب (الفصول 24 و25 و32)

يرمي اقتراح تعديل هذه الفصول إلى التأكيد على أن الإدارة تباشر عملها بمجموع التراب الجمركي، بما فيه الطرق السيارة، وذلك لتمكينها من التدخل في الطرق السيارة (محطات الأداء و نقط الخروج) لمحاربة تهريب البضائع.

2-2-تقوية النظام الزجري (الفصول 280 و 284 و285 و293 و294)

بهدف مواجهة انتشار الغش المتعلق بعمليات الاستيراد القانونية أو التهريب على السواء، يمكن اللجوء إلى تقوية النظام الزجري، بهدف ثني الغشاشين والمهربين، من خلال تعديل بعض نصوص مدونة الجمارك :

أ- في مجال التهريب:

يمكن أن يترجم هذا التدبير برفع عقوبات بعض أفعال التهريب بالنظر لخطورتها تجاه :

- حساسية بعض البضائع التي لها تأثير على الأمن والاقتصاد؛
- وجود ظروف تشديد كالعود وأماكن معدة خصيصا للتهريب، ارتكاب أفعال التهريب من طرف ثلاثة أشخاص على الأقل، استعمال عربات أو تجهيزات معدة خصيصا لهذا الغرض، استعمال العنف أو الإيذاء.

وهكذا، يرمي مقترح التعديل إلى رفع الغرامة المنصوص عليها حاليا في الفصل 280 من مدونة الجمارك إلى الضعف في الحالات المبينة أعلاه.

ب- في مجال الغش التجاري:

إن تقوية النظام الزجري يمكن تصوره من خلال مراجعة تكييف بعض المخالفات إلى درجات أعلى، بالخصوص فيما يتعلق بمخالفة الزيادة في وزن أو كمية أو قيمة البضائع، تتجاوز 20% ما تم التصريح به.

وهكذا، يقترح تعديل الفصيلين 285 و294 وإعادة تكييف هذه المخالفة كعملية استيراد بدون تصريح وجعلها مخالفة من الدرجة الأولى عوض اعتبارها كتصريح خاطئ يندرج ضمن المخالفات من الدرجة الثانية.

كما يقترح معاقبة المخالفة المتعلقة بتصدير البضائع الخاضعة لرخص خاصة من خلال تعديل الفصلين 284 و 293.

2-3- معاقبة المناورات التي تهدف إلى الاستفادة من امتيازات نظام القـبول المـــؤقت (الفصل 286)

التعديل المقترح يهدف بالإضافة إلى معاقبة الأشخاص الذين يستعملون مناورات لمساعدة أشخاص آخرين من الاستفادة، بدون وجه حق، من امتيازات نظام القبول المؤقت إلى معاقبة كل شخص يلجأ إلى مناورات بهدف الاستفادة شخصيا من تلك الامتيازات.

3- تعريفة الرسوم الجمركية

1-3 تغيير مبلغ رسم الاستيراد المطبق على الشاي

يخضع استيراد الشاي إضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 14% والرسم شبه الضريبي بنسبة 0,25% ، لأداء رسم استيراد بنسبة 40% للشاي المعبأ في علب ذات سعة أقل من 3 كلغ وبنسبة 32,5% و 25% للشاي غير المعبأ.

وخلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014، التزمت الحكومة بدراسة إمكانية مراجعة الهيكلة التعريفية المطبقة على الشاي.

في هذا الإطار، وبهدف تشجيع نشاط تعبئة مادة الشاي عبر الرفع من الفارق الجبائي بين الشاي المستورد غير المعبأ والشاي المعبأ، يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاي غير المعبأ من 32,5% و 25% إلى 2,5%.

كما يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاي المعبأ من 40% إلى 32,5% .

وموازاة مع هذا التخفيض من رسم الاستيراد، يقترح رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد المطبقة على الشاي من 14% إلى 20%. ويندرج هذا التدبير في إطار التوصيات التي صدرت عن المناظرة الأخيرة حول الضريبة.

2-3- تغيير مبلغ رسم الاستيراد المطبق على هريس بعض الفواكه purée de fruits

يخضع مركز عصير الفواكه المستعمل في صناعة العصائر والمشروبات بنكهة الفواكه لرسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5 %، في حين يخضع مركز هريس الفواكه purée de fruits، ذو نفس الاستعمال، لرسم الاستيراد بنسبة 40 %.

من شأن هذا الخلل التعريفي بين مادتين أوليتين لهما نفس الاستعمال، أن يعيق تطور قطاع الصناعة الغذائية المنتج للعصير والمشروبات وذلك عبر الرفع من أسعار المواد المنتجة من هريس الفواكه.

للحد من هذا الوضع، يقترح مواءمة رسم الاستيراد المطبق على المادتين الأوليتين المذكورتين أعلاه وذلك عن طريق تخفيض رسم الاستيراد المطبق على هريس الفواكه من 40 % إلى 2,5 %.

4- تشجيع الاستثمار- السلع التجهيزية التي تم اقتناؤها من طرف بعض المقاولات

في إطار التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار، يقترح تخفيض مبلغ الاستثمار الموجه لاقتناء السلع التجهيزية من طرف بعض المقاولات، المعفاة من رسم الاستيراد من 200 إلى 150 مليون درهم.

ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

تندرج التدابير الجبائية المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2015 في إطار مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية الوطنية تفعيلا للتوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2014 بمناسبة الذكرى 61 لثورة الملك والشعب وانسجاما مع التزامات الحكومة في التطبيق التدريجي للاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للجبايات المنعقدة في 29 و 30 أبريل 2013.

وللتذكير ، فقد وضعت هذه المناظرة أسس إصلاح تدريجي للنظام الجبائي يهدف إلى تحقيق عدالة جبائية أكبر تتجلى أساسا في توسيع الوعاء الضريبي، وخلق الظروف لتنافسية شريفة بين المقاولات وذلك عن طريق إلغاء الإختلالات الضريبية وتقليص وعقلنة النفقات الجبائية والسعي للتوصل إلى نجاعة أكثر سواء على مستوى مردودية الموارد الجبائية أو على مستوى تحسين تدبير المادة الضريبية دون إغفال تحسين العلاقات بين الملزمين والإدارة الضريبية .

وعلى صعيد آخر، فقد أكدت هذه المناظرة على ضرورة تدعيم النظام الجبائي المغربي والعمل على عقلنته وتجميع موارده وذلك بتلافي تفتت المادة الضريبة من خلال تكاثر الرسوم

شبه الضريبية التي لا يمكنها إلا أن تشكل ضررا على انسجام وترابط النظام الجبائي في شموليته.

كما ركزت هذه المناظرة على ضرورة الإسراع في وتيرة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة على اعتبار انها تشكل إحدى الركائز الأساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الوطنية وذلك باعتماد ضريبة حديثة على القيمة المضافة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتستجيب للإرادة الهادفة إلى الحد من الإختلالات الناتجة أساسا عن تكاثر الأنظمة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير بتوصيات المناظرة التي شرعت الحكومة في تنزيلها على مستوى قانون المالية لسنة 2014 والمتمثلة في حذف قاعدة الفارق الزمني للخصم والبدء في تعميم إرجاع الدين الضريبي للمقاولات الصغرى والمتوسطة وهي تدابير جريئة أقدمت عليها الحكومة مع العلم أنه كان من المفترض أن تأتي هذه التدابير كتتويج لعملية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة نظرا لإنعكاساتها السلبية على ميزانية الدولة والتي قدرت بالنسبة للتدبيرين السالفي الذكر بحوالي 5,4 مليار درهم.

وهكذا ، ستتعلق التدابير الجبائية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2015 بالأساس على مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة إضافة إلى تدابير أخرى تتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وواجبات التسجيل والضريبة الخصوصية على السيارات.

1- تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

استنزال زائد الضريبة المدفوع برسم سنة معينة من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم السنوات المحاسبية الموالية

تنص حاليا أحكام المادة 170- IV من المدونة العامة للضرائب على أنه يمكن للشركة أن تقوم تلقائيا باستنزال زائد الضريبة الذي دفعته خلال سنة معينة من الدفعات الاحتياطية الواجبة برسم السنة الموالية، ويرد تلقائيا الباقي المحتمل إلى الشركة من طرف الإدارة داخل أجل شهر من تاريخ حلول أجل آخر دفعة على الحساب.

غير أن الفاعلين الاقتصاديين ما فتؤو يطالبون منذ عدة سنوات بإدراج إمكانية استنزال مبلغ الباقي المحتمل من زائد الضريبة المذكور من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم جميع السنوات الأخرى الموالية دون تحديد أي سقف زمني، وذلك لتفادي الإكراهات الحالية المرتبطة أساسا بصعوبة احترام أجل الإرجاع التلقائي من طرف إدارة الضرائب.

استجابة لمطالب الفاعلين، يقترح إدراج تدبير يخول للشركة تلقائيا إمكانية استنزال زائد الضريبة الذي دفعته برسم سنة معينة من الدفعات الاحتياطية المستحقة برسم السنوات المحاسبية الموالية وإن اقتضى الحال، من الضريبة المستحقة برسم هذه السنوات.

2- تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

2-1- خصم أقساط عقود تأمين التقاعد المبرمة من طرف الأجراء

طبقا لأحكام المادة 28 – III من المدونة العامة للضرائب، عند إبرام عقد تأمين على التقاعد يمكن للخاضع للضريبة الذي لا يتقاضى سوى دخول أجور أن يخصم مجموع الأقساط المطابقة لعقد تأمين تقاعده من صافي أجرته الخاضعة للضريبة.

إلا أن هذا التدبير لا يستفيد منه عامة سوى الخاضعون للضريبة الذين يحصلون على دخول أجور مرتفعة.

وعليه، ورغبة في ترشيد هذا الامتياز وبالتالي تفادي حالات عدم المساهمة في التكاليف الضريبية من طرف بعض الأجراء الذي يبرمون عقود تأمين التقاعد ويخصمون مبالغها من مجموع أجرتهم الخاضعة للضريبة، يقترح تحديد خصم الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد في حدود 10% من أجرتهم عوض الخصم من مجموع الأجر.

2-2- الاستثناء من الخضوع لنظام المقاول الذاتي

نصت أحكام قانون المالية لسنة 2014 على عدم الإستفادة من نظام المقاول الذاتي بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يزاولون مهنا حرة أو أنشطة مستثناة من نظام الربح الجزافي طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 124 -08-2 الصادر في 3 جمادى الآخرة 1430 (28 ماي 2009) بتعيين المهن والأعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي.

غير أن بعض الأنشطة أو المهن المدرجة في المرسوم المذكور يمكن مزاولتها من طرف المقاول الذاتي، على سبيل المثال المقاولين في الأشغال المتنوعة والمقاولين في الأعمال المعلوماتية إلخ...

وعليه، يقترح تعديل أحكام المادة 42 المكررة مرتين – III من المدونة العامة للضرائب لاستثناء من هذا النظام، الخاضعون للضريبة الذين يزاولون مهنا أو أنشطة أو يقدمون خدمات سيتم تحديدها بموجب نص تنظيمي.

2-3- إحداث إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاول الذاتي

نصت أحكام قانون المالية لسنة 2014 على إحداث نظام جبائي خاص بالمقاول الذاتي. ومن أجل تفعيل هذا النظام، سيتم إحداث أرضية ملائمة للملزمين الذين سيختارون الخضوع له من أجل تمكينهم من القيام بإجراءات التسجيل الإلكتروني لدى هيأة التدبير المسندة لها هذه المهمة.

وعليه، يقترح منح المقاولين الذاتيين إمكانية الإدلاء بإقراراتهم بوسائل إلكترونية وأداء الضرائب المترتبة عليهم بطريقة إلكترونية أو بأي طريقة تقوم مقامها كذلك.

2-4- تغيير طريقة تحصيل أرباح ودخول رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي

يتم حاليا تحديد الضريبة على الدخل المترتبة على أرباح ودخول رؤوس الأموال المنقولة تلقائيا من طرف الخاضع للضريبة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 173 من المدونة العامة للضرائب.

في إطار التبسيط و الملائمة مع أرباح ودخول رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ المغربي، يقترح تغيير أحكام المواد 25 و84 و152 و153 و 173و174 من المدونة العامة للضرائب وذلك من أجل:

- إقرار دفع سنوي تلقائي للضريبة برسم دخول وأرباح رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي والناتجة عن سندات غير مقيدة في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين ماسكي حسابات السندات ؛
- إقرار حجز في المنبع، يدفع قبل فاتح أبريل، برسم دخول وأرباح رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي المتأتية من السندات المقيدة في حساب لدى الوسطاء السالفي الذكر أو المصرح بها لدى البنوك استنادا على وثيقة يدلي بها الخاضع للضريبة تتضمن بيانات لتسهيل عملية حجز الضريبة.

2-5 - تتعلق بتخفيض مدة إعفاء التعويض عن التدريب

من أجل ملاءمة المقتضيات الجبائية المتعلقة بإعفاء التعويض عن التدريب من الضريبة على الدخل مع مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 23 مارس 1993 المعتبر بمثابة القانون المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج كما وقع تغييره وتتميمه، يقترح تعديل أحكام المادة 57 -16° من المدونة العامة للضرائب من خلال :

- تخفيض مدة إعفاء المتدربين إلى 24 شهرا عوض 36 شهرا؛
- التنصيص على إلزامية المشغل لاكتتاب التزام بالتعيين النهائي في حدود ما لا يقل 60% من المتدربين.

2-6- إعفاء الأجر الإجمالي الشهري الذي لا يتجاوز 10.000 درهم والمدفوعة من طرف المقاولة يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 وذلك لمدة سنتين وفي حدود 5 أجراء

يعد إنعاش التشغيل من الاولويات الحكومية باعتباره الوسيلة الأساسية للإدماج الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين.

ورغبة في إنعاش التشغيل وتنافسية المقاولات وإدماج أنشطة القطاع غير المنظم، يقترح إعفاء الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم لمدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير، والمدفوع من طرف المقاولات التي يتم إحداثها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 في حدود خمسة (5) أجراء.

يمنح هذا الإعفاء وفق الشروط التالية:

- أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد غير محدد المدة؛
- أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليتين من إحداث المنشأة.

وتبعا لتعديل المادة 57-20° من المدونة العامة للضرائب والمتعلق بإعفاء الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم، يقترح التنصيص علي إلزامية المشغل بالإدلاء بإقرار يتضمن قائمة المستفيدين من الإعفاء وفق مطبوع نموذجي تعده الادارة.

2-7- نسخ الأحكام المتعلقة بإلزامية مسك سجل من طرف الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي

نصت أحكام قانون المالية لسنة 2014 على إلزامية مسك سجل من طرف الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي مؤشر عليه من طرف مسؤول بمصلحة الوعاء . ويسجل فيه جميع المبالغ المدفوعة برسم عمليات الشراء مشفوعة بوثائق الاثبات وكذا مبلغ المبيعات.

واعتبارا لملتمسات الخاضعين للضريبة المعنيين من جهة والتزام الحكومة بخصوص هذا الموضوع من جهة أخرى، يقترح نسخ الأحكام المتعلقة بإلزامية مسك السجل السالف الذكر.

2-8- إحداث إلزامية تقديم أوراق إثبات النفقات المتعلقة بالمشتريات بالنسبة للخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب النظام الجزافي والذين تتجاوز الواجبات الأصلية المترتبة عليهم برسم السنة خمسة آلاف (5000) درهم

تبعا لأحكام المادة 146 من المدونة العامة للضرائب على كل خاضع للضريبة حسب النظام المحاسباتي أن يثبت جميع السلع والخدمات التي يشتريها من بائع يكون خاضعا للرسم المهني بفاتورة قانونية أو أية ورقة أخرى لها قوة الإثبات تحرر في اسم المعني بالأمر.

وعليه وفي إطار تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات والهادفة إلى تطوير نظام الربح الجزافي على مستوى المردودية والعدالة والشفافية، يقترح:

- إحداث الالتزام السالف الذكر بالنسبة للخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي والذين تتجاوز الواجبات الأصلية المترتبة عليهم برسم السنة خمسة آلاف (5000) درهم؛
- التنصيص على حق المراقبة بالنسبة للخاضعين للضريبة السالفي الذكر،على غرار ما هو معمول به حسب أحكام المادة 181 من مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة.

ولن يهم هذا التدبير سوى حوالي 15% من الملزمين الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام الربح الجزافي، في حين سيستثنى منه حوالي 85% من الخاضعين للضريبة حسب النظام السالف الذكر.

3 - تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

يهدف إصلاح الضريبة على القيمة المضافة إلى الحد من الاختلالات التي تعرفها هذه الضريبة وتبسيط نظامها وعصرنته و ذلك من خلال توسيع الوعاء الضريبي و التقليص من الإعفاءات بغية تحقيق تنافسية أفضل للاقتصاد الوطني وعدالة جبائية شاملة.

ويجب التذكير في هذا الصدد أن النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة تشكل 41 % من مجموع النفقات الجبائية بحيث بلغت برسم سنة 2013 مبلغ 14 مليار درهم من مجموع 34,2 مليار درهم.

ويعتبر حذف قاعدة الفارق الزمني للخصم و الشروع في تعميم إرجاع الدين الضريبي للمقاولات الصغرى والمتوسطة من التدابير الجريئة التي تم إدراجها في إطار قانون المالية لسنة 2014 مراعاة للصعوبات التي تعاني منها المقاولة، مع العلم أنه كان من المفترض أن تأتي هذه المقتضيات كتتويج لأعمال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة نظرا لانعكاساتها السلبية على

ميزانية الدولة و التي قدرت ب 4,5 مليار درهم (3 مليار درهم موزعة على خمس سنوات بالنسبة لقاعدة الفارق الزمني و1,5 مليار بالنسبة لتعميم الإرجاع).

ولهذه الأسباب تكتسي متابعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة طابعا أولويا في الإصلاح الجبائي المنشود .

إن المجهودات المستقبلية فيما يخص إصلاح هذه الضريبة و بناء على التوصيات الناجمة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات، يجب أن تتمحور حول :

- توسيع الوعاء؛
- الاحتفاظ ببعض الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي؛
- ملاءمة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المواد الفلاحية في الداخل و عند الاستيراد؛
- التقليص من عدد الأسعار و الحفاظ على سعرين وذلك للحد من حالات المصدم؛
- إلغاء نظام وقف استيفاء الضريبة في الداخل؛
- تعميم استرداد الضريبة على القيمة المضافة.

ومن أجل إنهاء أشغال هذا الإصلاح يقترح تتميم مرحلة تصنيف المواد والخدمات المعفاة وكذا المواد والخدمات الخاضعة للسعر المخفض مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن مع تعميم الضريبة على كافة القطاعات وعلى كافة الفاعلين الاقتصاديين المتدخلين في عمليات إنتاج وتوزيع المواد والخدمات من أجل ضمان حيادها الجبائي.

وبصفة عامة، فإن الهدف الرئيسي من إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، إلى جانب تحسين المردودية الجبائية ، هو تأمين قدر أكبر من العدالة الجبائية للملزمين والوصول إلى تحقيق الحياد الضريبي الذي يعتبر من مميزات هذه الضريبة.

ونظرا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وحفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين سيتم الحفاظ على بعض الاعفاءات بالإضافة إلى السعر المخفض 10% .

3-1- على المستوى الاجتماعي سيتم الإبقاء على الإعفاء بالنسبة ل:

- الخبز ؛
- الدقيق؛
- الكسكس؛
- السميد ؛
- الأدوية المضادة للسرطان والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي (Hépatites) B et C وكذا الأدوية المخصصة لعلاج أمراض السكري والربو وأمراض القلب والشرايين ومرض السيدا (SIDA)؛
- بعض المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم؛
- البيوع والخدمات التي ينجزها صغار الصناع وصغار مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي 500.000 درهم أو يقل عنه وكذا البيوع المنجزة من طرف التجار الذين لا يفوق رقم أعمالهم مليوني (2.000.000) درهما ؛
- عمليات القرض التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى المنظمة بالقانون رقم 97-18 لفائدة عملائها، المعفاة إلى غاية 31 ديسمبر 2016؛
- التعاونيات التي تمارس نشاطا يتعلق بتحويل المواد الأولية والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 10 ملايين درهم وكذا التعاونيات التي تنحصر أنشطتها في جمع المواد الأولية لدى منخرطيها وتوزيعها ؛
- السكن الاجتماعي؛
- الهبات المقدمة للمؤسسات و الجمعيات التي تعنى بالأحوال الاجتماعية و الصحية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الموجودين في وضعية صعبة و كذا الهبات المقدمة في إطار التعاون الدولي.

وسيكلف الاحتفاظ بهذه الاعفاءات ما قيمته 4 ملايير و170 مليون درهم.

2-3- على المستوى الاقتصادي سيتم الإبقاء على الإعفاء بالنسبة ل:

- عمليات التصدير وما يماثلها من عمليات؛
- عمليات النقل الدولي وما يماثلها من عمليات.

3-3- على المستوى الاقتصادي سيتم الابقاء على السعر المخفض 10% بالنسبة ل:

- عمليات بيع السلع الغذائية أو المشروبات المستهلكة في عين المكان التي تقوم بها المطاعم وكذا عمليات الإيواء في الفنادق؛
- خدمات المطعم التي تقدمها المقاولات مباشرة إلى مأجوريها؛
- عمليات البنوك والائتمان وما يعادلها؛
- المعاملات المتعلقة بالقيم المنقولة التي تقوم بها شركات البورصة.

وبرسم قانون المالية لسنة 2015، يقترح إدراج التدابير التالية:

1-3-3- تطبيق سعر 10% على العمليات والمواد التالية:

- عمليات القرض المتعلقة بالسكن الاجتماعي؛ (معفاة حاليا لفائدة المنعشين العقاريين)
- المسخنات الشمسية . (سعر14% حاليا)

2-3-3- تطبيق سعر 20% على العمليات والمواد التالية:

- العجائن الغذائية ؛ (سعر 10% حاليا)
- الأرز المصنع و دقيق و سميد الأرز؛ (سعر 10% حاليا)
- الرسم المستحق على المرور في الطرق السيارة؛ (سعر 10% حاليا)
- الشاي . (سعر14% حاليا)

3-3-3- تمديد أجل الاستفادة من مدة إعفاء أموال الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة و تقليص عتبة الاستثمار

من أجل تشجيع الاستثمار ، سواء في إطار النظام الاتفاقي أو في إطار النظام العام ، يقترح ما يلي:

- **في الداخل و عند الاستيراد :**

تمديد مدة الاعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أموال الاستثمار المقتناة في الداخل وعند الاستيراد من أربع وعشرين (24) شهرا إلى ستة وثلاثين شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في بداية النشاط.

- **عند الاستيراد :**

تقليص عتبة الاستثمار في إطار النظام الاتفاقي من مائتي (200) مليون درهم إلى مائة وخمسين (150) مليون درهم.

4- تدابير خاصة بواجبات التسجيل والضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

4-1- واجبات التسجيل

- **رفع السعر المطبق على تفويت الحصص والأسهم في الشركات من 3 إلى 4%**

تخضع حاليا المحررات المتعلقة بتفويت الحصص والأسهم في الشركات لواجبات التسجيل بنسبة مخفضة محددة في 3% طبقا لأحكام المادة 133 (I- باء-1°) من المدونة العامة للضرائب.

في حين، يخضع اقتناء المحلات المبنية والأراضي المرصدة للبناء أو التجزيء لنسبة 4 % تطبيقا لأحكام نفس المادة 133 (I- واو) من المدونة العامة للضرائب.

وفي إطار الملائمة، يقترح إخضاع تفويت المحررات المتعلقة بتفويت الحصص والأسهم في الشركات للواجب المخفض 4%، عوض 3%، على غرار ماهو معمول به بالنسبة للاقتناءات العقارية السالف الذكر.

2-4 - الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

- **تطبيق الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات على العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج**

تحدد تعريفة الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات حاليا حسب نوع الوقود المستعمل : بنزين أو كزوال.

غير أن هذه التعريفة لا تأخذ بعين الاعتبار العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج والتي يعتمد في استخدامها على الكهرباء والوقود معا.

ونظرا لمساهمة هذا النوع الأخير من السيارات في الحفاظ على البيئة، يقترح تشجيع استعمالها بتطبيق نفس التعريفة المقررة للعربات المستخدم فيها البنزين.

5- تدابير مشتركة

5-1- إحداث مسطرة توافق مسبق حول أثمان التحويل

في إطار تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013 واستجابة لملتمسات الفاعلين الاقتصاديين ، يقترح إحداث مسطرة جديدة تمكن المنشآت التي لديها علاقات تبعية مع المنشآت غير المقيمة من إبرام اتفاقيات مسبقة حول أثمان التحويل.

وسيمكن هذا التدبير المنشآت من الاستفادة من ضمانة قانونية تحميها من مراجعة هذه الأثمان في حالة المراقبة الجبائية.

كما أن هذا التدبير سيسمح بملائمة التشريع الجبائي المغربي مع أفضل الممارسات الدولية و سيمنح المنشآت الاستقرار الجبائي كما سيشجع الاستثمارات الخارجية.

5-2- توسيع إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة

تطبق التدابير المتعلقة بإلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني حاليا فقط على الشركات الكبرى و ذلك:

- ابتداء من فاتح يناير 2010 بالنسبة للمنشآت التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها مائة (100) مليون درهم ؛

- و ابتداء من فاتح يناير 2011 بالنسبة للمنشآت التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها خمسين (50) مليون درهم.

ويهدف التدبير المقترح توسيع نطاق هذا الإلزام إلى المقاولات الصغرى و المتوسطة لتمكينها من الإستفادة من تسهيلات التكنولوجيا الجديدة:

- ابتداء من فاتح يناير 2016 عندما رقم الأعمال يفوق أو يساوي عشرة (10) ملايين درهم؛

- وابتداء من فاتح يناير 2017 عندما رقم الأعمال يفوق أو يساوي ثلاثة (3) ملايين درهم .

3-5- اقتناء الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية للسكن المنجز في إطار الاتفاقيات البرمة مع الدولة ورفع مبلغ السومة الكرائية للسكن ذي القيمة المخفضة والسكن الاجتماعي مع تخفيض مدة الإعفاء

يتم حاليا اقتناء السكن ذو القيمة العقارية المخفضة والسكن المخصص للطبقة المتوسطة حصريا من لدن المواطنين المغاربة.

في إطار تفعيل مضامين الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالهجرة، يقترح تمكين كذلك الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية من اقتناء المساكن السالفة الذكر، وفق الشروط المنصوص عليها قانونا.

ولتشجيع المقاولين على ابرام الاتفاقيات مع الدولة لاقتناء السكن الاجتماعي والسكن ذي القيمة العقارية المخفضة لتخصيصها للكراء، يقترح رفع السومة الكرائية من 700 إلى 1.000 درهم بالنسبة للسكن ذي القيمة العقارية المخفضة ومن 1.000 إلى 2.000 درهم بالنسبة للسكن الاجتماعي.

كما يقترح تخفيض مدة الإعفاء من 20 إلى 8 سنوات.

II – مقتضيات مختلفة

أ – إجراء لتحفيز التشغيل في بعض المقاولات

من أجل إنعاش التشغيل ، يقترح إدراج ضمن مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2015 ، تحفيزات للمقاولات والجمعيات التي تشغل طالبي العمل في إطار عقود الشغل غير المحددة المدة .

وتتمثل هذه التحفيزات، إضافة إلى التدابير الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، في تحمل الدولة للتكاليف المتعلقة ب :

- حصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة أربعة وعشرين (24) شهرا ؛
- رسم التكوين المهني .

وللاستفادة من هذه التحفيزات ، يجب على المقاولات والجمعيات أن تستجيب للشروط التالية :

- أن تكون أحدثت خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير 2015 و31 ديسمبر 2019 ؛
- أن يتم تشغيل طالب العمل داخل أجل أربعة وعشرين (24) شهرا تبتدأ من تاريخ إحداثها.

وتستفيد هذه المقاولات والجمعيات من هذه التحفيزات في حدود خمسة أجراء .

ب –تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة

في إطار تعزيز دولة الحق والقانون والحفاظ على حقوق المتقاضين، يقترح ضمن مقتضيات قانون المالية برسم سنة 2015 ، إدراج المقتضيات التالية التي ترمي إلى تسهيل تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة :

- يتعين على الدائنين الحاملين لسندات أو أحكام تنفيذية ضد الدولة ألا يطالبوا بالأداء إلا أمام المصالح الآمرة بالصرف للإدارة المعنية ؛
- في حالة ما إذا صدر قرار قضائي يدين الدولة بأداء مبلغ معين، يتعين الأمر بصرفه داخل أجل شهرين ابتداء من تاريخ تبليغ القرار القضائي السالف ذكره الذي اكتسب قوة الشيء المقضي به؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع أموال وممتلكات الدولة للحجز لهذه الغاية ؛
- إذا أدرجت النفقة في اعتمادات تبين أنها غير كافية، يتم عندئذ الأمر بصرفها في حدود الإعتمادات المتوفرة، على أن يقوم الآمر بالصرف باتخاذ كل التدابير الضرورية لتوفير الإعتمادات اللازمة لأداء المبلغ المتبقى. في هذه الحالة، يجب أن يكون الأمر بالصرف التكميلي داخل أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ التبليغ.

ج – إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء

تشمل اعتمادات الاستثمار المرحلة من سنة إلى أخرى وكذا أرصدة الالتزام المتعلقة بها ، مبالغ مرتبطة بعمليات تتعلق بنفقات قديمة لم تتمكن المصالح المختصة من تصفيتها لأسباب إدارية أو مسطرية .

ولتسوية هذه الوضعية ، يقترح إدراج مقتضى في مشروع قانون المالية لسنة 2015 يهدف إلى إلغاء ، بقوة القانون ، اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2011 وما قبل إلى سنوات 2012 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2012 و31 ديسمبر 2014 .

إلا أن هذا الإلغاء لن يشمل سوى العمليات التي لم تباشر بشأنها أية مسطرة نزاع قضائي أو العمليات التي لم تنجز الأشغال والخدمات المتعلقة بها .

وتلغى كذلك بقوة القانون اعتمادات الاستثمار المرحلة المتعلقة بالصفقات المنتهية الإنجاز كما تلغى الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات .

ويتم تمديد هذا الإلغاء إلى عمليات والتزامات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

د ـ إحداث مناصب

يقترح إحداث، بالإضافة إلى 50 منصبا المخصصة للحكومة، 22.460 منصبا برسم السنة المالية 2015 موزعة على القطاعات الوزارية والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، على أن يتم شغل نصف هذا العدد ابتداء من فاتح يناير 2015 في حين سيتم تقليص عدد النصف الباقي تلقائيا بالنسبة إلى كل من القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية حسب عدد المناصب التي سيحتفظ بشاغليها على إثر دخول إصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ.

هـ ـ ترشيد استعمال المناصب الشاغرة خلال السنة المالية

أظهر تفعيل مقتضيات المادة 22 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بترشيد استعمال المناصب التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية ، بعض الصعوبات في تدبير وضعية الموظفين الملحقين لدى الإدارات العمومية.

ومن أجل تصحيح هذه الوضعية ، وفي إطار مواكبة أوراش تحديث الإدارة خاصة الورش المتعلق بتفعيل حركية الموظفين بين مختلف مكونات الوظيفة العمومية ، يقترح استثناء حالات الإلحاق من مقتضيات المادة 22 المذكورة أعلاه.

و – التأهيل والمصادقة

التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية على وجوب الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها في حدود الاعتمادات المفتوحة ، واستثناء لهذا المبدأ ، تنص المادة 43 من القانون التنظيمي المذكور على أنه ، يمكن في حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية ، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة تطبيقا للفصل 70 من الدستور .

ويهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية الحالي إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية بموجب مراسيم خلال سنة 2015 لمواجهة حاجيات مستعجلة أو غير متوقعة أثناء إعداد الميزانية .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين ، وفقا للدستور، عرضها على البرلمان بقصد المصادقة في أقرب قانون للمالية .

2-1- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية على أن الحسابات الخصوصية للخزينة تحدث بقانون المالية . واستثناء لهذا المبدأ ، تنص المادة 18 من القانون التنظيمي المذكور على أنه يجوز في حالة الاستعجال والضرورة الملحة أن تحدث خلال السنة المالية ، بموجب مراسيم ، حسابات خصوصية جديدة للخزينة .

ويهدف التأهيل المقترح إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث خلال سنة 2015 حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم وفقا للمادة 18 السالفة الذكر .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين عرضها على البرلمان بقصد المصادقة تطبيقا لأحكام الدستور .

3-1- في مجال إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية

استنادا إلى أحكام الفصل 70 من الدستور ، يمكن أن يؤذن للحكومة بإحداث مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة ، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2015 .

وتدرج في قانون المالية للسنة الموالية هذه المراسيم التي يتعين عرضها على البرلمان بقصد المصادقة تطبيقا لأحكام الدستور .

ز – مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

إحداث

إحداث مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد" التابع لإدارة الدفاع الوطني

في إطار الاتفاقيات والعقود التي تربطه بعدة دول وموردين أجانب ، أصبح المغرب مطالبا بإتلاف، حسب معايير محددة، كل المعدات سواء منها تلك التي أصبحت متهالكة وبتالي غير صالحة للاستعمال أو تلك التي انتهت مدة صلاحيتها.

ينتج عن هذه العملية ، تراكم كميات كبيرة من المتلاشيات الحديدية والتي يثير تخزينها مشاكل لوجيستيكية متعددة ويضيع بالتالي على الدولة مداخيل إضافية مهمة.

ومن أجل تمكين القوات المسلحة الملكية من تحقيق مداخيل مترتبة عن بيع هذه المواد بعد تحويلها، يقترح إحداث مرفق جديد للدولة مسير بطريقة مستقلة يسمى "المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد".

تغيير

تغيير مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مديرية المراقبة والدراسات والتنسيق" التابع للوزارة المكلفة بالبيئة

على إثر إعادة هيكلة القطاع المكلف بالبيئة ، يقترح تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مديرية المراقبة والدراسات والتنسيق" ب "المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث".

وتتجلى أنشطة هذا المرفق على الخصوص في المساهمة على وضع شبكة مراقبة وقياس جودة البيئة وتحليل واستغلال النتائج المحصل عليها على أساس معايير ومؤشرات الجودة .

تغيير مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "معهد التكنولوجيا الفندقية والسياحية – ورززات-" التابع للوزارة المكلفة بالسياحة

على إثر إعادة هيكلة هذا المعهد ، تم الارتقاء به إلى معهد متخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بورززات ، لذلك يقترح تغيير تسميته كما يلي : "المعهد المتخصص للتكنولوجيا الفندقية والسياحية بورززات".

تغيير مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "قسم الضمان الاجتماعي والتعاضد" التابع للوزارة المكلفة بالتشغيل والشؤون الاجتماعية

على إثر إعادة هيكلة الوزارة المكلفة بالتشغيل والشؤون الاجتماعية ، يقترح تغيير تسمية هذا المرفق كما يلي : "قسم التكوين".

تغيير مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المركز الاستشفائي الإقليمي لواد الذهب" التابع للوزارة المكلفة بالصحة

من أجل تحيين تسمية المرفق المشار إليه أعلاه وملاءمتها مع النصوص التنظيمية الجاري بها العمل ، يقترح تغيير هذه التسمية كما يلي "المركز الاستشفائي الجهوي لوادي الذهب – الكويرة" .

ح– الحسابـات الخصوصيـة للخزينــة

إحداث

تفعيل أحكام المادة 18 مكررة من قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013 المتعلقة بإدراج بعض حسابات الخزينة ضمن ميزانية الدولة

تطبيقا لأحكام المادة 18 مكرر من قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013 المتعلقة بإدراج بعض حسابات الخزينة ضمن ميزانية الدولة، يقترح ضمن أحكام مشروع قانون المالية برسم سنة 2015، تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "مرصدات المصالح المالية" وإحداث حسابين مرصدين لأمور خصوصية يسميان "صندوق محاربة الغش الجمركي" و" صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة".

تغيير

الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب"

يهدف تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" إلى التمكين من إدراج ضمن هذا الحساب، النفقات الناجمة عن تحمل الدولة للتكاليف المتعلقة بالإجراء الرامي إلى تحفيز التشغيل في بعض المقاولات والجمعيات وفقا لشروط محددة.

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن"

رغبة في مواكبة تفعيل نظام المقايسة الجزئية لثمن المواد الطاقية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2013 ، ومن أجل ضمان استقرار الأثمنة المطبقة في قطاع النقل العمومي الحضري ، يقترح تغيير هذا الحساب من أجل تمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بالتعويض عن الزيادة في أسعار المحروقات لفائدة الناقلين العموميين داخل المدار الحضري .

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق إنعاش الاستثمارات"

يهدف هذا الإجراء إلى دمج حسابين مرصدين لأمور خصوصية موجهين للاستثمارات ، ويتعلق الأمر ب "صندوق إنعاش الاستثمارات" و"الصندوق الوطني لدعم الاستثمار" في حساب واحد يسمى "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات" بالإضافة إلى دمج ، ضمن هذا الحساب ، العمليات المتعلقة بإنجاز برامج ومشاريع مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 .

ويندرج هذا الاقتراح في إطار تفعيل المخطط السالف الذكر، الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة بمناسبة انعقاد المناظرة الصناعية الأخيرة ، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بتمويل المخطط السالف الذكر .

يقترح كذلك، ملائمة مقتضيات المادة 11 من قانون المالية لسنة 2011 المتعلقة بتخصيص حصيلة التفويت مع التسمية الجديدة لهذا الحساب .

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية"

يرمي هذا الاقتراح إلى إتاحة إمكانية تحمل هذا الحساب للنفقات المتعلقة بمنح التفوق في البحث التي يمنحها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني .

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " صندوق تضامن مؤسسات التأمين"

يقترح تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تضامن مؤسسات التأمين" وذلك قصد إتاحة إمكانية احتساب المبالغ المرجعة برسم المساعدات والإعانات المالية الممنوحة سابقا من طرف الدولة لفائدة بعض مؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي"

يرمـي هذا الاقتراح إلى تمكين هذا الحساب من القيام بتحويلات لفائـدة الميزانية العامـة وذلك من أجل تمويل برامج ومشاريع التنمية المدرجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية .

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تحديث الإدارة العمومية"

في إطار تعزيز أهداف هذا الصندوق ، يقترح توسيع مجال تدخله لتمكينه من تمويل العمليات المتعلقة بتحديث المرافق العمومية وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين وتكريس النزاهة وكذلك دعم الحكامة الجيدة .

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام"

في إطار المهام الموكولة إليها تضطلع القوات المسلحة الملكية، بالإضافة الى دورها التقليدي الخاص بحماية التراب الوطني، بمهام ذات طابع انساني وبعمليات مختلفة في مجال التعاون الدولي.

وتبعا للتعليمات الملكية السامية، فقد عرفت السنوات الأخيرة برمجة مهمة لعمليات انسانية لفائدة التجمعات السكانية التي تعيش ظروفا خطيرة أو صعبة سواء داخل المملكة أو خارجها، ولهذه الغاية تم ارسال مستشفيات عسكرية ميدانية إلى الأردن، ومالي وغينيا وأيضا تم ربط جسور جوية عديدة خاصة مع قطاع غزة.

من جهة أخرى، وعلى غرار القوات العصرية التي ما فتئت تكتسب مزيدا من القوة والنجاعة ، تم تنظيم عدة عمليات مشتركة لفائدة القوات المسلحة الملكية، بصفة دورية مع القوات العسكرية للبلدان الشقيقة و الصديقة و ذلك بغية الرفع من كفاءتها ومستوى قدراتها الميدانية.

من أجل ضمان تمويل هذه العمليات ، يقترح تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام".

⇦ الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج"

يرمي هذا الاقتراح إلى إتاحة تحمل هذا الحساب للنفقات المتعلقة بدعم العمل الاجتماعي لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج وكذلك النفقات المتعلقة بشؤون الهجرة .

حذف

الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين واعادة التأمين"

وفقا لمقتضيات القانون رقم 12-64 المتعلق بإحداث هيأة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من التاريخ الذي تشرع فيه أجهزة الهيئة في ممارسة مهامها بشكل فعلي طبقا للمادة 148 من القانون السالف الذكر، يقترح حذف، ابتداء من التاريخ المذكور، الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين واعادة التأمين".

ويجد هذا الحذف تبريره في كون الموارد المخصصة لهذا الحساب سوف تستعمل في تمويل ميزانية الهيئة المذكورة أعلاه .

الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات"

على إثر دمج الحسابين المرصدين لأمور خصوصية "صندوق إنعاش الإستثمارات" و"الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات" في حساب واحد يحمل إسم "صندوق التنمية الصناعية والإستثمارات"، يقترح تغيير الحساب الأول وحذف الحساب الثاني.

الملاحق

لائحـة الملاحق

ملحق رقم 1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014.

ملحق رقم 4 : أهم مكونات التكاليف المشتركة.

ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014

الوزوعى على الوزارات أو المؤسسات للقطاعات الخاصة بالميزانية العامة مشروع قانون المالية لسنة 2015
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014 (1/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير				الاستثمار (اعتمادات الأداء)		المجموع العام		
	الموظفون و الأعوان		المعدات و النفقات المختلفة		المجموع				
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	التغيرات %
المالية العامة	26 292 000	26 292 000	517 164 000	517 164 000	0	0	543 456 000	543 456 000	0,00
الأمانة العامة للحكومة	410 200 000	422 506 000	1 500 183 000	1 500 183 000	131 608 000	131 608 000	2 041 991 000	2 054 297 000	0,60
المجلس الأعلى للحسابات	328 308 000	338 521 000	73 900 000	73 900 000	20 000 000	20 000 000	422 208 000	432 421 000	2,42
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	256 630 000	264 693 000	47 850 000	47 850 000	0	0	304 480 000	312 543 000	2,65
رئاسة الحكومة	88 366 000	89 250 000	473 767 000	467 127 000	524 000 000	704 000 000	1 086 133 000	1 260 377 000	16,04
المالية العامة	164 333 000	204 173 000	50 274 000	40 000 000	40 000 000	30 000 000	254 607 000	274 173 000	7,68
وزارة العدل والحريات	3 421 140 000	3 758 484 000	321 783 000	385 333 000	230 000 000	306 450 000	3 972 923 000	4 450 267 000	12,01
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1 428 993 000	1 489 530 000	549 874 000	586 000 000	137 650 000	183 000 000	2 116 517 000	2 258 530 000	6,71
وزارة الداخلية	14 960 197 000	15 573 128 000	3 302 900 000	3 363 622 000	2 067 610 000	2 006 888 000	20 330 707 000	20 943 638 000	3,01
وزارة الصحة	70 205 000	70 907 000	370 925 000	1 184 020 000	693 880 000	387 780 000	1 135 010 000	1 642 707 000	44,73
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني	5 322 268 000	5 384 535 000	2 800 000 000	2 840 000 000	800 000 000	800 000 000	8 922 268 000	9 024 535 000	1,15
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	39 660 686 000	39 809 423 000	4 006 369 000	4 042 369 000	2 318 000 000	2 467 500 000	45 985 055 000	46 319 292 000	0,73
وزارة الصحة	7 368 194 000	7 441 876 000	4 050 000 000	4 154 500 000	1 500 000 000	1 500 000 000	12 918 194 000	13 096 376 000	1,38
وزارة الفلاحة والصيد البحري	2 180 313 000	2 208 569 000	260 000 000	378 490 000	307 250 000	200 910 000	2 747 563 000	2 787 969 000	1,47
وزارة الفلاحة والصيد البحري -التعليم العالي والبحث العلمي	0	0	0	0	17 349 000 000	17 884 000 000	79 377 000 000	70 508 000 000	-11,17
وزارة السياحة	169 766 000	174 894 000	69 234 000	90 067 000	439 660 000	458 677 000	678 660 000	723 638 000	6,63
الأمانة العامة للحكومة	54 505 000	55 050 000	14 370 000	15 770 000	2 240 000	840 000	71 115 000	71 660 000	0,77
وزارة الصناعة التقليد والاقتصاد الرقمي	810 129 000	818 230 000	155 258 000	233 028 000	4 768 711 000	6 193 000 000	5 734 098 000	7 244 258 000	26,34
وزارة الفلاحة والصيد البحري	790 366 000	800 655 000	1 817 968 000	2 151 482 000	6 916 541 000	7 291 190 000	9 524 875 000	10 243 327 000	7,54
وزارة الشباب والرياضة	439 410 000	450 395 000	175 000 000	191 000 000	662 000 000	1 000 000 000	1 276 410 000	1 641 395 000	28,59
وزارة الشؤون الثقافية والتنمية المستدامة	408 260 000	414 789 000	1 944 500 000	2 205 000 000	775 735 000	961 235 000	3 128 495 000	3 581 024 000	14,46
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	31 196 000	31 508 000	21 892 000	37 265 000	10 013 000	12 540 000	63 101 000	81 313 000	28,86
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	133 136 000	134 467 000	99 505 000	122 037 000	232 641 000	256 504 000	494 349 000	556 304 000	12,53
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	478 355 000	493 336 000	353 658 000	468 416 000	832 013 000	961 752 000	3 450 468 000	4 003 588 000	16,03
وزارة الصناعة التجارية والاقتصاد الرقمي	209 397 000	212 203 000	250 532 000	261 419 000	459 929 000	473 622 000	1 404 014 000	2 769 422 000	97,25
وزارة الثقافة	209 435 000	215 660 000	152 000 000	182 000 000	361 435 000	397 660 000	541 435 000	627 660 000	15,93
وزارة السكنى و سياسة المدينة	174 108 000	178 461 000	27 442 000	73 941 000	201 550 000	252 402 000	821 550 000	829 349 000	0,95
وزارة الشؤون العامة و الحكامة	178 000 000	183 340 000	84 550 000	284 550 000	262 550 000	467 890 000	348 150 000	525 490 000	50,94
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	27 896 000	28 175 000	6 800 000	7 500 000	34 696 000	35 675 000	45 996 000	43 675 000	-5,05

الوزارات أو المؤسسات العامة مشروع قانون المالية لسنة 2015 موزعة حسب البرامج والأنشطة
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014 (2/2)

- بالدرهم -

البرامج والأنشطة	البرنامج (الأداء والدعم)		البرنامج						المجموع العام		
			المجموع		الاستثمار والتنمية		التسيير				
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	التغيرات %
الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	58 400 000	59 000 000	71 910 000	91 864 000	13 510 000	32 880 000	58 400 000	59 000 000	130 910 000	119 994 000	-8,34
إدارة الدفاع الوطني	21 935 000 000	22 221 301 000	5 350 000 000	5 375 010 000	27 285 000 000	27 596 311 000	4 252 000 000	4 315 990 000	31 537 000 000	31 912 301 000	1,19
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	50 946 000	52 474 000	68 449 000	71 897 000	119 395 000	124 371 000	6 133 000	2 685 000	125 528 000	127 056 000	1,22
المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات	0	0	0	0	2 666 000 000	3 000 000 000	0	0	2 666 000 000	3 000 000 000	12,53
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	7 160 000	7 201 000	11 300 000	13 500 000	18 460 000	20 701 000	13 000 000	10 800 000	31 460 000	31 501 000	0,13
المجلس الوطني للصحافة	299 924 000	302 923 000	86 145 000	134 727 000	386 069 000	437 650 000	75 813 000	30 718 000	461 882 000	468 368 000	1,40
المجلس الوطني لحقوق المرأة والأسرة والتنمية المستدامة	451 014 000	463 280 000	45 000 000	72 970 000	496 014 000	536 250 000	130 000 000	156 030 000	626 014 000	692 280 000	10,59
وزارة الشباب والرياضة	97 205 000	99 280 000	478 262 000	510 421 000	575 467 000	609 701 000	165 990 000	181 400 000	741 457 000	791 101 000	6,70
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	45 713 000	47 051 000	476 374 000	504 017 000	522 087 000	551 068 000	110 000 000	98 472 000	632 087 000	649 540 000	2,76
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	22 955 000	23 184 000	290 935 000	368 000 000	313 890 000	391 184 000	104 300 000	46 200 000	418 190 000	437 384 000	4,59
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	868 294 000	894 382 000	596 490 000	596 670 000	1 464 784 000	1 491 052 000	159 000 000	159 000 000	1 623 784 000	1 650 052 000	1,62
المندوبية السامية للتخطيط	63 305 000	65 951 000	45 000 000	45 000 000	108 305 000	110 951 000	12 000 000	12 000 000	120 305 000	122 951 000	2,20
المجموع العام	103 700 000 000	105 509 061 000	30 959 163 000	33 629 125 000	199 353 163 000	194 762 186 000	49 502 282 000	54 091 026 000	248 855 445 000	248 853 212 000	0,00

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة
بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون
المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية
لسنة 2014

توزيع على الوزارات أو المؤسسات العامة الخاضعة لمراقبة الدولة بصورة رئيسية

مشروع قانون المالية لسنة 2014 مع أرقام سنة 2015

- بالدرهم -

آمر بالصرف	الاعتمادات للغير		اعتمادات المصاريف (الباب الأول)		المجموع		
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	التغيرات %
رئاسة الحكومة	18 000 000	8 000 000	-	-	18 000 000	8 000 000	-55,56
وزارة العدل والحريات	900 000	900 000	-	-	900 000	900 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الداخلية	238 800 000	243 500 000	-	-	238 800 000	243 500 000	1,97
وزارة الصناعة	12 500 000	12 500 000	9 110 000	9 110 000	21 610 000	21 610 000	0,00
وزارة البريد والتكنولوجيات الحديثة	5 000 000	5 000 000	-	-	5 000 000	5 000 000	0,00
وزارة الصحة	949 900 000	951 500 000	156 500 000	104 000 000	1 106 400 000	1 055 500 000	-4,60
وزارة المالية والاقتصاد	74 500 000	75 000 000	56 500 000	1 000 000	131 000 000	76 000 000	-41,98
وزارة السياحة	51 347 000	46 795 000	25 890 000	17 000 000	77 237 000	63 795 000	-17,40
المندوبية العامة للحكامة	13 000 000	13 000 000	-	-	13 000 000	13 000 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل	179 500 000	179 500 000	570 500 000	579 000 000	750 000 000	758 500 000	1,13
وزارة الصيد البحري	61 600 000	62 350 000	22 000 000	24 000 000	83 600 000	86 350 000	3,29
وزارة الشباب والرياضة	43 800 000	43 800 000	-	-	43 800 000	43 800 000	0,00
وزارة الشؤون العامة والحكامة	20 000 000	20 000 000	-	-	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الاقتصاد والتنمية الرقمية	2 500 000	2 500 000	1 280 000	1 280 000	3 780 000	3 780 000	0,00
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	52 530 000	52 486 000	38 570 000	38 570 000	91 100 000	91 056 000	-0,05
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	49 000 000	49 000 000	1 000 000	1 000 000	50 000 000	50 000 000	0,00
وزارة الثقافة	2 300 000	2 300 000	-	-	2 300 000	2 300 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	200 000	200 000	-	-	200 000	200 000	0,00
إدارة الدفاع الوطني	323 701 000	339 701 000	3 000 000	3 000 000	326 701 000	342 701 000	4,90
المندوبية السامية للتخطيط	23 330 000	24 930 000	11 880 000	15 700 000	35 210 000	40 630 000	15,39
المندوبية السامية للماء والغابات ومحاربة التصحر	11 000 000	14 000 000	-	-	11 000 000	14 000 000	27,27
وزارة الشباب والرياضة	27 000 000	28 000 000	8 300 000	8 300 000	35 300 000	36 300 000	2,83
المندوبية العامة لإدارة السجون وإدماج المحكومين	5 500 000	5 500 000	-	-	5 500 000	5 500 000	0,00
المجموع العام	2 185 908 000	2 200 462 000	904 530 000	801 960 000	3 090 438 000	3 002 422 000	-2,85

ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014

الميزانية على مستوى الوزارات أو المؤسسات
مشروع قانون المالية لسنة 2015 مرفق بالتقرير الاقتصادي والمالي
النفقات حسب المصدر والباب

(1/3)

النفقات حسب المصدر والباب

- بالدرهم -

الباب	2014 نفقات	2015 نفقات	التغير %
الموارد العامة			
الحساب الخاص للخزينة	90 000 000	90 000 000	0,00
ميزانية القطاعات المستقلة		3 000 000 000	-
صندوق التجهيز الجماعي	5 000 000	5 000 000	0,00
صندوق التنمية القروية	640 000 000	680 000 000	6,25
صندوق التنمية الجهوية	0	0	-
صندوق التأهيل الحضري	114 000 000	114 000 000	0,00
الدين العمومي			
صندوق المقاصة	0		-
صندوق التنمية القروية	1 324 000 000	1 324 000 000	0,00
صندوق التجهيز الجماعي	300 000 000	300 000 000	0,00
صندوق التنمية الجهوية	3 187 457 000	3 095 996 000	-2,87
وزارة الداخلية			
الحساب الخاص للخزينة	400 000 000	400 000 000	0,00
صندوق التجهيز الجماعي	160 000 000	160 000 000	0,00
وزارة الفلاحة والصيد البحري			
الحساب الخاص للخزينة	200 000 000	200 000 000	0,00
صندوق التنمية القروية	0	0	-
الحساب الخاص للخزينة	508 427 000	508 427 000	0,00
صندوق التجهيز الجماعي	756 030 000	801 212 000	5,98
صندوق التنمية الجهوية	566 500 000	566 500 000	0,00
صندوق التنمية الفلاحية	24 512 314 000	24 084 429 000	-1,75
صندوق التنمية القروية	381 000 000	464 000 000	21,78
صندوق التنمية الجهوية	30 000 000	30 000 000	0,00
صندوق التجهيز الجماعي	0	0	-
صندوق التنمية القروية	200 000 000	200 000 000	0,00
وزارة الصحة			
صندوق التنمية القروية	370 000 000	370 000 000	0,00
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني			
الحساب الخاص للخزينة	22 500 000	22 500 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء			
الحساب الخاص للخزينة	1 000 000 000	1 000 000 000	0,00
وزارة المالية والتنمية الرقمية وإصلاح الإدارة			
الحساب الخاص للخزينة	0	0	-
الحساب الخاص للخزينة	1 847 000 000	1 640 000 000	-11,21
الحساب الخاص للخزينة	0	0	-
الحساب الخاص للخزينة	100 000 000	100 000 000	0,00
صندوق التجهيز الجماعي	0	0	-
صندوق التنمية القروية	0		-
صندوق تحديث الإدارة العمومية وتطوير الاقتصاد الرقمي	0	0	-
صندوق التنمية الجهوية		360 000 000	-
صندوق التنمية الفلاحية	90 000 000	10 000 000	-88,89

توزيع على المؤسسات أو الوزارات
مقارنة بين اعتمادات الالتزام المرصدة لمشروع خصوصية و اعتمادات الدفع المخصصة من
مشروع قانون المالية لسنة 2015 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2014

(2/3)

القسم أو الوزارة	البيان	اعتمادات الدفع لسنة 2014	اعتمادات الدفع لسنة 2015	التغيرات %
وزارة المالية والتصدير	نفقات التسيير	70 000 000	70 000 000	0,00
	نفقات التجهيز	0	0	-
	نفقات التدخل	230 000 000	560 000 000	143,48
	نفقات التأهيل	800 000 000	800 000 000	0,00
	نفقات التنمية الجهوية	2 000 000 000	3 800 000 000	90,00
	نفقات الاستثمار		390 000 000	-
	نفقات التمويل	0	0	-
	نفقات الدين العمومي	320 000 000	350 000 000	9,38
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتنمية الجهوية والتعمير	نفقات التسيير	2 200 000 000	2 200 000 000	0,00
	نفقات التجهيز	16 000 000	16 000 000	0,00
وزارة الشؤون العامة والحكامة	نفقات التسيير	500 000 000	500 000 000	0,00
	نفقات التجهيز	75 000 000	75 000 000	0,00
وزارة الشباب والرياضة	نفقات التسيير	800 000 000	800 000 000	0,00
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	نفقات التسيير	0	0	-
	نفقات التجهيز	200 000 000	200 000 000	0,00
	نفقات التنمية	0	0	-
وزارة الثقافة	نفقات التسيير	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	نفقات التسيير	2 420 000 000	2 420 000 000	0,00
وزارة الحكامة والعلاقات مع المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني	نفقات التجهيز	10 000 000	10 000 000	0,00
إدارة الدفاع الوطني	نفقات التسيير	40 000 000	40 000 000	0,00
	نفقات التجهيز	0		-
	نفقات التنمية		0	-
المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للدراسات والتوثيق	نفقات التسيير	350 000 000	400 000 000	14,29
	نفقات التجهيز	14 000 000	16 000 000	14,29
الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون	نفقات التسيير		0	-
	نفقات التجهيز	0		-
المديرية العامة لأمن المنشآت والتجهيز	نفقات التسيير	120 000 000	120 000 000	0,00
المجموع		**46 989 228 000**	**52 313 064 000**	**11,33**

اعتمادات الالتزام المرصدة لمشروع خصوصية من اعتمادات الدفع المخصصة

- بالدرهم -

القسم أو الوزارة	البيان	اعتمادات الدفع لسنة 2014	اعتمادات الدفع لسنة 2015	التغيرات %
رئاسة الحكومة	نفقات التسيير	0	0	-
	نفقات التجهيز	0	0	-
وزارة الداخلية	نفقات التسيير	274 345 000	274 644 000	0,11

مشروع قانون المالية لسنة 2015 مرفق بالأرقام المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة و من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
الوزارات أو المؤسسات على توزيع

(3/3)

آمر بالصرف	بيان الحساب	2014 اعتمادات	2015 اعتمادات	التغيرات %
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء وإصلاح معدات وتجهيزات القوات المسلحة الملكية	10 200 000 000	10 200 000 000	0,00
	صندوق الدراسات والنوادي الموجه لفائدة الأعمال الاجتماعية	0	0	-
المديرية العامة للأمن الوطني	حساب موارد مخصصة لتغطية نفقات الأعمال الاجتماعية	500 000	500 000	0,00
مجموع الحسابات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**10 474 845 000**	**10 475 144 000**	**0,00**

ملحق رقم 4 : أهم مكونات التكاليف المشتركة

التكاليف المشتركة

1- التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2015 ما قدره **52.624.000.000** درهم أي بتراجع يبلغ 9.404.000.000 درهم أو **15,16%** مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2014.

ويعود هذا التراجع الكبير بالأساس إلى انخفاض التوقعات المرتبطة بتكاليف المقاصة نظرا لاعتماد نظام المقايسة لأسعار بعض المواد البترولية.

وتتشكل البنود الأساسية لهذا الفصل من التحويلات لفائدة كل من:

- دعم الأسعار والإجراءات المواكبة..... **30.388 مليون درهم**

تخصص هذه الاعتمادات لتغطية نفقات المقاصة لأسعار بعض المواد البترولية والمواد الغذائية الأساسية.

كما تساعد على تغطية الدعم المباشر المخول للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إثر رفع المقاصة عن الفيول المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى تحمل آثار الإجراءات المواكبة التي تهدف إلى التخفيف من وقع مقايسة الأسعار من خلال دعم قطاع النقل، وعلى اللجوء إلى وسائل تغطية المخاطر على مستوى السوق العالمي، بالإضافة إلى تصفية المتأخرات المتعلقة بدعم بعض المواد البترولية.

- الصندوق المغربي للتقاعد..... **15.202,4 مليون درهم**

يغطي هذا الغلاف المالي التحملات العادية للسنة ويشمل تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية لسنة 2015، وتصفية جزء من متأخرات الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد، وتحمل الانعكاسات المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاشات، بالإضافة إلى أداء نفقات الأنظمة غير المساهمة.

- الاحتياط الاجتماعي..... **2.391 مليون درهم**

ويتوزع هذا الغلاف على الشكل التالي :

- مساهمة الدولة في نظام التأمين الإجباري عن المرض الأساسي لفائدة موظفي القطاع العام..... **1.800 مليون درهم**

وسيخصص هذا الغلاف لتمويل مساهمة الدولة بصفتها مشغل في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للقطاع العام.

- تعاضدية القوات المسلحة الملكية..... **571 مليون درهم**

- مساهمة الدولة في التغطية الصحية الأساسية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان..... **20 مليون درهم**

2- الاستثمار

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2015 ما قدره **17.884.000.000** درهم ، مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر ب 535.000.000 درهم أو 3,08% مقارنة مع السنة المالية 2014.

وتتجلى المكونات الأساسية لهذا الفصل في ما يلي :

- المساهمات المالية والمساعدات المختلفة..... **5.082 مليون درهم**

ويمثل هذا البند إجمالا **28,42%** من مجموع الاعتمادات المسجلة بميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة.

وتشمل هذه المساهمات التحويلات المخصصة لتمويل المشاريع المهيكلة وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية في إطار اتفاقيات أو عقود برامج تتعهد من خلالها وزارة الاقتصاد والمالية بالمساهمة في التمويل ولاسيما :

- مخصصات من الرأسمال لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (تنفيذ العقد البرنامج بين الدولة والمكتب المذكور)..... **1.000 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق ضمان السكن..... **440 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة..... **360 مليون درهم**
- دفعات لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية..... **250 مليون درهم**
- البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014-2018..... **200 مليون درهم**
- تهيئة موقع بحيرة مارشيكا..... **200 مليون درهم**
- إنجاز ميناء الصيد الجديد لطنجة المدينة..... **122,5 مليون درهم**
- المسرح الكبير للرباط..... **120 مليون درهم**
- البرنامج الجهوي للقضاء على السكن غير اللائق بمراكش الحوز..... **110 مليون درهم**

- المسرح الكبير للدار البيضاء..... **100** **مليون درهم**
- برنامج تأهيل البنيات التحتية لكرة القدم الوطنية... **100** **مليون درهم**

- دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية :
  - صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية... **1.800** **مليون درهم**
  - صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية..... **1.000** **مليون درهم**
  - صندوق دعم التماسك الاجتماعي..... **1.000** **مليون درهم**
  - صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن..... **1.000** **مليون درهم**
  - صندوق النهوض بتشغيل الشباب..... **300** **مليون درهم**

- استرداد الفوائد عن القروض..... **272** **مليون درهم**
- تغطية مخاطر صرف العملات المرتبطة بالقروض الخارجية في إطار دعم الدولة لبعض المؤسسات المالية..... **30** **مليون درهم**